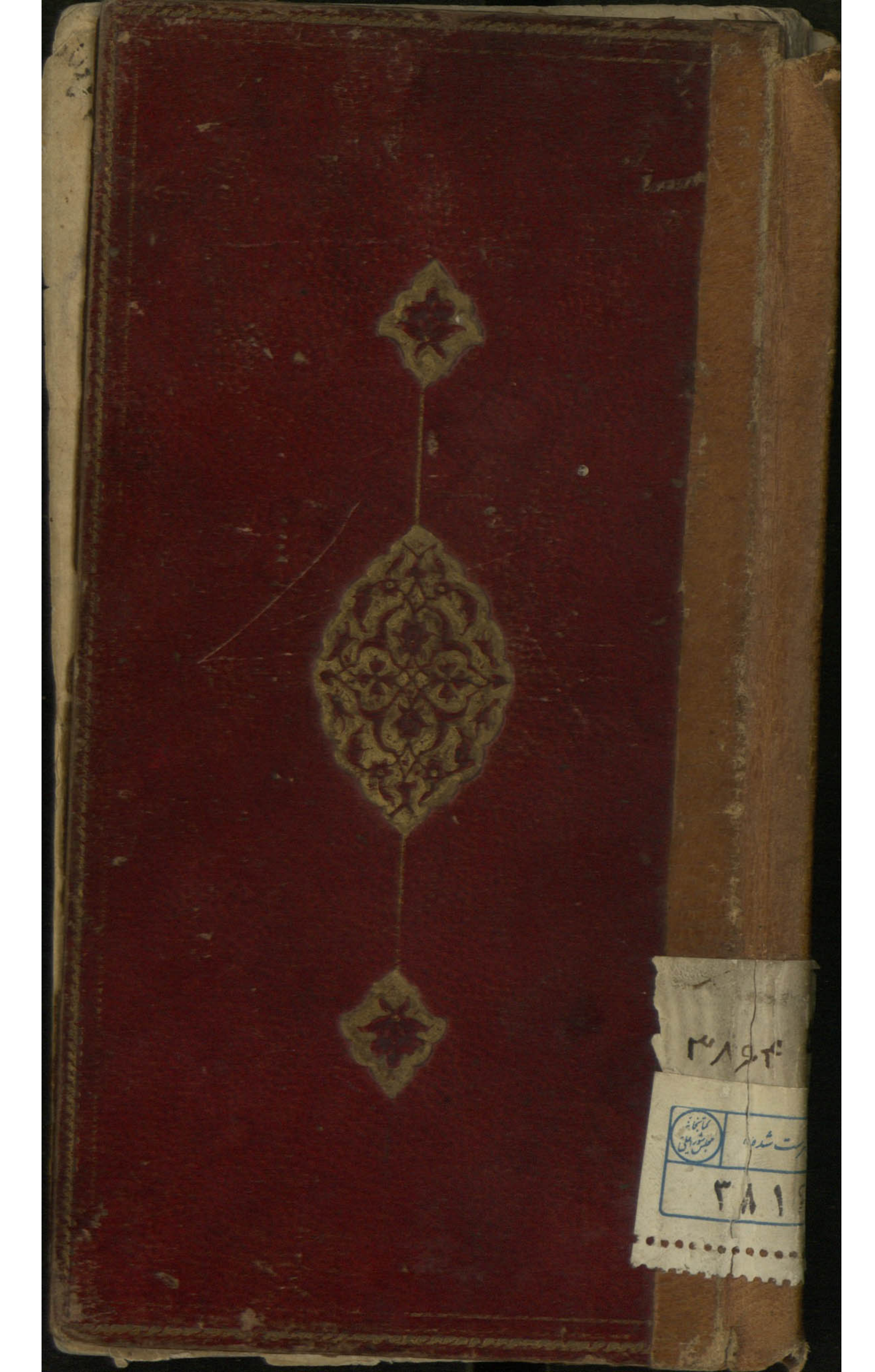


۳۸۶۴
کتابخانه مجلس شورای ملی
ست شده
۳۸۱



۱۶۱
134
تقویم الایمان
بازرسی شد
۲۲ - ۳۶
بازدید شد
۱۳۸۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب تقویم الایمان
مؤلف میر داماد
موضوع تألیف
شمارهٔ قفسه ۳۸۶۴
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر



161
134
بازدید شد
۱۳۸۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب تقویم الایمان
مؤلف میر داماد
موضوع تألیف
شمارهٔ قفسه ۳۸۱۶ ۳۸۱۶
مؤسسهٔ
۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۲۵۸۲۴
خطی ـ فهرست شده
۳۸۱۶



الاستیفاق من العزیز العلیم والشبه العالی العظیم
تقدست یا من لا نوار جلالک و مجدت یا من الذوات
افعالک سنت اشعه نور وجهک الکریم و عنت الوجوه
والنواصی لمجدک العظیم لا استطیع فی مدح مجدک سبیلا الی
اداء حقه ولا احصی الثناء علی بهائک مبتغا فی اداء استحقه
صلواتک التامات علی کلماتک التامات محمد صفوة الاصفیاء
المکرمین و قرم الانبیاء المرسلین و عترته الاوصیاء الانجبین
قادة الامم الی امم الدین وسادة الخلق اجمعین اما بعد
فان احوج المفتاقین الی الله محمد باقر الداماد الحسینی ختم الله
له بالحسنی یقول معاشر رواد الحق انی قد القیت الیکم کتابا
من کتب الدین و صحیفة من صحف الیقین لو انکم وعیتموه و حصنتموه

ساعدت الاذیال بر … والریاح
و استمرت قاموس

لا لفتنتم فیه تقتر حکم علی و تستنعاکم منی معیار المعاییر الحق فی
العقائد و میزان الموازین فی تقویم الایمان و ان هو الا مح
الربوبی من اعلی العلوم الذی هو علم الانوار العقلیة والجواهر
القدسیة و قد بلغ من تمام التنقیح نصاب الاستواء و استقر
امره علی مستقره و استوی الحق فیه علی عرشه و بالجملة ما یتلی
علیکم انوار محققة و اسرار مرموقة فتلک حکمتی و اعتقادی
و خبرتی و اجتهادی و ما کنت مؤثرا لا قراح الحق و
صراح العلم اما التقاط مما یهتف به صریح البرهان و قویم الدلیل
و اما استنباط مما تنطق به آیات القرآن الحکیم و احادیث
تراجمة الوحی و خزنة التنزیل فیا قوم اتبعون اهدکم سبیل
الرشاد و وفقنا سوابی و اصطادوا علی شاکلتی اتقف
تسبکه عقولکم علی اسرار المبداء و المعاد فانی بفضل الله و رحمته
من سفرة عالم العقل و حملة عرش البرهان و ما انا من المتکلفین
یا قوم لا اسئلکم علیه اجرا ان اجری الا علی الذی فطرنی
افلا تعقلون و ما توفیقی الا بالله علیه توکلت و الیه
… المقدمة … البیت النجاة مقصوره وفی
… افتراق الامة علی فرقة واحدة و احادیث التمسک بالثقلین

افتخرت علیه …
افتقر دین الله یعقوب الی … الطیبون …



والتمثل بسفينة نوح وبباب حطة وبقيس الشجرة والفرع و
واللقاح والثمرة وان شيعة علي عليه السلم هم الفائزون يوم القيمة
وان عليا عليه السلم باب من دخله مومن ومن خرج منه كافر المواطا على
روايتها بمتون متلونة واسانيد مختلفة لدى الخاصة والعامة جميعا
ومناطيقها واصالبها على ان المتمسكين في الدين باهل بيت
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الذين انما اراد والله ان
يذهب عنهم الرجس اهل البيت فيطهرهم تطهيرا ناجون فائزون وا
لا فائز ولا ناجي الا هم وكان من على جبلة الاستقامة و
غريزة الانصاف وهو ممن تمسك بمسالك الاديان خبير بصير
لا يستنكر ان الشيعة الخاصة الامامية هم اولئك المتمسكون بهم
من الغرق لا غيرو ان العامة واعني بهم من عدا هم على الاطلاق
ولا سيما الجماهير متخلفون عن السفينة وخارجون عن الباب
ونابذون اهل البيت وراء ظهورهم وانفسهم على وضعيات
اصولهم الموضوعة غير مستيقنين فوزا ولا نجاة وانما يخمنون رجما
بالغيب ويخرصون ما لا يعلمون ثم من المستبين ان الامة المحكي عن افتراقها
انما هي امة الاجابة لا امة الدعوة فالاجابة هي علاقة النسبة المصححة
الاضافة في امتي الشيعة مفترقة ثلثا وسبعين فرقة فاذن انما هم الامة

المفترقة من بعد الاجابة والامامية منهم هي الناجية والباقية
من جماهير المنتسبين الى الاسلام فمن امة الدعوة لا الاجابة
وفيه تقويم ان في الوجود من
هو القيوم الواجب لذاته وانه جاعل عوالم الجواز و
صانع ونظام التقرر ومبدأ سلسلة الوجود وتقويم تقديسه
وتمجيده كالمدخل فيه تصحيحات كالمبادي لما انتظر
سالك سبيله وراصد دليله العلم الاعلى
اي العلم الالهي وهو حكمة ما فوق الطبيعة وعلم الانوار العقلية
والمفارقات القدسية افضل علم بافضل معلوم وانما موضوعه
طبيعة الحقيقة المتقررة والموجود في نفس الامر مطلقا والاعراض
الذاتية المتوخاة فيه عوارض طبيعة المتقرر الموجود بما هو متقرر
وبما هو موجود وتقاسيم التقرر والوجود بحسب العقود
اللازمة لها وعلى ذمته اثبات موضوعات العلوم الجزئية و
مباديها على الاطلاق بل اثبات الوجود لاي شيء كان
فالشغل بالهليات المركبة لذمم العلوم الجزئية وبالهليات
البسيطة لذمة هذا العلم ولكن على ان توخذ الاشياء في حيز المجهولات
ومعطية مخصصات طبيعة الموضوع وعقد المسائل على الحقيقة

اثبات خصوصیات التقرر وانحاء الوجود فقولنا العقل
مثلاً موجود فی قوة قولنا بعض الموجود عقل وهو شطران شطر
کلی وفیه الفحص عن الشئون الشاملة والامور المستوعبة الغیر
المتاصلة وهی عوارض للمتقرر بما هو متقرر والموجود بما هو موجود
وعن جهات المقولات العینیة وطبایع الحقایق المتاصلة
التقرر بما هی واقعة فی مطلق طبیعة الحقیقة المتقررة وشطر ربوبی
ویتعاطی الذوات البریئة عن مخالطة المادة وعلایقها و
یتولی اثبات ان للکل مبدأ اقیوماً واجباً بالذات یفیض عنه
کل متقرر معلول بما هو متقرر وموجود ویخوض فیما یجدر به
من التنزیهیات والتمجیدیات وفی عدله وحکمته وجوده و
عنایته وقضائه وقدره وفی انه مبدأ لقاطبة ما سواه
فاعلی ومبدأ الیها کمالی وتحقق طبقات ملائکته وتحصیل کیفیة
نسبته الی الثوانی وهی جملة الموجودات عنه وما اول
افاعیله من الذوات الفایضة عنه وکیف تترتب عنه نظام الخیر
فی سلسلتی البدو والعود آخذاً من الجواهر الملکیة العقلیة
ثم الجواهر الملکیة النفسیة ثم الجواهر الفلکیة السماویة ثم مرتبة
فمرتبة الی اقصی الوجود اعنی الانسان اذا ما صار الی مرتبة العقل

المستفاد

الانا الکمیع عارف الی الاسا ثم دون طالبون ... [illegible]

المستفاد وکیف بدو الاشیاء منه وعودها الیه عظم سلطانه وبهر
برهانه وتبین کیف شأن الانسان فی افعاله وکیف امر الدعاء
والاجابة وصحح اثبات النبوة والامامة والتسان والسنة الالهیة
والامام الحافظ لتلک السنة وتقوم القول فی الایحاء والوحی
والمعجزة ثم تنصرف اخیراً الی حقیقة النفس الانسانیة ومعادها
وتنظر ما شأنها فی وکر البدن وکیف امرها عند مصیرها الی عالمها و
هو عالم القدس وکیف الامر فی استرجاع الوکر باذن خالقه سبحانه
وما قسطها وما قسطها من المثوبة الالهیة وما مبلغها من العلم و
والکمال حتی تصیر عالماً عقلیاً مضاهیاً للعالم العینی وما سبیلها
فی الفوز والسعادة حتی یستتم عودها الی باریها فی النشاتین
وعلی ذلک فالختام وعنده ذلک فالتخمة فهذا الشطر الاخیر ما نحن بسبیله
یسرنا الله لتکمیله وتقویمه وترسیله وتتمیمه الشی المتقرر
اما انه متعین التقرر والفعلیة مرتبة فی ذاته فیکون متقرراً
لنفسه بنفسه لا بعلة غیر ذاته ولا بعلیته من ذاته وهو القیوم
الواجب بالذات ویکون لا محالة وجوده فی مرتبة لا بعلة
ولا بعلیة اذ لیس مطابق الوجود والمحکی عنه به الا نفس الذات
المتقررة ومفاد الوجود وهناک تحقق نفسه لا تحقق شیء شیئیته

الفسط / الحضور ... نصب
فطرت بکسر نصب ... الکتاب ... و
الماسبه و ...

ورتل القرآن ترتیلا الترتیب
البیان والتبیین تجمع ...

غير نفس الوجود وكذلك الامر في وجوب التقرر ووجوب الوجود
اذ ليسا الا تاكد الذات وتاكد الوجوب واما انه في حد جوهر
ومرتبة ذاته لا متعين الفعلية ولا متعين اللافعلية فيكون بحسب ذاته
لا المتقرر ولا اللامتقرر ولا الموجود ولا اللاموجود وهو الممكن
بالذات ذو الذات الجائزة والمهية الجوازية ويكون لا
محالة ذاته ووجوده من تلقاء جاعل وراء ذاته ولا تقرره
ولا وجوده من تلقاء لا جاعلية الجاعل ومفاد وجوده لا تحقق
نفسه بل تحقق شيء جوهر ذاته غير نفس الوجود ومفاد امكانه
السلب البسيط لطرفي التقرر واللاتقرر وطرفي الوجود واللاوجود
في مرتبة ذاته المجعولة المتقررة بالجعل فاذن الوجوب بالذات
حقيقة محضة نفس الذات من كل جهة والجواز الذاتي هالكية
الشيء المتقرر بالغير في جوهر مهيته وباطليته في مرتبة ذاته بحسب ذاته
ماحق ذاته الجواز اما انه في جوهر ذاته .
مهية منعوتية حقها بحسب نفس طبيعتها المرسلة انها في
نفسها بحيث مهما تقررت في الاعيان كانت قائمة الذات و
والوجود لا في موضوع وان كانت بحسب تشخصها وبخصوصية وجودها
الشخصي في محل والموضوع محل الحال الغير المقوم اياه لا بتشخصه

ولا بطبيعته المرسلة فذاك هو الجوهر وهو احد الجنس لا فقط
لمقولة الجوهر واما انه في حد جوهره طبيعته نوعية تقررها ووجودها
في نفسها بحيث مهما تقررت كانت البتة قائمة التقرر والوجود
في موضوع بحسب تشخصها وبحسب طبيعتها المرسلة جميعا فذاك
هو العرض وهو احد الجنس الاقصى لمقولات الاعراض المشهورة
فاذن الحقائق الجائزات مقولتان قاصيتان هما الجنسان
الاقصيان وكما الجوهرية بحسب سنخ المهية ومن المستحيل ان لا يكون
ذو المهية الوحدانية في حد نفس مهيته على احدى تينك الحيثيتين
وان تكون المهية الجوهرية في حد نفسها لا على تلك الحيثية بل
عروا عن ذلك الشان وعن تلك الشاكلة ثم يصح ان يعرضها
اخيرا ان تكون متقررة القوام بالفعل لا في موضوع فكذلك
العرضية على تلك الجهة انما هي بحسب سنخ الطبيعة ومن الممتنع
ان تكون المهية العرضية في حد طبيعتها لا على تلك الحيثية بل عرية
عن تلك الشاكلة ثم يصح ان يعرضها اخيرا ان تكون قائمة القوام
بالفعل في موضوع وايضا هذا المعنى طبيعة مشتركة بين مقولات
الاعراض تسعة فاذا كان هو من المعاني العرضية التي هي
من لوازم المهية كان له مبدا مشترك فيها بازائه ومنتهى

٧ على تلك الحيثية ظ

لامحالة الى طبايع ذاتى مشترك هو الجنس الاقصى لتلك المقولات
ثم لو لم تكن العرضية كالجوهرية بحسب سنخ الطبيعة لكان تقع الصورة
الشخصية الجوهرية تحت الجوهر والعرض معا والانسان المسلم المتكيف
الاب المتحرك تحت مقولات شتى وقوعا بالذات من حيث و
من حيث وباعتبار وباعتبار وان يستصحه الا المن حيثيون
والباعتباريون من المتفلسفين
ان فتنبك المفهومين المحصلين سماعنوانا حقيقيا للجنس الاقصين
لمقولات الجايزات وستحيل وقوع شى واحد فيها تبنه فاما
مفهوم الموجود بالفعل لا فى موضوع فهو ليس المعنى الذى جنسناه
لمقولة الجوهر بل هو من عرضياتها اللاحقة وكذلك مفهوم الموجود
بالفعل فى الموضوع فانه ليس المعنى جنسناه لمقولات الاعراض ٧ الذی
بل انه من العوارض اللاحقة لها بحسب الوقوع فى الاعيان و
بحسب الحصول فى الذهن جميعا ولمقولة الجوهر ايضا ولكن من
جهة الوجود الذهنى فقط من حيث خصوص حصولها فى الذهن
وبحسب تشخصها الذهنية فقط لا بحسب جوهر المهية المرسلة
ان تحت كل من الجنسين الاقصيين انواعا
اولية محصلة متباينة المهيات فى درجة واحدة هى اجناس الانواع

مترتبة فى التنازل الى السافلات الحقيقة ففى جنس مقولة الجوهر
الجوهر العقلى المفارق مطلقا ويقع على الانوار العقلية المتخالفة
الانواع التى هى بالفعل فى الفطرة الاولى بحسب كمالاتها التى
هى فرايض الحقيقة وانواعها على الاطلاق والجوهر النفسى المفارق
فى ذاته فقط ويقع على النفوس المفارقة التى لها فى فطرتها الاولى
كمالات بالقوة تحصل هى بها بالفعل فى الفطرة الثانية والهيولى
الاولى التى فعلية جوهر ذاتها متضمنة فيها القوة المطلقة وتعم
الهيولات المختلفة بالحقيقة النوعية والصورة القابلية الوجود
والتشخص فى المادة بضربيها الجرمانية والمنوعة والمتقوم من المادة
والصورة والذى هو البرزخ اى الجسم باقسامه التى هى البرازخ
الجسمانية بانواعها وفى جنس مقولة العرض الذى هو مقولة المقولات
المشهورة العرضية على الحقيقة وهو العرض الذى لذاته
يقبل المساواة والمفاوتة بالتطبيق فان كان لا يصح ان يفرض فيه
اجزاء مشتركة فى حدود مشتركة فهو الكم المنفصل وهو العدد وان
كان يصح فيه ذلك فهو المقدار المتصل وغير القارة الزمان
وليس بذى وضع والقارة ذو الوضع المقادير الثلثة ونعنى
بالوضع ههنا حال المتصل من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض

في الاتصال والترصيف بحيث تصح الاشارة ان كل واحد اين
هو من مصاحبه بحسب المجاورة والترتيب والقرب والبعد
في الترتيب   وهو هيئة قارة لا يستوجب في
حد ذاتها نسبة ولا تقبل بالذات قسمة ولا لا قسمة وانواعها
اجناس اربعة القوة واللاقوة والانفعالات والانفعاليات
والكيفيات المختصة بالكميات المتصلة والمنفصلة
الحق وهو ما وجوده ومهيته انه في حد نفسه وبحسب حقيقة معقول
المهية بالقياس الى شيء آخر مغاير له ولمعروضه هو ايضا بحسب
نفسه على تلك الشاكلة بالقياس اليه وليس يصح ولا يعقل له
وجود وراء الوجود الذي هو به مضاف فهو مضاف بنفس
ذاته الذي يستوجب النسبة المتكررة في حد وجوده وفي مرتبة
مهيته ولا يتصور له وجود وراء ذلك وهو يعرض سائر المقولات
بل الموجودات باسرها فيقال لمعروضه بما هو معروضه المضاف
المشهوري لكن عروضه للقيوم الواجب بالذات على سنة اخرى
غير التي في الجائزات وللمفارقات المحضة على خلاف الشاكلة
التي للهيولانيات والوضع ويقال له النصبة كالانتصاب والانتكاس
والاستلقاء والانبطاح وهو هيئة مستقرة تعرض للشيء ذي الاجزاء

من جهة نسبتين جميعا نسبة اجزائه بعضها الى بعض لا بحسب الترصيف
والترتيب التابع للاتصال والامتداد بل بحسب الوقوع في جهات
العالم على ان يتعين الحكم الاشاري ان كل واحد منها اين هو
من صاحبه لا في الترصيف بل من حيث الوقوع في التحيز والتخصيص
بالجهات ونسبتها الى الخارجات عنها اما حاويات واما
محويات ايضا كذلك اي لا من حيث الترصيف والترتيب بل
بحسب الوقوع في الجهات على ان يتعين الحكم الاشاري من
حيث الجهات ولا يكاد يصح عروضه الا للاجرام والجرمانيات
وبالجملة الا للمتحيزات بما هي متحيزات   وهو نفس
نسبة الشيء المتمكن الى المكان بالكون فيه نسبة غير متكررة حقيقتها
كون الشيء في مكانه ولا يكون معروضه الا هويات الاشخاص
الجسمانية ومنه ثان غير حقيقي كالانجاد والاتهام والابلاد و
الاسواق واول حقيقي وهو الكون في المكان ونوعي كالكون
فوق والكون تحت في الهواء والكون في الماء وشخصي
لكون هذا المتمكن بعينه في هذا المكان بعينه   وهو نفس
نسبة الشيء المتزمن الى الزمان بالكون فيه نسبة غير متكررة
حقيقتها كون الشيء في الزمان نفسه اما على سبيل الانطباق عليه

اولا على سبيله اوفي طرفه ولايكاد يعرض الا لما تحت الكون
والتغير مما هو تحت الكون والتغير واما ما فوق الكون من الثابتات
الحق والثابتات الصرفة اعني المفارقات المحضة فلا يصح له
متى اذ لا يكاد يصح انتسابه الى شيء من الازمنة والآنات بالفعل
والمتى ايضا منه غير حقيقي كالاشهار والاعوام والعادة
الحادثة وحقيقي كالولادة في وقت الزوال مثلا وكما قولهم
عاش فلان ثمانين سنة وايضا منه جنسي وهو مطلق الكون
في الآن او في الزمان على سبيل التطابق او لا على سبيله ونوعي
لكل من تلك الانواع وشخصي ككون هذا المتمتي بعينه في هذا الوقت
بعينه وشهر في هذه السنة بعينها وهي الكمال الاول
لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة اعني الخروج من القوة الى الفعل
يسيرا يسيرا على سبيل التجدد ونحو شيء هو الغاية المبتغاة والمتوخاة
ما دامت الحركة موجهة ان يفعل وان ينفعل وهما مقولتان غير قارتين
تعرضان للمؤثر ما دام مؤثرا والمتأثر ما دام متأثرا على
الاتصال كالتسويد والتسود والتسخين والتسخن فتبدل
الحال الحاصل للموضوع المنفعل عن سبب فاعل لا على
سبيل القرار والثبات بل على سبيل التصرم والتجدد وله اعتبار

بحسب نسبته الى السبب الفاعل بانه عنه بالمباشرة واعتبار ثالث
بحسب ذاته واعتبار آخر بحسب نسبته الى الموضوع المنفعل
بانه له بالقبول فهو بالاعتبار الاول نفس الحركة وبالاعتبار
الثاني التحريك وهو ان يفعل مثل ما يقال هو ذا هذه النار تحرق
وهو ذا هذا السكين تقطع وبالاعتبار الثالث التحرك وهو ان
ينفعل مثل ما يقال هو ذا هذه الخشبة تحترق وهو ذا هذه الحبل
ينقطع ولا يقع الا في الكم والكيف والوضع والاين لا غير
ويقال له له والجدة وشرحه المحصل انه هيئة تعرض للجسم من جهة
نسبته الى مشتمل ملاصق ينتقل بانتقاله فمنه جزئي ومنه كلي
ومنه ذاتي كحال الحيوان بحسب الاهاب ومنه عرضي
كالتقمص والتنعل والتسلح والتختم لن يستطيع
ذاكر ان يذكر شيئا جائز الحقيقة هو خارج عن هذه المقولات
محصلا اذ اكان لحقيقة المتاصلة ماخذ نوعي بعد احدية
جنسية فاما ما ليس له حقيقة متاصلة محصلة نوعية تحت طبيعة
جنسية فليس يدخل في شيء من المقولات اصلا كالفصل لاي
جنس كان فانه ليس الا حيثية من حيثيات النوع المحصل وماهية
الحقيقة المتاصلة وكالعرضي مطلقا اذ ليس له حقيقة متاصلة

ولا تحصل نوعي ولا احدية جنسية وكنوع ليس هو في جنس ان
صح وكذلك شخص ليس هو في نوع

ان كلا من لفظتي القبول والفعل عندنا رؤساء الحكمة الالهية
تقع في الاصطلاح الصناعي بالاشتراك على معان ثلثة احدها
القوة الاستعدادية لمادة ما بالقياس الى كمال الطارئ
عليها والخروج من تلك القوة الى التلبس بذلك المستعد له
بالفعل والقوة الجوازية لنفس الذات الباطلة بحسب
نفسها وفعلية الحقية لها بحسب الواقع ولا يكون القابل و
والفاعل من هذا السبيل اي ما له هذا القبول وما منه هذا الفعل الا
ذاتين منفصلين متباينين في الوجود فمن المنصرح ان الشيء لا
يكون مخرج ذاته من القوة الى الفعل والا لم يكن تقع ذاته تحت
ملابسة ما بالقوة اصلا ولا مبدأ التغير ما في ذاته اذ لو كانت
ذاته مبدأ الثبوت صفة ما لذاته لكان تدوم تلك الصفة
لذاته ما دامت ذاته متقررة ولكن حيثيتا القوة والفعلية
على الوجه الاول ليستا تصحان لشيء واحد الذات الا ان
يكون ملتئم الحقيقة من امور متكثرة بالفعل متباينة بالوجود
هي مبادي الحيثيات المتكثرة فيه وهما على الوجه الآخر ليستا

تستوجبان

تستوجبان تكثير الحيثية للذات الا في لحاظ العقل لا بحسب
الاعيان وثانيها الانفعال والتأثر عن فاعل ما والفعل
والتأثير في منفعل ما فالقابل من هذا السبيل ما ينفعل
من جهة ما له والفاعل ما يفعل من جهة ما له وهما ليستا
تستوجبان تكثر ذات الموضوع بحسب الاعيان البتة بل
ربما تتفقان للشيء البسيط الذات في الوجود اذ كان
متكثر الحيثيات بحسب ذاته في لحاظ كالجواهر المفارقة العقلية
ولا سيما روح القدس بحسب قياسها الى جناب الجاعل الحق
وقياسها الى النفوس الناطقة الانسانية وكذلك النفس الانسانية
بالقياس الى عالم الانوار القدسية والى الجثة الجسدانية
وثالثها الموصوفية في المنتزع منه بالقياس الى مفهوم ما
بالذات واقتضاء الذات بنفسها تلك الموصوفية
وليس القابل والفاعل من هذا القبيل الا نفس الذات المتقررة
لمعنى ما بحسب نفسها ملزومة له فهذان ليستا تستوجبان
تكثر الموضوع لا نفس الذات ولا بحيثيات سابقة في
جوهر الذات وعلى هذه السنة شأن الماهيات بالقياس
الى لوازمها فاذن القبول بالمعنيين الاولين لا يكون الا بنسبة

جوازية والفعل لا نسبة وجوبية واما القابلية بهذا المعنى الاخير
فليست الا النسبة الوجوبية التي تستحقها الفاعلية فلذلك
لم يكن يمتنع ان يكون البسيط الحق الاحدى الذات من كل جهة
وصار من المستبينات السبيل ان الشي البسيط عنه وفيه فيه
واحد كما ان ذاته لذاته العاقل والمعقول فيه واحد وانما
الاختلاف في التعبير والتسمية لا غير
اما عندك من المنصرحات ان وجوب الفعلية لذات ما بنفس
جوهر الذات او امتناعها موجب تام للاستغناء عن العلة
مطلق وكل ما هو مقتض تام للشي فان اقتضاؤه هو العلة التامة
لا انتفائه فاذن لا ضرورة طرفي الفعلية واللافعلية للذات
بنفس جوهر الذات تامة العلية للافتقار الى العلة في
فعلية احد الطرفين لا محالة فالجواز الذاتي علة تامة للفاقة
الى العلة ولا حظ للحدوث من المدخلية شطرية وشرطية
اصلا الذين يرون طباع الامكان
علة الفاقة الى الجاعل هم الحكماء المتبصرون حقا واما المشترط
الحدوثيون فلا افتراقهم ان يصيحوا استوعبين خروج طباع القوة
واللاضرورة الى الفعلية والضرورة لا من تلقاء امر

يقتضيه بل خر انقا ولا تقتضى اسا وذلك اذا فرضت الذات
الجائزة قديمة الوجود وكذلك في بقاء الوجود بعد الحدوث
اذ لا يعقل الانسلاخ عن لا ضرورة الطرفين بالنظر الى
نفس الذات بعد الحدوث فما لهؤلاء القوم لا يكادون
يفقهون حديثا انما المفتاق اليه بالعرضة
الاول هو العلة الجاعلة التي تفعل الذات والوجود و
ساير العلل مصححات الاستناد الى الجاعل ومهيئات الصلوح
للمجعولية ولقبول الجعل من تمت به والا كانت الفاقة
الى العلة علة وراء طباع الجواز واما الجائزات باسرها
سواسية في الافتقار الى ساير العلل
الشي ما لم يجب لم يتجوهر وما لم يجب لم يوجد فما هو جائز الطرفين
بالذات لا يتعين له احدهما بالفعلية الا بالوجوب عن العلة
ويجب ان يكون يجب المجعول بجاعله التام وبالقياس اليه جميعا
وجاعله التام لا به بل بالقياس اليه فقط اليس اذا اتم نصاب الوجوب
بت النسب الجوازية الى الفعلية و للافعلية وبازاء احد الاين
من الآخر بالتعيين وجب عن الطلب على السائل عن سبب
الترجيح وكفى لتحقق وجوب الوجوب ووجوب وجوب الوجوب.

متمادياً الى حيث يستطيعه لحاظ العقل واما الاولوية الغير الوجوبية
على ما يحسبه المتكلفون الخارصون بالظن ما لا يعلمون فاذا هي
لم تبلغ نصاب البت والحتم لم يكن يمتنع معها وبحسبها التقرر
واللاتقرر والصدور واللاصدور بل انها تبقى حاصلة تبعيتها
على كل من الفرضين فتكون هي مستمرة الانحفاظ في الصورتين
مشتركة الاستمرار بين الطرفين فتكون لا محالة مستوية النسبة
الى الامرين فاذن يعود طلب سبب الترجيح جذعاً فيساق من
رأس اما الى حصول شيء ثالث به يمتاز التقرر من البطلان
بالتعين ويتميز الصدور من اللاصدور فيتحرز فرض تامية
الجاعل وينهض المحض هناك ايضاً واما الى اولوية طارقة
طرية وراء تلك الاولوية التالدة ثم يسرى الضياع غير
وجوبية فلا تستطيع ان تميز احد طرفي النسبة الجوازية من الاخر
وتمادى الامر ذاهباً الى لا نهاية باسرها على شاكلة الاولوية
الوجوبية والاولويات الاولى في حكم عدم الاغناء و
الانفاد والاجداء لكون النسبة الجوازية مع ذلك كله باقية
بعد على قطبها وبالجملة الفرق بين الوجوبات في صورة الاولوية
الوجوبية والاولويات في صورة الاولوية الغير الوجوبية

ان الوجوبات من التوابع اللازمة في لحاظ العقل واللانهاية
فيها لا تقتضيه والنسبة الجوازية في كل مرتبة مستوية مستفيضة اقتضاء
المتبوع الملزوم الاصل والاولويات من المرجحات المتقدمة
بحسب نفس الامر واللانهاية فيها عددية بالفعل لتوقف حصول
المجعول عليها والنسبة الجوازية التي هي مثار الفاقة الى العلة
ومنبع الحاجة الى الجاعل غير مستوية في شيء من المراتب بشيء اصلاً
فاذن قد استوى الحق على عرشه والحمد لله رب العالمين
ذلك هو الوجوب السابق واذ اوجب تجوهر الشيء ووجوده
عن الجاعل تجوهر تلقائه ووجد فوجب تجوهره ووجوده وجوباً
لاحقاً يقال له الضرورة بشرط المحمول واخيرة الضرورات
السبع وهو ايضاً وجوب بالغير فاذن كل تجوهر ووجود جائز
بالذات فانه لا محالة محفوف بوجوبين سابق ولاحق ولذلك
كل بطلان وعدم جائز الذات فان ما كسبه الوجود وجوباً كسبه
العدم امتناعاً

الشيء ما لم يتشخص لم يوجد و
ما لم يوجد لم يتشخص على ان هما متساوقان ليس احدهما
على الاخر متقدم المرتبة لست اقول ما لم يصر شخصاً يأبى بنفس
ذاته الكثرة اي الاشتراك الحملي ولو في التصور لوجود الطبايع

المرسلة في الاعيان بقضاء العقل وحكم البرهان بل اسنى
اقول ما لم يحف بالتشخص فالمحفوف بالتشخص اعم من المتشخص
اليس انما المتشخص بحسب نحو وجود يخص الشيء ممتازا والطبيعة لم يسلم
بحسب وجودها المختص بها ذات وحدة مبهمة بالقياس الى الافراد
غير مستنكفة ان تحفها خصوصيات عديدة شخصية وتضمن فيها
فصول كثيرة محصلة فهي لا محالة بحقيقتها المبهمة الذات و
وحدتها المتشبهة المتحصل عين الافراد المتشخصة في الوجود و
مخلوطة بعوارضها المشخصة واما التشخص المخلوط بالطبيعة في الوجود
فعلى خلاف تلك الشاكلة حيث العقل يصادفه عند التحليل في
لحاظ التعين والابهام منسوبا اليه الوجود متميزا عن جملة
ما سواه في التقرر غير صحيح الحمل بحسب ذلك الوجود ولا بالامكان
الا على هوية واحدة هي هو بعينه لا غير
ان للمطالب المتولدة في العلوم والصناعات امهات
اربعا مطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب اي فما واي
في سبيل التصور وللحقيقة التصورية وهل ولم في سبيل التصديق
وللهيئة التأليفية التصديقية وما ضربان ماهية شارحة للاسم
وماهية حقيقية وكلاهما يصححان سؤالا وجوابا بالانحو بريات الحقيقة

اما بحسب دلالة الاسم واما بحسب الوقوع في التجوهر فالاجوبة لا
محالة حدود اسمية وحدود جوهرية وكل من الطائفتين اما حدود
توسعية على التجوز كما للاجناس القصية والفصول البسيطة واما حدود
حقيقية على الحقيقة وانما هي لاولات الماهيات النوعية
والاجمال والتفصيل المائز ان اعتبار الحد والمحدود من اعتبار الحدية
اعني التمايز بالتعين والابهام في اللحاظ التحليلي مصححان في التي
بحسب الاسم وفي التي بحسب التجوهر والوجود جميعا واما الرسوم
فاذ هي لا تعطي الا العوارض ولا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه
فلا مساق لها الى شيء من الماهيتين ولا مساغ لها فيهما اصلا
والآتي لتمييز الماهية وانية الحقيقة فان كانت الانية بحسب نفس
جوهر الحقيقة كانت بالذاتيات والفصول وان كانت بحسب
المرتبة المتأخرة عن نفس الذات كانت بالعوارض والخواص
والهل ثلاثة اضرب هل الشيء في نفس ذاته وهي هلية بسيطة
حقيقية وهل وجوده على الاطلاق اي وجوده في نفسه و
هي هلية بسيطة مشهورية وتصور الامر ايضا عند التفتيش
هو مفاد البسيطة الحقيقية لا غير وهل شيء للشيء اي وجود الشيء
على صفة وهي هلية مركبة واللم لتطلب العلة وتعرفها اما

لمجرد التصديق بالعقد واما للشيء لنفسه فاما في هليته البسيطة
واما في هليته المركبة ثم اما التطلب والتعرف للعلة الجاعلة و
اما للعلة الكمالية الغائية التي هي العلة الفاعلية لجاعلية
الجاعل وان احرى المطالب باستحقاق التقديم مطلب ما الذي
بحسب الشرح ثم بالتباعة له مطلب الهل البسيط ثم مطلب ما
الذي بحسب جوهر الذات في تقررها ثم مطلب لاي بقسميه ثم
مطلب الهل المركب ثم مطلب اللم الذي لنفس الاعتقاد ثم
مطلب اللم الذي للامر نفسه بحسب العلة الجاعلة ثم مطلب لم
الذي للامر نفسه بحسب العلة الكمالية فهذه المطالب هي الاصول
واما مطلب من الذي هو لتطلب الهوية الشخصية وتعرفها
فاما انه يعتبر بازاء مطلب ما الذي هو لتطلب الحقيقة
المرسلة وتعرفها فيجعل من ذيالته وذنابته واما انه مندرج
في ذيالة مطلب الاي لكونه للانية الشخصية بعد الانية النوعية
كما ذاك للانية النوعية من بعد الاحدية الجنسية ثم ما
سائر المطالب الفروع كمطلب كم ومطلب كيف ومطلب اين
ومطلب متى فهي اما ذيالات للاي واما مندرجة في
ذيالات الهل المركب البرهان و

هو القياس اليقيني المقدمات المنتج لعقد هو نسبة حدي النتيجة
لانه وان يكون الحد الاوسط فيه علة للتصديق بالعقد
لا محالة فان كان مع ذلك علة لمفاد العقد في نفس الامر
كان برهان لم والا كان برهان ان فان كان الاوسط فيه معلولا
لمفاد العقد فهو الذي يخصه اسم الدليل وان كان هو واياه
متلازمين من حيث هما معلولا علة واحدة في درجة واحدة
لست اقول من حيثية واحدة ولكني اقول من حيثيتين متصافقتين
في درجة واحدة فهو برهان الان على الاطلاق
انما المعتبر في برهان اللم علية الاوسط لوجود الاكبر
او لا وجوده للاصغر لا لوجوده او لا وجوده في نفسه وفي
برهان الان ايضا معلولية الاوسط لوجود الاكبر او لا وجوده
للاصغر لا لوجوده او لا وجوده في نفسه وكذلك المعتبر
من جانب الاوسط ليس الا وجوده او لا وجوده للاصغر
لا وجوده او لا وجوده مرسلا والعلية والمعلولية بحسب
الوجود او اللاوجود في نفسه فلا سواء العلية والمعلولية
بحسب الوجود او اللاوجود للاصغر بل ربما كان المعلول
بحسب الوجود في نفسه على الارسال علة بحسب الوجود

للاصغر فلذلك كان قولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف مؤلف
فللجسم مؤلف برهانا لميا فالمؤلف والمؤلف متعاكسان
في العلية والمعلولية بحسب وجود كل منهما في نفسه و
بحسب وجوديهما للاصغر فكون الجسم مؤلفا علة لكونه ذا مؤلف
وان كان المؤلف بحسب وجوده في نفسه معلول وجود المؤلف
وانما نعني بالمؤلف والمؤلف في مثل مقامنا هذا ما هو
مؤتلف في جوهره وما هو الصانع لجوهره الحقيقة المؤتلفة لا
هما بما هما في درجة التضايف فمن المفضحات ان توسيط
المضاف طفيف الجدوى في العلوم والعلم باحد
المتضايفين بما هو مضاف يتضمن في نفس الامر بالآخر
اليس اليقين انما هو العقل المضاعف
للشيء اي العلم التصديقي بكونه وبضرورة كونه او امتناع
كونه علما دائما يستحيل ان ينقلب جهلا والمعلول لا ضرورة
لحصوله او لا حصوله بحسب نفسه بل انما له ذلك من تلقاء
تحقق علته الموجبة التامة او لا تحققها لا غير فاذن
ربما ليس العلم التعقلي المضاعف بتقرر ما هو علة للشيء
الموجبة اياه الا علم بوجود ذلك الشيء على الجهة الوجوبية

وان كان قد علم وجود المعلول بالفعل لا من سبيل العلة
فانما يكون ما نيل بالعلم وجوده جوازيا بالفعل لا على الشاكلة
المتأكدة الوجوبية البتة فاذن اذا جعل المعلول المعلوم الوجود
بالفعل لا من سبيل العلة حدا اوسطا في البرهان لم يكن يتصحح
بذلك الا ان ينال بالعلم مجرد الوجود بالفعل لما هو
علته وان كان على سبيل الجواز لا من جهة التأكد التي هي سنة الوجوب
اذ ليس للشيء وجوب من سبيل معلوله وبالجملة من تلقاء ما ليس هو
علته الموجبة فان غرك ان العلة وان لم يكن لها وجوب بالمعلول
فان لها وجوبا بالقياس الى المعلول فاذا علم وجود المعلول
علم للعلة وجوب بالقياس فاستنزح اغترارك واعلمن انه
لا يكون في وجوب الشيء بالقياس الى الغير اعتبار ان
للشيء وجوبا بالفعل ولكن بحسب الغير بل انما يكون بحسبه للغير
مجرد استدعاء لا على سبيل الاقتضاء ان يكون للشيء
وجوب اما بنفسه واما من تلقاء علته وسواء على ذلك الاعتبار
كان الشيء بحسب نفسه وفي نفس الامر واجبا ام لا بل جائزا او
ممتنعا ثم ولو غول النظر عن ذلك فانما الوجوب بالفعل بالقياس
الى الغير فرع خروج الغير في نفسه بالفعل من الجواز الى الوجوب

والمعلول ليس يخرج فى نفسه بالفعل من الجواز الى الوجوب
الا من تلقاء وجوب العلة فلو افيض وجوب العلة من تلقاء
المعلول لكان قد عاد الامر دائرا وكذلك سبيل القول
فى احد معلولى علة واحدة بالنسبة الى شقيقه الآخر فاذن
قد اقترّ ان اولى البراهين باعطاء اليقين واحقها باطلاق
اسم البرهان عليه انما الذى هو من سبيل اللمّى ومن سبيل آخر
هل انت مستيقن ان جوهر ذات المعلول ظل ذات علته
الموجبة فلاجرم مهما عقلت العلة الموجبة التامة عقلا تاما
واكتنهت بما هى علة موجبة تامة لست نقول من حيث
تلحظ حيثية العلية المضايفة للمعلولية ولكن نقول من كنه الحيثية
التى هى بها موجبة تامة تنبعث عنها بنفسها نفس ذات المعلول
انبعاثا اوليا فقد عقل المعلول لامحة بانيته وماهيته جميعا
واذا عقل المعلول عقلا تاما فانما يكون يستوجب ذلك ان
تعقل العلة الموجبة بانيتها فقط لا بماهيتها ايضا فاذن
اذ ان العلم التام بالعلة الموجبة يستوجب العلم التام
بانية المعلول وخصوصية ماهيته فاتخاذ العلة حدا اوسط
سبيل مستبين للاقتناص الى اليقين التام الدائم المعلول

بتة

بتة فاذن العلم التام بالمعلول لا يستوجب العلم التام
بخصوصية ماهية العلة الموجبة بل انما العلم الناقص بخصوص
انيتها لا غير لم يكن يهدى هو فى الحد الاوسط الى اليقين التام
الدائم سبيلا نعم العلم التام بجوهر ذات المعلول علم
لامحالة بجوهر ماهيته التى هى علل ماهيته ولكن العلية هناك
ليست على هذا السبيل بل هى على شاكلة اخرى
فاذن اذا كان مفاد العقد مما لا سبب له
وانما وقوعه فى نفس الامر بحسب ذات الموضوع لا بعلية و
اقتضاء بل بنفس جوهر الذات فانه يكون اما بين بنفسه واما
انه مايوس عن تبيانه بالنظر اذ لا يستبين من سبيل قياس
استبانة يقينية لانا ان وسطنا ما ليس بسبب لم يكن ثمرة اليقين
وهو العقل المضاعف وان وسطنا ما هو السبب انخرق
الفرض ما تلونا عليك انما هو فى البراهين
الانية الساذجة بما هى انية ساذجة فاعلمن انه ربما ينعقد
برهان ان تقتضى ثمرة العقل المضاعف وهو برهان ان اذا
لم يكن انيا ساذجا بل كان فى صحابة اللم اما من حيث
ان الاكثر فى صفق الاوسط من جهة اللمية من تلقاء الموضوع

وهو الاصغر وذلك في برهان الان على الاطلاق واما
من حيث ان عقده ومن بعد انعقاد برهان لم بهو في
صحابته وفي مصافقته وذلك في الدليل اما الاول فضيما
اذا كان شيء ليس هو بالبسيط الحق وله عوارض ذاتية
يلزم ذاته لنفس مهيته احدهما فطري اللزوم له من حيث انه
بين الاقتضاء له والآخر منهما خفي اللزوم له من حيث انه غير
بين الاقتضاء بالنسبة اليه فيتخذ الشيء حدا اصغر والفطري
اللزوم البين اللمية حدا اوسط والمقتضى اللزوم الخفي اللمية
حدا اكبر كما قولنا الجوهر المجرد وجوده لذاته لا لمادة و
كلما وجوده لذاته لا لمادة فهو عاقل ذاته واما الثاني
فكما اذا اعتبر من سبيل اللم ان مجعولا ما في حد نفسه بحيث لا
يتصحح ان يدخل في الوجود الا بعلة جاعلة واجبة بذاتها
ثم شوهد وجوده فاستدل من سبيل الان من وجود المعلول
لا من سبيل العلة على وجود العلة الجاعلة فان ذلك يثمر العلم
العقلي المضاعف بوجود علته وبوجوب وجودها وامتناع
لا وجودها علما صرفا وربما يمتنع ان يزول البتة
برهانا الان واللم كما ينعقدان من الاقيسة الاقترانية من حمليتين

او شرطيتين او من حملي وشرطي او شرطي وحملي فكذلك ينعقدان
من القياسات الاستثنائية والمستثنى فيها بازاء الاوسط
في الحمليات وانما يفيد من القياسات الاستثنائي ما ينتج
ما العلم بعد الاستثناء كما يفيد من القياس الاقتراني ما
ينتج ما لا يكون في درجة شيء من المقدمتين بل اعرف فاما
قياس الخلف فلا ينعقد منه الا برهان ان الا اذا ما رد الى المستقيم
وكان في قوة ما من السبيل اللمي وكذلك القياس المقسم و
هو الاستقراء التام لا يتصحح منه برهان لم بل انما هو برهان
ان ليس هو الذي على الاطلاق بل الذي هو الدليل
ان قوما يتأملون في المصنوعات فيؤمنون بالصانع
الحق تعالى سلطانه وليسوا يسلكون الا وذلك سبيلهم وهم
اصحاب سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين
لهم انه الحق وفريق اخرى اهل الحق وحزب اليقين يستشهدون بالحق
على الخلق لا بالخلق على الحق فيبصرون بابصار عقولهم من كل شيء
وجهه الكريم تبارك اسمه وتعالى جده فيتنازلون من جاعل التقرر
وناظم الوجود الى مراتب المجعولات متدرجين الى اقصى النظام
على اوثق السبيل واتقن القصد وهم اولم يكف بربك انه

على كل شيء شهيد ثم الصديقون منهم واولئك الحكماء حقا لا
ينظرون الا في طبيعة الموجود بما هو موجود ولا يصغون الا الى لسان
حال الوجود وبما هو موجود فيسمعونه يشهد بالواجب الحق الشهادة
الكبرى   فاذن انما الذي نحن في
محاولة مثابة اولا ثبوت ما رابط بين عليه باللمية والمسلمة
المتحراة بالبرهان اما ان للعالم صانعا واجبا بالذات
اذ تحديق النظر وتدقيق التامل يكشف ان الجواز الذاتي
علة للفاقة الى جاعل واجب بالذات واما ان من الموجود
قيوما واجبا بالذات اذ طباع الموجود المطلق بحسب نفسه
او بحسب حال الوجود وهو الوجوب يقتضي ذلك فان
ولج في شرك فانه ح يكون صانعية الباري تع للعالم و
صدق الموجود المطلق على ذاته تعلة هي وراء نفس
ذاته الحق سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا فاسترجه
بان لصانعية للعالم لحاظين لحاظ بحسب كونه شان
ذاته القدوس متقدس عن الاستناد الى علة اصلا و
لحاظ بحسب كونه حال العالم من حيث استدعائه ذلك
ويرجع الامر فيه الى ان العالم يقتضي بحسب طباع الجواز ان يكون

ذا صانع واجب بالذات والجائز الوجود بالذات
بما انه جائز الذات دل على وجود الواجب الوجود
بالذات سنه على وجود نفسه وكذلك لصدق الموجود المرسل
عليه سبحانه لحاظان لحاظ بحسب ما اذ شان ذاته الحق يتعالى
عن ان يكون لعلة او لعلية ولحاظ بحسب ما ان هو حال الموجود
المطلق استدعاه والفحص يقتضي انه بحسب نفسه وبحسب حال
طباع الوجود وهو الوجوب مقتض لذلك
فيه تقويمات براهين باوجه الوكد زعم تحصيله وتجاه اثباته
وتقويم ان لا وجوب لتقرر ما ولوجود ما الا من تلقاء
الجاعل الحق ولا تشخص لطبيعة ما الا من جهة الاستناد الى
جنابه   السنا قد ثبتناك على ان الجواز الذاتي
لا طباع له الا لا ضرورة التقرر والبطلان والوجود والعدم
على ان يكون تثنية السلب البسيط التحصيلي وانه لا يصحح
تقرر او وجودا الا على سبيل الوجوب فتفهمن من ذلك انه
لو كانت عوالم التقرر والوجود بلا وجوب بالذات و
كانت الحقائق بأسرها حيثيات جوازية فاذا الوحظت
جملة الجائزات الصرفة المترتبة واللامترتبة والمتناهية و

واللامتناهية لحاظا اجمالية مستوعبة تصورف الوجوب قد نشاء
من الجواز بالذات فاذن يكون ضرورة التقرر قد صدرت
من لا ضرورة التقرر والبطلان وضرورة الوجود من لا
ضرورة الوجود والعدم فهل من يسوغ الضرورة
من اللاضرورة الا المنسلخ من غريزة الفطرة العقلانية
اليس كما وجوب المعلول من وجوب
علته فكذلك عدمه من عدمها فاذا كانت المتقررات باسرها
جائزات بالذات كانت السلسلة المترتبة من الجائزات الصرفة
كل من آحادها وجوده بوجودات علله المترتبة اللامتناهية
كعدمه بعدماتها المترتبة وكان سواء عليها بجملتها الدخول
بالاسر في الوجود من حيث الترتب بين وجودات الآحاد
واللاوجود بالاسر راسا من حيث الترتب بين عدماتها فلا
وجودها وانفراد انها بالمرة راسا بحسب العلية والمعلولية
بين العدمات ليس هو بالاولى من انصرافها باسرها الى فعلية الوجود
معا والبقاء على الفعلية بحسب العلية والمعلولية بين الوجودات
فاذن لو لم يكن في التقرر قيوم واجب بالذات بعين
ترجح الفعلية لها بالاسر على اللافعلية لكان ترجح بلا مرجح

وو قوع بلا ايقاع ولو لية تية   اما عندك من المستبين
انه لا يعقل انتفاء عنه تحقق اجزائه بالاسر وانه لا استناد و
صدور للكل الى العلة وعنها وراء استناد الاجزاء و
صدورها فاذن لا يضاف الكل الى الجزء الاضافة الصدورية
وانما يدخل الجزء في الصادر لا فيما عنه الصدور وانما الافتقار الى
الجزء في ان يفاد للكل قوامه بالتالف منه فالجزء ليس ما عنه الصدور
ولا من تتمات ما عنه الصدور اذ هو من جملة ذات الصادر فاذن
مجموع الجائزات الصرفة ليست علة الصادر هو عنها شيئا من
اجزائه اي جزء كان ولا نفسه اذ لا يعقل صدور الشيء عن نفسه
فلا محالة انما علته الموجود الخارج عنها والخارج من جملة الجائزات
هو الواجب بالذات   من المنصرح
ان الموجود المطلق بما هو موجود مطلق يمتنع ان يكون له مبدا
اذ لو كان له مبدا لكان قبل نفسه والتقرر قبل تقرر نفسه فالمتقرر كله
والموجود كله لا مبدا له بالضرورة العقلية والممكن المطلق
ليس يمتنع ان يكون له مبدا بل انه يجب ان يكون للممكن كله مبدا
فاذن الموجود المطلق ليس مساوقا للممكن المطلق بل انه يفترق
عنه في التقرر بحسب نفس الامر لا محالة فما به يفترق المتقرر المطلق

والموجود المطلق عن الممكن المطلق في نفس الامر هو القيوم
الواجب لذاته تبه هل انت من المستبصرين
ان جملة الممكنات الصرفة متناهيها ولا متناهيها كممكن
واحد في حكم جواز اللاوجود بالاسر من كل والامر في صحة طرو الانعدام
بالاسر من بعد الموجود بالنظر الى ذواتها بما هي هي على
ان لا يوجد ولا يبقى شيء منها فلا يتخلف معلول عن علته اصلا
وان امتنع انتفاؤها على التشطير لوجوب المعلول عند وجود العلة
ولا مرية في ان انتفاء جملة السلسلة بالاسر نحو ما من انحاء
عدمها بل انه اقوى انحاء عدم الجملة ولا شك في انه انما يجب الوجود
او اما قد امتنعت انحاء العدم الذي هو نقيضه بحذافيرها
فاذن لو انحصر الموجود في الممكنات الصرفة لكان للجملة المتألفة
منها بالاسر تقرر وجود بلا وجوب اصلا وقد كنا ادريناك
ان لا تقرر وجود الا بالوجوب تبه
ان سلسلة الجائزات الصرفة يتصور لكل واحد من آحادها
انتفاء في ضمن انتفاء الكل بالاسر وهذا النحو من انحاء العدم
لكل واحد من الآحاد وقاطبة الآحاد سواسية لاني امتناع
هذا النحو من العدم بالنسبة الى كل واحد منها على الاحاطة الاستغراقية

فاذن

فاذن ليس في متن شيء من الآحاد ان يحيل هذا النحو من العدم
لشيء منها اصلا ولعلته ما لم يمكن يحيل انحاء عدم المعلول
جميعها لم يكن توجب وجوده وما لم يكن توجب وجوده لم يكن يفيض
ذاته بالضرورة البرهانية فلو لم يكن في الوجود الا الجائزات
الصرفة لم يكن في وسع شيء منها ان يفيض شيئا تة فاذن
يكون لا ايجاب ولا وجوب لا ايجاد ولا وجود اصلا
اليس من انحاء عدم المعلول المقدورة له انتفاؤه بانتفاء
علته فيكون لا محالة عدم العلة من انحاء عدم المعلول والجاعل
الموجب هو ما به يمتنع انحاء عدم المجعول جميعها حتى يجب به
وجوده فاذن تصحح انه اذا كانت علة المعلول جائزة بذاتها
واجبة بشيء آخر غيرها كان ذلك الشيء احق بالجاعلية والايجاب
لذلك المعلول من تلك العلة وتلك العلة غير صالحة للجاعلية
ولا مستطيعة الى الايجاب سبيلا ضرورة ان عدمها الذي
هو من انحاء عدم معلولها غير متعين الامتناع من تلقاء نفسها
بل انما من تلقاء ذلك الشيء فلا يكاد يتصور ايجاب المعلول
الا من ذلك الشيء فاذن فنقول اذا فرضنا سلسلة متسلسلة
من معلول بعينه وعلل متسلسلة الى لا نهاية فان اي واحد من

آحاد تلك السلسلة فرض جاعلا موجبا لذلك المجعول كانت
علته التي هي فوقه احق لا محالة بان توجبه وتجعله وهو غير
منطبق الايجاب ولا من اهل الصلوح للجاعلية اذ عدمه
غير ممتنع بنفسه بل انما بالذي هو فوقه وهو من انحاء عدم المعلول
البتة وهذا الحكم مستوعب الاستغراق الشمولي لآحاد السلسلة
على الاطلاق فمهما انتظمت السلسلة في اللحاظ الاجمالي
اتضح انه ليس للمعلول علة موجبة في تلك السلسلة اصلا فاذن
يستبين المحض استيجاب وجود موجود ممتنع العدم في حد نفسه
وفي مرتبة ذاته بنفس ذاته خارج عن السلسلة هو المبدا
للسلسلة والجاعل الموجب لها على الاطلاق وهي بالاسر
مستندة اليه راسا فاذن يكون هي بحسب الاستناد بالاسر
الى الجاعل الموجب سلسلة عرضية تتساوى الآحاد في الاستناد
اليه بالذات من دون الامر بحسب الترتب والتوقف فيما بين
آحاد السلسلة طولية مترتبة منتهية اليه لا جرم اجزاء
من حيث استبان الامر استتب ان جاعل الشيء الموجب اياه
لا يكون الا ما يستند هو وسائر علله ومتسلسلاته قاطبة اليه
استنادا يصرف عنه وعن سائر المتقررات جميع انحاء العدم

بالاحالة وبالجملة لا وجود الا على سبيل الوجوب ولا وجوب
الا بامتناع جميع انحاء العدم ولا امتناع لجميع انحاء العدم
الا من تلقاء الواجب بالذات فاذن كل ما حق جوهره الجواز
فانه ليس يستطيع ان يكون جاعلا موجبا لشيء من الاعتبارات التي
اعتبر كان لشيء من الاشياء اصلا قل الله خالق كل شيء
وهو الواحد القهار

العالم ما يعلم به الصانع وما من ذرة من ذرات عوالم التقرر
الا وانه بمسالك جهته الجوازية وهويته المصنوعة يشهد بالصانع
القيوم الواجب بالذات جل ذكره فاذن كل ذرة من
ذرات عوالم التقرر الا وانه بمسالك جهته الجوازية وهويته المصنوعة
يشهد بالصانع القيوم الواجب بالذات جل ذكره فاذن
كل ذرة من الذرات في حد ذاتها من العوالم

اما انت من المتبصرين ان الامكان هو الذات في القوة
المحضة والحقيقة الجائزة في حد جوهرها ومن حيث طباع جوازها
على شفا جرف هار من الليس الخالص والهلاك الساذج بحسب
نفس الذات وان كانت هي في حيز الايس من تلقاء الغير
فاذن لو انحصر الفعل في الفعليات هو بالقوة في حد جواهرها

وأما لكنه بحسب نفسها ولم تكن مع التقرر من هو الفعل المحض
والحق المطلق بحسب نفس الذات فاما ما حاضرتها الغريزة
العقلية بالملاحظة الاجمالية متناهية كانت او متمادية الى لا نهاية
انكشف ان الفعل قد انبعث عن القوة والايس عن الليس والتقرر
عن الهلاك والحقية عن البطلان اذ ليس في الفرض الا ذوات
باطلة الجواهر كلها الهويات وقد حقت الفعلية فاذن يلزم
انبعاث الشيء عما هو في قوة نقيضه وحيث قد برغ لك ان كلا
في عالم الجواز الآفلون والآفلات فلا تكن ممن يحب الآفلين
ولهذا البرهان وهو برهان القوة
والفعل سبيل آخر في ماطاطافوسيقى وفي اثولوجيا وفي الشفا
وفي التعليقات وفيما في طبقتها من كتب شركائنا الدارجين
يتقوم به تقدم الفعل الابدي على القوة والكائنة الفاسدة
تقدما مطلقا الا في الزمان بل في متن الواقع الذي
هو وعاء الحصول ويعبر عنه بالدهر وهو التقدم السرمدي
ومن هناك يتشبثون بالسرمدية للمبدا الاول والابديات
التي هي العقول بالفعل من الجواهر المفارقة ولكن الكلمة السواء
في الحكمة اليسوعية ان ذلك انما يتقرر مستقرا لتصحيح في الفعل الحق الذي

مقام

ذاته محوضة الفعلية المطلقة من كل جهة وهو المبدا الاول جل سلطانه
لا غير واذ قد استبان تبرك ان
ان الموجود الجائز الذات اي ما شئت سميته ليس في وسع
استطاعتها ان يتعرى عن ملابسة ما بالقوة اذ نفس ذاته بحسب
جوهرها تحت مفهوم ما بالقوة في الازل والآباد وليس يصح
ان يكون جاعل التقرر ومفيض الايس الا من هو متقدم في
ذاته عن ملابسة ما بالقوة من اي جهة كانت والا لكان لما
بالقوة من جهة ما هو بالقوة قسط من اخراج الشيء من القوة
الى الفعل فتقدس ان يسلك التحليل بذرجيته الذات
الجائزة وهي بما هي هي تحت مفهوم ما بالقوة صقع الكف
من افاضة الايس واعطاء الحقيقة مطلقا اذ هي في سنخ جوهرها
بالليس مقررة وفي حد نفسها بالهلاك ممنوة فاذن الهويات
الامكانية ايا ما كانت نفوسا او عقولا انما تجري
مجرى الروابط وتسير مسير الشرائط لا غير
ان ملاك فاقة الذات الجائزة الى جاعل وراءها هو ان الوجود
ليس هو نفس حقيقتها ولا يسوغ ان يكون هو من لوازم مهيتها
اصلا والا لزم ان يكون قبل نفسه ضرورة ان المهية في مرتبة

اقتضائها اياه تكون غير عرية عنه بل محفوفة به تنبه فاذن نصحح
اذا ما لوحظت الوجودات باسرها متناهية كانت
او ذاهبة الى لا نهاية لحاظا اجماليا انه لو لم يكن في الوجود
وجود قائم بالذات معناه تحقق نفسه لم يتصحح وجود قائم
بالمهية مفاده تحقق شيء ما غير نفسه وبالجملة من حيث نستتب
افتقار الممكن الى جاعل هو غير ذاته يستتب افتقاره الى
جاعل وجوده بعينه ذاته وانيته مهيته وايضا في الفطريات
انه لن يستطيع ان يهب الكمال من هو قاصر عنه ومن ليس الكمال
في مرتبة ذاته فهو قاصر عنه
اما قيلك من الفطريات الاوائل وجود هويات شخصية
ممتنعة القول كل منها على ما خلا ذاتا واحدة فما من احد منا
يدرك ذاته الا وذاته عند ذاته بحسب نفسها بنفسها
تأبى الشركة القولية وكذا اما نيا له مما عدا ذاته لا بالعقل
الانطباعي بل اما بالادراك الحضوري او بالمشاهدة الاحساسية
والقضاء المستبين ان المهية لا تدخل في الوجود الا وهي
محفوفة بالتشخص الذي هو امتناع الشركة الحملية واليس
يستبين السبيل الى الطبائع المرسلة متناهية او متمادية الى لا نهاية

ليس

ليس تحصيل الهوية التشخصية فحملها باللحاظ الاجمالي في حكم
تسويغ الشركة القولية لطبيعة واحدة فاذن لا محيد لامتناع
الاشتراك الحملي من الاستناد الى متشخص بذاته تأبى الشركة
الحملية في مرتبة نفس ذاته وليس يتصور في عالم الجواز ما يكون
متشخصا في مرتبة ذاته بنفس ذاته اذ قد استبان لك
ان وجود شيء من الجائزات لا يكون في مرتبة ذاته بذاته
ومرتبة التشخص لا يكون قبل مرتبة الوجود بالضرورة الفطرية
والضرورة المحضة فاذن لا يكون المتشخص بذاته الا من وجوده
عين ذاته وانيته نفس مهيته وذاته وراء عوالم الجواز
وان هو الا القيوم الواجب بالذات جل مجده فلولا
وجوده تعالى عن ذلك علوا كبيرا لم يكن وجود اصلا اذ
لم يكن يصح تشخص مطلقا
فاذ قد انصرح انه لا شيء مما حوته دائرة الجواز بمتشخص
الذات في مرتبة الذات بحسب نفس الذات اذ لا
شيء مما في عالم الجواز انيته هي بعينها ماهيته ومضامة
الطبايع لا تعطي التشخص فقد اقر انه ليس يصح التشخص
الا من جهة الاستناد الى الجاعل المتشخص بذاته اذ

اذ يتعين بالنظر الى جاعل تام بعينه مجعول بعينه فاذن ينبوع الوجود
والتشخص من حيث منبع الوجود وقد لاح لك ان القيوم الواجب
بالذات هو الموجود الحق المتقدس عن مهية وراء الانية
فلا محالة هو المتشخص في مرتبة ذاته من حيث نفس ذاته ولا
كذلك شي من الموجودات غيره فاذن لا تشخص لاية حقيقة
كانت الا من جهة الموجود الحق ومن تلقاء الاستناد الى جاعله
عز مجده وجل ذكره ومما يجمع بالفحص [نقضي]
بالفصل ضروب من البراهين تحيل في العلية الى لا نهاية فمنها
برهان الوسط والطرف كل معلول فان له في حد ذاته خاصية
الوسط في ان من ورائه لا محالة سببا هو له كالطرف والوسط
لست اقول له ذلك من حيث هو معلول مضايف للعلة اذ سواء
بحسب ذلك المعلول والعلة جميعا بل اقول له تلك الخاصية
بحسب ذاته المعلول المفتاقة في حد نفسها على خلاف
سنة ذات العلة فاذا ارتقت علل المعلول مترتبة لا نهاية
استغرقت المعلولية آحادها باسرها اذ ما من واحد الا وهو
معلول لما فوقه وان كان هو علة لما تحته فمنها لوحظت قاطبة
لحاظا اجماليا بان انها باسرها قد استوعبتها الوسطية

فليس

فليس الا هناك اوساط بلا نهاية فاذن هي لم يتقرر طرف ليس
هو بوسط اي سبب ليس هو مسبب ينتهي اليه الاوساط وهي المسببات
لم يتصحح للاوساط وجود اصلا وبالجملة ما دام للواسطة اعني ما
فوق المعلول الاخير حال الطرف اعني المعلول الاخير في حكم الوسطية
بحسب جوهر الذات المعلولة لم يتصور هناك حصول رأسا
الا بطرف ليس هو بوسط من حيث نفس ذاته المتقدسة عن المعلولية
والفاقة ومنها برهان التضايف اذا
ارتقت سلسلة من مسببات واسباب له مترتبة في التراقي الى
لا نهاية كانت في المسبب الاخير مسببية وحدها بلا سببية وفي كل
من اللتي فوقه سببية ومسببية جميعا فكانت المسببيات اكثر
من السببيات بواحدة ومن الفطريات ان سببية واحدة لا
تكون بازائها الا سببية واحدة فاذن يلزم ان يكون في تلك
السلسلة مسببية ما ليست هي بازائها سببية ما اصلا
ومنها برهان الحيثيات اذا كانت الحيثيات
مترتبة في التصاعد من حيثية ما الى لا نهاية كان العقل يحكم في اللحاظ
الاجمالي المحيط بما من تلك الحيثية واية حيثية كانت من الحيثيات
التي هي آحاد السلسلة متناه بالضرورة الفطرية حكما مستوعبا

لن يتخلف شيء من الآحاد أصلاً وإلا لكان عديم النهاية محصوراً
بين حاصري الترتيب وإذا صح على الإحاطة الاستيعابية
أن من مبدأ السلسلة إلى أي ما بلغه الوجود وحصره الترتيب
فيها متناهٍ فقد صح أن السلسلة بجملتها متناهية كما إذا
صح على الاستغراق الشمولي أن من مبدأ السلسلة إلى أي
ما بلغه الترتيب فيها دون الأربعين فقد صح أن جملة السلسلة
دون الأربعين ومنها البرهان الأخصر

إذا كان ما من واحد من الآحاد الذاهبة في الترتب
إلى اللانهاية إلا وهو كالواحد الأخير في أنه ليس يتقرر ما لم
يتقرر شيء آخر وراءه من قبل كانت الآحاد اللامتناهية بأسرها
لا تدخل في التقرر ما لم يكن شيء من ورائها متقرراً من قبل فإذن
غريزة العقل الصريح متقررة في اللحاظ الإجمالي المستوعب أنه لن
يتقرر في تلك السلسلة شيء حتى يتقرر شيء ما من بعده

ومنها برهان الترتب كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة
فهي يكون لا محالة بحيث إذا فرض انتفاء واحد ما من آحادها
استوجب ذلك انتفاء ما بعد ذلك الواحد من السلسلة فإذن
كل سلسلة موجودة استوعبتها المعلولية على الترتب يجب أن يكون

فيها علة هي أولى بالعلية لولاها لما كانت المراتب التي هي معلولاتها
ومعلولات معلولاتها إلى آخر الترتب وإلا لم يكن المعلولية
الترتيبية قد استوعبت آحادها بالأسر فإذا فرضنا سلسلة
مترامية لا إلى علة لا يكون لها علة لم يكن هناك علة هي أولى بالعلية
لولاها لانتفت السلسلة بأسرها متهافتة فمن خواص استيعاب الترتب
استيجاب علة واحدة لولاها لم يكن شيء من السلسلة المترتبة رأساً

فأما سبيل التطبيق فلا نقصه بحده ولولا
صحته لمرانيه بل إنما قصاراه أن يكون دليلاً ما من الدلائل فاللامتناهيات
في جهة واحدة ربما يتطرق إليها المغالطة من الجهة التي هي جهة التناهي
لا من الجهة التي هي جهة اللانهاية وليس يصح تحريك اللامتناهي
بكليته من جهة اللانهاية وإخراجه بكليته عن حده وحيزه على الدرجات التي
هي للآحاد وبالأسر في تلك الجهة فإذن إذا طبق طرف السلسلة
اللامتناهية الزائدة على طرف السلسلة اللامتناهية الناقصة
تطبيقاً وهمياً أو فرضياً انتقلت الزيادة والفضل لا محالة إلى الوسط
ولا يزال متنقلاً ومتردداً في الأوساط ما دام الوهم أو الفرض
عاملاً للتطبيق ولا يكاد ينتهي إلى حد بعينه بعوض فإذا انبتت
عمل الوهم انتفت المفاضلة على ذلك الحد وبالجملة لا مصير

للمفاوتة الى جنبة اللانهاية ابداً بل انهاءها ابداً في جنبة التناهي
اما في الاطراف واما في شيء من الاوساط
الثالثة من البراهين الخمسة اعني باعداد التضايف والحيثيات
ناهضة بالقضاء النافذ في السلسلة الدورية ايضا اذ في الصورة
الدائرة ايضا يلزم الوسط بلا طرف لان الآحاد بالاسر يكون
اوساطاً فيكون المجموع باللحاظ الاجمالي وسطاً بلا طرف و
يلزم ان يكون المعلولية مستوعبة الآحاد بالاسر على سبيل الترتب
ولا هناك علة واحدة بعينها اذ ما انه اشتفت احقت السلسلة
باسرها ويحكم العقل الصريح ان الآحاد بالاسر سواسية
الذوات باسرها بحسب الفاقة فمن اين يحصل واحد ما
منها حتى يحتمل واحد آخر

انما سلطان قضاء البراهين في احالة التسلسل على التصاعد
في جانب العلل لا على التنازل في جانب المعلولات وانما
اعني بها المعلولات [illegible] في الوجود والتقرر و
لست اعني بها المعلولات التاليفية في نفس الحقيقة وتقوم
جوهر الماهية فمن المتقرر في الاضحاح انه يمتنع ان تأخذ الانواع
المتنازلة في مذهب التركيب المتنازل تأخذا سيا لا لا على الوجود

عند نهاية متسافلة بعينها لا بتعدها كما يمتنع ذلك في الاجناس
المترتبة في مذهب التركيب المتصاعد والا لم يتصحح للطبيعة المبهمة
الجنسية تحصل تتم اصلا فلم يكد يتصحح وجود مستتب [illegible] التفصيل
ان في التراقي لا يكون علة بعينها تتقرر اولاً ثم منه يدخل السلسلة
باسرها في التقرر فذلك ميزان الحكم بالاحالة والامر في الترامي
على خلاف ذلك فان آدبيرك ان برهاني التضايف والحيثيات
ليس ميزانهما ذلك بل حكمهما منسحب الذيل على الجانبين فقد بان
مناط القضاء على السلسلة اللامتناهية بالبطلان استجماع وصفي الترتب
والاحتشاد في الوجود والعلل والمعلولات المحتشدة في الوجود
ليس لها بحسب الوجود الا المعية الصرفة من دون ترتب وتسابق
في الاعيان اصلا انما الترتب والتسابق منها بحسب مرتبة الذات
وفي لحاظ العقل والقسطاس الفارق قائم هناك بالقسط
اذ العقل يحكم ان العلة كما هي متقدم المرتبة في تقرر الذات
على مرتبة ذات المعلول فكذلك هي متقررة الذات في
مرتبة تقرر ذات المعلول [illegible] فكيف يكون ذات العلة
منتفية في تلك المرتبة فاذن يكون العلل المرتبة متقررة في مرتبة ذات
المعلول الاخير المتقررة فالعقل بالصياد فهناك الترتب والاحتشاد

فيصحب عليها حكم البرهان لا محالة على خلاف شاكلة الامر
في المعلولات المترتبة لعلة ما بعينها حيث ان المعلولات
لا يكون متقررة في مرتبة تقرر ذات العلة ومن سبيل آخر انما الترا
الذي ينسحب عليه الحكم ما يكون طباعي نظام السلسلة اما في الوضع
بحسب الطبع اذا ما كانت السلسلة من ذوات الاوضاع و
اما في الوجود بالنظر الى ذوات الآحاد وبحسب علاقة الافتقار
والافتياق اذا ما كانت هي من علل ومعلولات لا ما يكون بمجرد
اعتبار المتساوق الرتبي من جهة اتخاذ امر ما مبدأ وحدة و
فذاك منقلب بانقلاب الاعتبار ومنبت بانبتاته واذن فمن
المتضح انه اذا ترامت العلل الى لا نهاية كان الترتب واللانهاية
اللذان هما معا مناط الحكم بالامتناع في جهة واحدة واما
اذا ترامت المعلولات التي لا نهاية في خلاف تلك الجهة
ضرورة ان المعلول متوقف على العلة مفتاق اليها لا بالعكس
ثم مهما تكن العلة مؤثرة بالذات في كل من معلولاتها القريبة
والبعيدة وواصلة الاثر الى المراتب باسرها لكون معلول معلولها
بطباع جوهره مفتاقا مستندا اليها بالذات لا بما انها علة
علته فقط تكن في العلة عليات لا متناهية بازاء معلولات

معلولاتها

معلولاتها المترتبة اللامتناهية بالقياس اليها وتحفظ تكافؤ العليات
والمعلوليات في السلسلة فاذن انما ينتهض برهان التضايف في
ترامي المعلولات لعلة واحدة الى لا نهاية اذا ما لم تكن عليتها بالذات
الا بالقياس الى معلولها القريب كما كل واحد منها بالقياس
الذي في جنبه وهناك سبيل آخر رابع
وهو ان سلسلة المعلولات المترتبة اللامتناهية المستندة الى الموجود
الذي ليس هو منها بل هو من وراء الكل وبكل محيط جملة بما هي الموجود
الجملي وآحاد بما هي الآحاد المتكثرة المفصلة طولا وعرضا
لكل من آحادها معلولية وعلية ولنفسها وهي المجموع بما هو المجموع
اعني معروض الهيئة المجموعية الذي هو موجود آخر وراء كل واحد
واحد من الآحاد الموجودة معلولية بلا علية وللموجود الخارج
الذي هو علة آحاد السلسلة ونفسها الجملية المجموعية معلول محض
من غير علية والموجود الخارج علة محضة على الاطلاق من غير
معلولية وله علية محضة واحدة في ازاء معلولية الموجود
التسلسلي الجملي وعليات محضة مترتبة لا متناهية بالذات و
بالقصد الاول في ازاء معلوليات الآحاد المترتبة
اللامتناهية المستندة اليه بالذات وبالقصد الاولى

طولا وعرضا فاذن قد استبان ان تكافؤ عدد المتضايفات
من جهات شتى واستقرار الامر من سبل عديدة
اما كنت قد استيقنت ان طباع الجواز مفتقر الى القيوم الواجب
بالذات فاذن فاستقم كما امرت واعلمن ان السلسلة الجائزات
المترتبة بما ان كل من آحادها بحسب جوهر ذاته الجائزة مجعول له
للواجب بالذات سلسلة عرضية سواسية الآحاد في الفاقة
والاستناد اليه جل مجده بالذات من ثم والامر على نسبة
واحدة وبما هي مترتبة الآحاد منوطة البعض بالبعض سلسلة طولية
منتهية اليه تعالى بالضرورة البرهانية متفاقة الآحاد الى لانهاية
اليه اخيرا لا من والامر وهي غير سواسية الآحاد بحسب
هذه الفاقة بل آحادها متضاعفة الفاقة اليه سبحانه من قبيل
على حسب تضاعف البعد من حيث تضاعف الاسباب والشرائط
التي هي متسببات بالقياس الى مسبب الاسباب من عنده
ومجعولات من تلقائه ونفس السلسلة بما هي الشيء السلسلي الجملي
موجود واحد شخصي مجموعي متكثر الاجزاء متمايز الآحاد متناهيها
مستند الى جناب جاعليته المحضة بنفس ذاته الحقة مرة واحدة
فاذن الفيض الالهي يصل الى ذوات المعلولات بالوسائط

وبدونها معا والتأثير الذي بالواسطة مقهور تحت التأثير الذي
لا بالواسطة على انا قد كنا تلونا عليك ان المفتاق اليه
بالقصد الاول انما هو العلة الجاعلة الموجبة وانما سائر العلل
مصححات الاستناد بالفعل ومهيئات الصلوح لقبول الفيض
وقد تبرهن ان الذات الجائزة لن تشم رائحة الجاعلية اذ ما
شمت رائحة ايجاب الوجود ودفاع العدم فاذن انما السبب
الحق للمسببات الى لانهاية القيوم المطلق جل ذكره والوسائط
مصححات المسببية بالفعل ومتطرقات الصلوح للمجعولية والتكافؤ
الذي هو مقتضى طباع المضايفة مستقر على سريره ثم مع ذلك
كله فان هناك معرفة شاهقة ربوبية انت عن سبيلها لبعد عن
غفلة بيا وجه وهي ان جاعل الكل جل سلطانه ليس ان يكون وحدته
الحقة وحدة واحدة من احد من اعداد الوجود بل يجب ان يكون هي
اجل واعلى من ان يسعها طور الوحدة العددية ويشملها سنة
الوحدات الاعدادية
براهين احالة اللانهاية في العلل غير متخصصة بالجاعلات بل هي
نافذة الحكم في الشرائط والمصححات ايضا فلو ترامت المتطرقات
لا الى اول لم يكن يصح الجعل والمجعولية في شيء من المراتب اصلا

المعيه المعية في الوجود المعتبرة في نهوض البرهان
اعم من ان يكون بحسب افق التغير والتصرم وهو الزمان او
بحسب وعاء صريح الوجود الذي هو متن الواقع وذو قرار التقرر
ويعبر عنه بالدهر فالعلل المترامية لا الى بداية ممتنعة الوجود
في الدهر وان كانت متعاقبة بحسب الوجود في الزمان والمعلولات
المترامية الى لانهاية سابقة الوجود في الدهر فاذا كانت متمادية
الوجود في الزمان على التعاقب فانما يتصور تماديها وتعاقبها
في الزمان لا الى نهاية على شاكلة التسلسل اللاتفقي لا غير
لا تصغين الى شرذمة من المقلدين فيما
يتحركون به ويتوهمون ان في الامور اللامتناهية من دون الترتب
بالعلية والمعلولية ايضا ترتبا من حيث ان معروض الوحدة
جزء معروض الثنائية الاثنوة ومعروض الاثنوة جزء معروض
الثلثية لانه بالضرورة الفطرية بل الفطرة موجود آخر وراء كل
واحد من الاثنين وليس هو بخارج من الموجود الذي هو وراء
كل واحد من معروضات الوحدات الثلث وهكذا الى
اقصى المراتب وان لم يكن عدد الاثنين مثلا جزء عدد الثلثة
لان العدد متألف من الوحدات لا من الاعداد فقد كذب

الترتب

الترتب ساحة ذيل البرهان القاضي بالاستحالة عليها انصبابا
اما لك ان كنت ذا فطانة مأخوذة بيديك ان تستشعر فتعرف
انه فرقان ما بين ان تلحظ الوحدة الغير المتكررة هي الملحوظ
بالذات وبالقصد الاول ولكن مرتين وبين ان تلحظ الوحدة
المتكررة مرة واحدة على ان تكون الوحدة المتكررة
المثناة هي الملحوظ بالذات من اول القصد وبدو الامر ففي اللحاظ
الاول وحدتان مثلا غير متكررتين هما متقدمتان بالطبع
على الاثنوة ويعبر عنهما بالوحدات بالاسر وفي اللحاظ الثاني
وحدة متكررة يعبر عنها بمجموع الوحدات وذلك هو الاثنوة
مثلا المتأخرة بالطبع عن الوحدتين الغير المتكررتين وكذلك
سبيل القول في الواحد والاثنين اي معروض الواحدة و
معروض الاثنينية فالاثنان مجموع المعروضين لا معروضا الوحدتين
بالاسر بما هما معروضاهما بالاسر وعلى هذا السبيل شاكلة
الفرقان بين المحدود والحد فاذن العدد مطلقا هو مجموع
الوحدات ولا يتألف اصلا الا من الوحدات بالاسر و
ليس يدخل شيء من مجموع الوحدات بما هو مجموع الوحدات
في قوام حقيقة شيء من الاعداد بل انما الوحدات بالاسر بما

هي الوحدات بالاسر وان كان مجموع الوحدات من لوازم
ما دخل في الحقيقة فانما الداخل في قوام حقيقة الثلثة
مثلا الوحدات باللحاظ الاول لا الوحدة المتكررة باللحاظ
الثاني التي هي حقيقة عدد الاثنين وان كانت تلك
من اللوازم لحقيقة الثلثة وكذلك انما الداخل في
معروض الثلثة لثلثة من الرجال مثلا معروضا الوحدتين
كالرجلين بما هما رجلان لا معروض الاثنين اعني
مجموع الرجلين بما هو المجموع بل معروض الاثنين موجود خارج
عن معروض الثلثة وان كان لازما له والضروري هو انه
ليس الاثنان مما يخرج عن الثلثة بجميع اللحاظات ولبعض
من تبعنا من فلاسفة الاسلام طريقة اخرى في الاوسط
الجرجاني هي ان كل عدد حقيقة الوحدات التي مبلغها
ذلك العدد بشرط انتفاء وحدة اخرى وانما تتنوع العدد
بالوحدات المتحققة بالاسر فعنده ليس عدد الاثنين من اللوازم
ايضا لعدد الثلثة مثلا بما هو عدد الثلثة كما ليس هو
من المقولات الحقيقية وكذلك معروضات الاثنين
بالقياس الى معروضات الثلثة مثلا

ما انصرك ان كنت من المتبصرين انه كما ان النظر في وجود ما وفي
ثبات ما او في طبيعة الوجود وفي طبيعة الثبات وفي تشخص ما
او في طبيعة التشخص يسوق العقل الى الموجود الثابت الحق والى
انه وجود صرف قائم بذاته ووجوب محض قائم بذاته وثبات
حق قائم بذاته اذ ما لم يتحقق وجود بالذات ووجوب بالذات
وثبات بالذات وتشخص بالذات لم يتصحح وجوب بالغير وثبات
بالغير وتشخص بالغير وما لم يكن من المتقرر وجود هو وجود بنفسه و
قائم بنفسه ووجوب هو وجوب بنفسه وقائم بنفسه وثبات هو ثبات
بنفسه وقائم بنفسه وتشخص هو تشخص بنفسه وقائم بنفسه لم يدخل
في التصحح وجود ووجوب وثبات وتشخص قائمة بالمهية هي
وجود المهية ووجوب المهية وثبات المهية وتشخص المهية
فكذلك النظر في علم ما وفي طبيعة العلم يسوق الى العليم
الحق والى انه بكنه ذاته نفس العلم المطلق القائم بالذات
وفي قدرة ما وفي طبيعة القدرة الى القدير الحق والى
انه بمرتبة حقيقة صرف القدرة المطلقة التامة القائمة
بذاتها وفي ارادة ما وفي طبيعة الارادة والاختيار
الى المريد الحق المختار المطلق والى انه بنفس ذاته بكنه

كنه الاختيار المطلق والارادة التامة الحقة قائمة بنفسها
وفي حيوة ما وفي طبيعة الحيوة الى الحي الحق والى انه بمرتبة
ذاته محض الحيوة الحقة القائمة بذاتها وفي نور ما وفي
طبيعة النور الى نور الانوار والى انه بكنه حقيقته عين النور
الحق القائم بذاته الذي هو نور لنفسه بنفسه وينبوع الانوار
العقلية والحسية اذ ما لم يحق علم مطلق وقدرة مطلقة
وارادة تامة وحيوة محضة ونور حق بنفس الذات و
قائمة الذات لم يكد يصح علم وقدرة وارادة وحيوة
ونور بسبب الغير قائمة فعسى يكون قد ادى الآن وجه قوله عز
من قائل وفوق كل ذي علم عليم بزغا سره شارقا نوره فجملة
فذلك سنة كل ما هو كمال مطلق للمتقرر بما هو المتقرر وللموجود بما
هو الوجود فقد تلونا على قلبك انه لا يهب الكمال من هو
قاصر عنه وكل من ليس الكمال عين مرتبة ذاته وكنه نفس حقيقته
فهو القاصر عنه فاذن قد استبان
ان الاستناد الى القيوم الحق الواجب بالذات
تعاظم سلطانه بحسب كل اسم من اسمائه الحسنى البهيّة
الكمالية التي هي باسرها نفس كنه حقيقته الحقة من كل جهة

بالک

بالكون المستند مظهر الحق ومجلى الكمال الذي بازائه فكنه
ذات القيوم هو الحقيقة الحقة وما سواه من الحقائق ظلال الحقيقة
وهو الوجوب الحق والوجوبات باسرها ظلال الوجوب و
هو الثبات الصرف وسائر الثبابات باسرها ظلال الثبات
وهو التشخص الحق وما عداه من التشخصات اظلال التشخص و
هو العلم الحق المطلق وسائر العلوم كلها ظلال العلم
وهو القدرة الحقة التامة وسائر القدرة قاطبة ظلال القدرة
وهو الارادة المطلقة والاختيار وسائر الارادات و
الاختيارات على الاطلاق ظلال الارادة والاختيار
وهو الحيوة المحضة الحقة وما لسائر الاحياء سواه باسرها
ظلال الحيوة وهو النور الحق وما عداه جميعا من الانوار
العقلية الى الانوار الحسية قاطبتها ظلال النور فاذن
لا وجود ولا وجوب ولا ثبات ولا تشخص ولا علم ولا ارادة
ولا حيوة ولا نور ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
فيه تقويمات تقديسية
القيوم الواجب لذات لا يسوغ
له وجود ووجوب وراء نفس الذات وجهته وراء نفس الانية

فما ابين عندك ان الانية اعني الوجود والوجوب تحذي
نفس الذات المتقررة على سبيل في كونها لعلة او بعلية
او لا بعلة ولا بعلية اصلا بل ان كونها لعلة او بعلية
او لا لعلة ولا بعلية ليس معاده ومفاده الا كون نفس الذات
المتقررة المتاكدة وكذلك اذ الوجود انما مطابقه وما هو
بحكايته نفس الذات المتقررة والوجوب نفس تاكدها
في نفسها لا معنى ما وراء المهية يتقوم بها قياما انضماميا
او انتزاعيا والواجب بالذات بنفسه متقرر الذات
والحقيقة لا لعلة ولا بعلية اذ لا يعقل كون الشيء جاعلا لنفسه
بالضرورة الغريزية لفطرة العقل فيكون وجوده ووجوبه ايضا
نفس مرتبة الحقيقة لا لعلة ولا بعلية اصلا وما يكون للشيء
بنفس ذاته لا لعلة غير ذاته ولا بعلية من ذاته لا يكون امرا
يزيد على مهيته وايضا لو كانت انيته وراء مهيته لكانت مقتضاه
لنفس مهيته اذ لا يصح هناك الاستناد الى الغير فيكون
مهيته في مرتبة الاقتضاء غير عرية عن الانية لان الانية اول
ما ينتزع من المهية الحقيقية الغير المكذوبة فاذن يلزم اما
ان يكون انية ما تعينها هي قبل نفسها واما ان تكون هناك

انيات

انيات ذاهبة الى لانهاية ثم الانيات اللامتناهية بلا
تناهيها بالاسر كالانية الاولى في حكم المسبوقية بانية اخرى
هي وراءها وخارجة عنها وبالجملة الامر ذاهب الى حيث
ينتهي الى انية ليست وراء المهية واللامتناهية ليست تغني
عنها من ذلك لانها اشياء وايضا وجوب الوجود
بالذات ينبوع جملة الحقائق والمبدا المطلق الذي
منه تصحح كل حقيقة فكيف يسوغ ان لا يكون هو في نفسه حقيقة
قائمة بذاتها بل عرضا قائما بمهيته فاذن مهيته سبحانه هي
بعينها انيته وكل ذي مهية وراء الانية فهو معلول ف
القيوم الواجب بالذات
تعالى مجده بسيط الحقيقة بساطة حقة احدي الذات
احدية مطلقة من كل جهة لذاته اجزاء منها تالف القوام
وتقوم الحقيقة سواء عليها اكانت مبادي عينية ام اجزاء
حدية ولا اجزاء اليها انحلال الذات والهوية الشخصية
اما التي منها التالف والتقوم فلانها اما ان تكون
واجبات بالذات او جائزات الذات او على التشكيك
والتشاط فالواجبات بالذات كل منها بنفسه متفرد [illegible]

منفصل الهوية عن غيره غير متعلق الذات بآخر منها اذ لا يصح
منها بقياس بعضها الى بعض الا الجواز الخاص بالقياس الى الغير
فكيف يتصحح ان تتاحد منها حقيقة محصلة وحدانية بل اذن ليس
الواجب لذاته الا كل واحد منها فليعطف النظر الى سباطة
والجائزات من اولات المهيات باطلات الذوات هالكات
الهويات فاقرات الحقائق في حد نفسها فلا يعقل ان
يتصحح من ايتلافها الحق المحض والغني المطلق ومن المستبين
ان فقر الجائزات هو بعينه فقر الكل وهلاكها اما نفس هلاكه
الكل واما في قوة هلاكه والاشتباك شاطرة بالوجوب و
الجواز اي بالحقيقة المحضة والهلاك الصرف والفعلية
الحقة والقوة البحتة والغني المطلق والفقر الساذج
فهل يستصح وجبلة عقلية تجويز تلاحم الباطل بالحق وتسويغ
تصحح من هو الحق المحض والغني المطلق من تلاحم الباطل و
الحق ومن ازدواج الغني والفاقر وهل الغني الا الذي
هو من وراء الباطل الفاقر فهو وحده القيوم الواجب
بالذات الذي نحن في ذكر احديته والباطل الجائز خارج عنه
وفاقر اليه ثم لو كان للواجب بالذات اجزاء خارجية معينة

واجزاء خارجية محمولة لكان من هو المتقرر بنفسه متأخرا عن شيء ما
تأخرا بالطبع او تأخرا بالمهية ولا يكاد يستنبه مساغ في تسويغ
العقل واما التي اليها الانحلال وهي الاجزاء الكمية فلانها
ليست بمعدومات صرفة ولا متقاذرة وتنفارزة الكل في الوجود
بل انها موجودة بعين وجود الكل متوسطة في الوجود بين
صرافة القوة ومحوضة الفعل فلو كان يتصور للواجب بالذات
مثل هذه الاجزاء فان كان كل منها واجبا بالذات كان الواجب
بالذات متوسط الوجود بين صرافة القوة ومحوضة الفعل وان
كانت هي باسرها جائزات بالذات فكيف يصح ان ينحل الواجب
بالذات الى الجائزات الصرفة والموجود الحق الى الهالكات
بحسب سنخ جوهر المهية والاجزاء الانحلالية تكون متشابهة ومشابهة
الكل متفقة وموافقة الكل في المهية ثم هذه الاجزاء انما
تصح للمهيات الامتدادية كالمبادي العينية للذوات الهيولانية
والمتقدس عن المواد وعن الاحياز متقدس عن ذلك كله
فنقول قولا مرسلا ان حقيقة الوجوب بالذات
كما لا يصح ان يندرج تحت طبيعة مرسلة فكذلك لا يصح ان
تكون نفسها طبيعة مرسلة جنسية متحصلة بفصول ذاتية محصلة او

نوعية متشخصة بعوارض لاحقة مشخصة اليس العقل في اللحاظ
التحليلي الذي هو لحاظ العقل التعين والابهام وطرف التمايز
والتخالط معا لصادف طباع معنى الفصل وما يقام مقامه
متمايزا عن طباع معنى الجنس وما يقام مقامه وان كان متضمنا
في وحدته المبهمة غير معطاة اياه بسنخ طبيعته وقوام معناه بل انما
استتمام تحصله وتقوم بعينه ذاتا خاصة محصلة بالفعل و
تلك العوارض المشخصة خارجة عن طباع معنى النوع غير متضمنة
فيه بوحدته ولا المفيدة اياه قوام الحقيقة وتمام تقوم الذات
وتمام المعنى بل انما الحصول بالفعل والتعين في الحصول بالفعل
وهذا امر مفروغ عن استبانته في الشطر الكلي من هذا العلم
وفي العلم الذي هو ميزان الانظار ومكيال العلوم فان
انما يتصور شيء من ذلك كله اذا ما كان الحصول بالفعل ليست
درجته هي بعينها درجة سنخ الطبيعة ومثابتها مثابة طباع المعنى
وبالجملة ما اذا القصور للطبيعة حصول بالفعل بعد تمام جوهر
المعنى ووجود ثان بعد قوام سنخ الحقيقة فاما اذا كان الحصول
بالفعل هو بعينه نفس مرتبة الحقيقة وجوهر طباع المعنى فلا يعقل
ان يبقى هناك تحصل منتظر ووجود مترقب يبتغى استتمامه

بالفصول

بالفصول والمشخصات فاذن قد استحصف عندك ان حقيقة الوجوب
بالذات نفس تأكد التقرر ومحض الوجود القائم بنفسه فمرتبة
نفس الحقيقة هناك الحصول بالفعل القائم بذاته مع امتناع
كل بطلان وعدم كل عدم والتعالي عن مخالطة ما بمفهوم ما بالقوة
من اية جهة تعقلت فاشهد ان طباع الحقيقة الوجوبية تتقدس عن
الابهام والارسال وعن الاعتلاق بالفصول والمشخصات
ويأبى الا ان يكون متعينا من حيث نفس المهية متشخصا بمرتبة
كنه ذاته ومن سبيل آخر قد بان لك ان الواجب بالذات
انيته نفس مهيته فلو كانت الحقيقة الوجوبية طبيعة مرسلة غير متشخصة بنفسها
بجوهر مرتبتها لكانت مرتبة التشخص متخلفة عن مرتبة الانية والاصول
الملقاة اليك قد ابطلت ذلك وايضا الطبيعة المرسلة لا
تأبى بنفسها القول على الكثرة المتصادقة بالشركة الحملية
والمعنى الوحداني يستحيل ان يتكثر بذاته والا لم يكن يصح الواحد
وحيث لا وحدة لا كثرة فمن كثرته بنفسه يكون بقيد العلل
كثرته فيكون بقيد العلل نفسه فاذن لا تتكثر الطباع الوحداني
ولا يوجد كثيرون منه الا بالعلل فالطبيعة المحتملة لامكان الكثرة و
بالاشتراك الحملي يجب ان يحتمل امكان التعلق بالعلل لامحة و

والحقيقة الوجوبية متعالية عن امكان التعلق بالغير مطلقا
فاذن قد انصرح ان تشخص الحقيقة القيومية
الوجوبية هو نفس ذاتها وكنه طباعها والا لكانت مرتبة التشخص
بعد مرتبة الوجود ووجوب التقرر والوجود بالذات معناه
المحصل تقرر بالذات موجود بالذات ووجوب بالذات
وتشخص بالذات فتلك الفاظ محصلة لمفهوم واحد يشهد البرهان
انه عنوان ذات البسيط الحق من كل جهة وليس للعقول الى ان
تنال ذا العنوان المشهود له وكنه حقيقته ويستطيع اللحظ اليه التعاظم
عن ان يسعه مدركا وشعرا ويطيف به علم وعقل من سبيل فاذن
كما جل ذات الاحد الحق عن اجزاء كمية كما للهويات الامتدادية
وعن مبادي حشوية كما للمركبات الخارجية من المهيات الجائزة
وعن اجزاء حد تحمل على الحقيقة كما للانواع الجوازية البسيطة الاعيان
فكذلك جلت احديته عن اجزاء قول هو الحد على التوسع كما
للبسائط العقلية من الجائزات اي الاجناس العقلية والفصول
البسيطة اذ ليس يتصحح ذلك الا من لوازم اولية معقولة يوصل
الذهن بتصورها الى حاق حقيقة الملزوم وعند ذلك القصر ادنهما في
تعريف كنه المحدود ومرادة الحد والحقيقة التي هي بحيث

كن

كنه الحقيقة ومجد الحقيقة الحقة وراء ذلك كله فشرح الاسم المفهوم
عند العقل المثقف من واجب الوجود بالذات يجب وجوده
لا ما يجب وجوده ومن المتشخص بالذات يجب تشخصه لا ما يجب
تشخصه اي شئ متقرر موضوع فيه الوجود او الوجوب او التشخص
اذ ليس يسوغ هناك محمول وراء نفس الموضوع
لست احسبك وان كثر تمارؤك واشتد ولوعهم بامواههم
من الممارين في انه اذا كان مفهوم ما مأخوذا عند العقل على
انه تعينه عنوان لتمام هوية ما وفي ازاء جملة ما هو المعتبر في
ذات تلك الهوية من المهية والانية والوجود والتشخص
كمفهوم السقراطية منسبة الى فيلسوف المشهور من اهل اثينية الذي
سفير من تلميذ فيثاغورس واستاد افلاطن الالهي مثلا فانه
ليس يعقل ان يكون ذلك المفهوم تعينه لذاتين واقعا على
هويتين والا كانت احدي تينك الهويتين تعينها هي الاخرى
او تلك الهوية تعينها هويتين متباينتين ولن يكون شئ بعينه
هويتين في الوجود الا اذا كان في حد نفسه طبيعة مرسلة
ذات وحدة مبهمة غير متحصلة ولم يكن حينئذ بازائه في ازاء
المهية والتشخص جميعا بل ان العقل الصريح يقضي ان مفهوما واحدا

اىّ مفهوم كان فانه لا يكون بالذات الا عنوانا لطباع واحد ولا يقع وقوعا بالذات الا فى ازاء طبيعة واحدة فان وقع على اكثر من هوية واحدة كالانسان على زيد و عمرو او على اكثر من حقيقة واحدة كما الحيوان على الانسان والفرس فلا يكون بازائه على الحقيقة وعلى الصدق البحت كل الهوية او كل الحقيقة بتة بل ان هناك لا محة طبيعة واحدة مشتركة بين تلك الهويات او بين تلك الحقايق هى ما فى ازاء المفهوم وما المعبر عنها الحيوان الناطق او با الجسم المتحرك ذى القوة النباتية والنفس الحساسة المريدية مثلا ما من معنى واحد ليس هو الذات واحدة فقط بل لهويات عديدة الا وهناك طبيعة ما مشتركة هى مطابقة بالذات وما هو فى ازائه على الحقيقة فان كان هو بحسب جوهر الحقيقة كانت الطبيعة المشتركة من جوهريات المهية وان كان من العرضيات اللازمة اللاحقة فى مرتبة المتاخرة عن نفس المهية كان له مبدا مشتركة ولا محيد عن الانتهاء الى طبيعة ما جوهرية من الجوهريات المشتركة بتة فان الم يتعلك التشكيك انه يلزم طباع ذاتى مشتركة الجنسين الاقصيين للمقولات وهما الجوهر والعرض لو نوع معنى الجنس

عليها واخر مشترك بين الموجودات جميعا لوقوع الوجود على حملها بمعنى واحد فليس عليك ليثبت فوادك باذن الله سبحانه اما عن الشك الاول فان هذا القسطاس انما سلطانه على الطبايع المتاصلة التى هى جوهريات لحقايق العينية والعرضيات التى لها مبادى عينية قائمة بالموضوعات فى الاعيان والمفهومات الذهنية التى تعتبر فى حذاء احوال واوضاع عينية صودفت للموضوعات بحسب انحاء وجوداتها فى الاعيان والمعانى المعقولة التى هى لوازم المهية وهى مفهومات قائمة بالمهية قد بات لها عن التاصل اقتضاء جوهر المهية اياها فشى من هذه اذا كان لهويتين مثلا لم يكن ما هو ملاك الامر ومناطه بالذات ومعيار الحكم ومطابقه على الحقيقة خصوصية احد الهويتين بخصوصيتها او الا لم يكن هو بعينها بتة بل انما الملاك والمطابق الطباع المشترك فاما طباع المعانى الغير المتاصلة من ملحوظات العقل اى المعقولات الثوانى التى هى موضوع الحكمة الميزانية كالجنسية والفصلية والنوعية فقد رجحان فى الذهن درجة الاضافات المحضة التى هى فى ازاء مباد لها متقررة فى ذات الموضوع فى الخارج كالمتباينية والمتباسرة المستبدلة

مع ثبات الموضوع بعينه على ما كان عليه في ذاته من صفاته
وجهاته واوضاعه كما اذا انتقل ما على يمينك الى شمالك و
انت على ثبات وضعك الاول بعينه فهذه القلبية من ثواني
المعقولات هي الاضافات المحضة الذهنية وليس بازاء
الجنسية والنوعية مبدأ في ذاتي الحيوان والانسان مثلا و
في صفاتهما الذاتية والعرضية المتقررة في ذاتيهما بل انما المتقرر
في عالم التأصل نفس الحيوان والانسان والفرس وزيد وعمرو
مثلا فاذا ما نسب العقل الحيوان الى الانسان والفرس
والانسان الى زيد وعمرو وقضى على الحيوان بالجنسية وعلى الانسان
بالنوعية من دون صفة متقررة فيهما هي مطابق الانتزاع و
معيار تصحيح الحكم وليس يلزم من ذلك ان يكون اعتقاد الحكم جهلا
اذ ليس يحاذي به امرا ما في حريم التأصل ولا ان يكون تصحيح الحاكم
الجنسية او النوعية مثلا باية مهية اتفقت اذ ليس ذلك
على احتذاء مطابق في المهية بازائه كما ذهب اليه اوهام
المتشككين على شاكلتهم في مذهب التشكيك فالجهل انما
يكون في الملحوظات المكذوبة واللحاظات الكاذبة العملية
وميزان الصدق هنا تلك النسبة العقلية والاضافة الذهنية

النفس الامرية ومطابق الحكم صلوح المهية بخصوصها لذلك
لا بحسب نفس جوهرها كما شاكلة الجوهريات بل في المرتبة
الاخيرة من حيث النسبة العقلية الملحوظة اللاحقة على مضاهاة
الامر في الاضافات المحضة الخارجية فللمهيات خصوص لا
يصدق عليه كل اعتبار الحق وليس من شرط ان يكون الشيء
ذهنيا خالصا ان يكون بحتا وهي النسبة الى قاطبة المهيات و
اما عن الشك الثاني فانه فرقان ما بين المنتزع منه و
مطابق الانتزاع الذي هو مبدأ الصحيح تصحيح الحكم ومعيار صحته
بالوجه مطابقه وما هو عنوان في ازائه حقيقة القيوم الواجب
بالذات جل مجده وليس لشيء من خصوصيات المهيات
الجايزة في ذلك من خلاق بل انما يصح انتزاع الوجود منها
ارتباطها بمن هو مطابق انتزاعه حقيقة ارتباطا صدوريا
اذ لا يصح لها بالنسبة اليه ارتباط آخر على غير سبيل الصدور عنه
والظلية له فاذن وان كان الوجود المطلق الفطري التصور
منتزعا من الجايزات المتقررة الا ان مطابق الانتزاع
انما هو الاستناد الى الموجود الحق وخصوصيات المهيات
ملغاة في ذلك وكذلك الشأن في حمل مفهومات المتقرر والمتأصل

والحقيقة على الحقايق الجايزة فان مطابق الحمل ومعياره و
ملاك الحكم ومبدا تصحيحه الاستناد الى الحقيقة الحقية لا غير
ال مغالطة في تضاعيف العلوم ان التناسب
بالمساواة او المفاضلة انما تصح اذا صحت المنازعة
لست اعني بذلك المشاركة في الجنس القريب بل انما اعني
لحاظ المتناسبين من حيث المشاركة في طبيعة ما والتناسب
منهما من حيث التشارك في تلك الطبيعة والاندراج تحتها المعبر
عنه بالتجانس والتناوع لا من حيث هما طبيعتان اي بما هما
فردان من افراد طبيعة بعينها مرتقيتان من مراتبها لا بما هما
نوعان مختلفان او فصلين مختلفين فالخطان المستقيم و
والمستدير والسطحان المستوي والمستدير بما هما مستقيم و
مستدير او مستوي ومستدير متخالفان بالحقيقة النوعية غير
متناسبين اصلا لا بالمساواة ولا بالمفاضلة وكذلك الخطوط
والسطوح المستديرة المتخالفة الانحداب فالقوسان من دايرتين
متخالفتي الانحداب لا يصح التناسب منهما لا بالمساواة
ولا بالمفاوتة لكنهما اذا ما توترتا على مركز بعينه وعلى زاوية بعينها
عند المركز فانهما متشابهتان غير متساويتين ولا متفاضلتين

انما نسبة كل واحدة منهما الى دايرتها الى الدور كله كنسبة الاخرى الى دايرتها
الى الدور فاذن كما القسي من الدواير الغير المتناوعة بحسب اشتمال
زاوية ما بعينها متشابهات غير متساويات ولا متفاضلات
وليس في ذلك استيجاب تجانس في الحقيقة وتشارك في الطبيعة وتكافؤ
في المقدار بل انما استحقاق ان يكون كل واحدة منها بحسب النسبة
التي لها الى كل الدور لمحيطها كالاخرى بحسب النسبة التي لها الى كل
الدور لمحيطها فيكون مقدار هذه في دايرتها كمقدار تلك في
دايرتها فكذلك فاعلمن ان المهيات المختلفة اذا ما كانت متوافقة
بحسب النسبة العقلية التي تلحق كل واحدة منها الى المندرجات
تحتها فانها طبايع متناسبة متشابهة بالجنسية والنوعية مثلا و
ليس في ذلك استيجاب تشاركهما في طباع ما تتاصل اصلا انما
استحقاق ان يكون احديهما بخصوصية طبيعتها في قياسها الى المهيات
او الاشخاص التي تحتها كالاخرى بخصوصية طبيعتها في
قياسها الى المهيات او الاشخاص التي تحتها فهذا سبيل القول
في المعقولات الثانية الميزانية وكذلك سنة الامر في الهويات
الخارجية من حيث ما تلحقها من الاضافات المحضة الوجودية

فرديثلا في نسبته الى ما على لمنيه كعمرو في نسبته الى ما على
عمنيه وليسا متساويين متشاركين بحسب ولكن في طباع قار شر كه
بل متناسبان متشابهان في نفس الاضافة الصرفة اللاحقة
ولا تظنن انه تصحح لمعلول ما بعينه علتان متقاوميتان
فذلك غير سائغ في مذهب العلية والمعلولية لا على التناوب
التعاقبي ولا على سبيل التساوم الاستبدالي بين كو الامر
انما تتفقه انه اذا كان لاحد بهما بخصوصها قسط من المدخلية
في العلية من حيث افتقار المع اليها بخصوصها البتة فلم يكن
يتصحح ان يحقق المعلول بالاخرى وان تنوب تلك عن في ذ
في ا فاضته واذ الم يكن الافتقار الى شئ منهما من حيث
الخصوصية بل كانت كل واحدة ملغاة الخصوصية في ذلك فكانت
العلة المفتاق اليها على الحقيقة هي القدر المشترك الذي هو
طباع واحد وطبيعة وحدانية وكل واحدة بخصوصها هي المشتملة
على ما هو العلة بالحقيقة وبالجملة لا يستند المعلول بالذات
الا الى ما يتوقف عليه بخصوصه بالنص العقلية وسواء على
بالذات تين افترت العلة بالمفقر الهتة ام بالامر المصحح لتخليل الفا

فايض

[illegible]

فالسعر القيوم الواجب لذاته واحد في الذات
والوجود وترقى الحقيقة والهوية لم تنسخص ان الانية والتشخص
بالنظر الى الحقيقة الوجوبية نفس مرتبة المهية فمفهوم الوجوب بالذات
عنوان حمله ما للحقيقة الوجوبية من المهيات والانية والوجود والتشخص
فاذن تحقق انه ليس يعقل ان يكون هو ثيئين على ما قد تلى عليك
بالجملة ان صرف الوجود الواحد الحق الذي هو بعينه الوجوب
المحض والتشخص القراح يمتنع اجراء القول ان يستطرق اليه
شئ من ضروب من حيث ومن حيث وباعتبار وباعتبار
ليس يمكن ان مختلف بالعدد ولا في التصور فكل ما تقدير وتخمين ان ثان
له فهو هو بعينه والتقدير كذب باطل والتخمين زور ساقط والقول
الفصل المفطوم من المبين في الشئ ان شريك البارئ الفاطر
تعالى عن ذلك وتقدس ممتنع بالذات لا في الوجود فحسب بل
وفي التصور ايضا فلا يتصور شيئان هما في درجة الوجوب بالذات
بل العدد الواحد القهار على عرش الوجوب بالذات وما خلاه في
درجة الجواز والمقهورية ومن سبيل ثان الحكماء المتبصرون
يتحققون ان الوجود كذلك الوجوب نفس ذات الحقيقة الوجوبية و

ونغار من المتكلفين لما لا يعنيهم محجوبة بالنسبة الى الحقيقة الوجوبية من
لوازم الذات المقتضاة لنفس المهية مما لا يكون الوجود ولكن الوجوب
عين حقيقته ولا من لوازم مهيته فهو ليس من الحقيقة الوجوبية في شيء بنص
باجماع العقلاء كافة وبالغريزة العقلية الغير المؤوفة فاذن لو
تصحح واجبان بالذات لكان مفهوم الوجود والوجوب بالذات
بالقياس الى كل منهما اما عنوان نفس الحقيقة واما من لوازم المهية
على الاصطلاح الشايع وعلى التقديرين تلزم في ازاره طبيعة
مرسلة ذاتية مشتركة بين الواجبين تبه [illegible] مركبات ضروب
التخلف من سبيل تعدد ... ومن سبيل آخر
وآخر ثالث ان المجعول الاول بخصوصية ذاته ليس ينساق الا
الى القيوم الواجب بالذات وما ليس لذاته صلوح الجاعلية
لجايز مّا لا بوسط او بوسط او بوسايط فهو ليس واجبا بالذات
على ما قد تحقق فاذن لو تعدد الواجب بالذات لكان
تصحح لا محالة استنادا والمجعول تستخصه الى كل منهما لا بخصوصه فيكون
استنادا على الحقيقة الى الطبيعة المشتركة وقد كنت تعرفت
انه ليس تصحيح التشخص الا من جهة الاستناد الى الجاعل التشخص

بذاته فلا مجعول اولا لولا وجوب الوحدة الجاعل وكذلك القول
في النظام الجملي المتسق لعوالم الجائزات فانه واحد بالتشخص
متكثر بالتأليف وليس جاعله التام الا القيوم الواجب بالذات
اذ لا خارج عنه سواه وكذلك ما قد قيل الى النظام بمثل كيف لا
يأبى التكهين فقد شاع في الاقاويل الفلسفية من باب ضرب الامثال
لا من باب التشبيه نور الانوار شمس عالم العقل وان كان لا نسبة
بين النسبتين على ما سيتلى عليك ان شاء الله العزيز وفي التنزيل
الكريم لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذا لذهب كل اله
بما خلق ولعلى بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون
من المتصرحات ان المجعول بما هو مجعول ليس ذاته ووجوده الا
الى جاعله اذ هو من شأنه ونعوته ولا كذلك الجاعل بالقياس الى
مجعوله والموجود المادي الذات ليس وجوده لذاته بل هو
لمادته وذو المهية وجوده لمهيته فالجاعل الحق الذي هو الموجود
القائم بنفسه بل وجود كل ذي مهية لمهيته ووجوده لجاعله فاذن ليس
ذاته ووجوده سبحانه لشيء وله ذات كل شيء ووجوده لانه
ما هو في السموات وما في الارض اي كل ما في عالمي الحس والعقل

والظلمات والنور والملك والحمد فاذن الموجودات ملتفة
ذوات نا عتة ووجودات رابطية الا الموجود الحق
جل مجده اذ ذاته ووجوده سبحانه لذاته لا لشئ
ما غيره ولا شئ من الاجسام والصور والاعراض الا ووجوده بلا
للمادة فاذن هو جل ذكره متعالى الحقيقة عن ان يكون جسما او جسمانيا
او عرضا من الاعراض واذ هو وجود بحت متقدس عن
مخالطة الابهام وملابسة ما بالقوة من اية جهة كانت
والهيولى في حد جوهرها حاملة القوة الاستعدادية و
ذات الوحدة الشخصية المبهمة فاذن هي من صقع جنابه
سبحانه على الافق الاقصى من البعاد والابتعاد والجسم
مؤتلف الذات من المبادى المتباينة الخارجية ومنقسم الهوية
الى الاجزاء الكمية المقدارية والهيولى والصورة والعرض
متقومة الحقائق من الاجزاء الحدية المحمولة الحدية وتلك الجاعلات
البسيطة القدسية من الانوار العقلية والنفوس النورية
والطبائع الجنسية الفصلية والفصول البسيطة متخلية بحسب التجوهر
والتقرر الى المهية والانية ومتحصلة بحسب القوام والتحدد من الاجزاء

القوله وجلال القيوم الواجب بالذات ارفع من ان يصور
تقسيمه بالحقيقة او بالهوية او بالحد او بالقول والتحديد بل
هو بسيط حق احد بالذات واحد بالكلية فاذن
تعالى ذكره هو ليس بعرض ولا بجسم فليس يعقل ان ينحى نحوه
تحديق ابصارى او لحظ بصرى وتنحى لسده ولتادية اليه حس ما
من الحواس اصلا لا بالذات ولا بالعرض والصهو جل مجده
بسيط الحقيقة من كل جهة متقدس الوجود عن الجهات والاحياز
والاوضاع مطلقا فكيف ينال الرؤية البصرية الستضح ذلك
الا ذو انسلاخ عن الفطرة النقلية لا تدركه الابصار وهو
يدرك الابصار من حيث ما تعرفت عرفت انه عز شانه
ليس بجنس الجوهر ولا هو في مقولة الجوهر معقد وريته انه ليس طبيعة
مرسلة ولا تحت طبيعة مرسلة وانه لو كان الجوهر لكان اذا
اعتبر بما جوهر ومرسلا لا بشرط شئ لم يكن يأبى ان يلحقه التعين
اذ الجوهر المرسل ليس يأبى ذلك وان كانت الجواهر المفارقة
بخصوصيات حقايقها القدسية تأبى ذلك فان تشكك
متشكك ان مفهوم الموجود لا في موضوع صادق على الموجود الحق

تبه فقد كرنا اسلفنا لك ان ذلك ليس جنس الجوهر بل انما المعنى
الذي جنسنا المقولة الجوهرية حقها بحسب نفسها لم يسلم
انها اذا تقررت كانت قائمة الذات والوجود لا في
موضوع   القيوم الواجب بالذات هو الفرد بل الواحد
الحق وكل جائز زوج تركيبي فلا وحدة ولا احدية للجائزات
بل الواحد الحق مستأثر بهما وانما في عوالم الجواز اتحاد هو
ظل الوحدة الحقة وتأحد هو ظل الاحدية المطلقة وما من جائز متوحد
الذات ومتأحدها في الاعيان الا والعقل يكثره في لحاظ
التحليل اما بالجنس والفصل بالقول واما بالمهية والانية
واما بمفهومي ما بالقوة بحسب نفس جوهر الذات وما بالفعل
بحسب الفيضان من الجاعل واما بالجواز بالذات والوجوب
بالغير اذ نفس جوهر الذات تحت ذينك المفهومين المحمولين
عليها معا بحسب ذينك الاعتبارين
عليها باسته كار ضروب الوحدة والهوهوية وخواصها
على ما قد اقتر في مقره من الشطر الكلي من هذا العلم
فسبيل نضج القول وتسوار الفحص هنالك ان موضوع سلب الكثرة

ماعنه

ماعنه سلب الكثرة وهو الواحد والهوهو وجهة الوحدة ما بحسبه سلب الكثرة
عما يقال له الواحد فان كانت جهة الوحدة خارجة عن ذات ما عنه
سلب الكثرة كانت الوحدة والهوهوية وحدة وهوهوية
لا بالذات بل بالعرض والواحد والهوهو واحدا وهوهو لا
بالذات بل بالعرض وهي وحدة وهوهوية بالمحمول اذا كانت
جهة الوحدة عرضيا محمولا بعينه على موضوعين هما ما عنه سلب الكثرة
كالضاحك بالنسبة الى انسانين وبالموضوع اذا كانت
هي موضوعا بعينه لعرضين محمولين هما سلب الكثرة كالانسان الواحد
بالنسبة الى الضاحك والكاتب وبالعارض اذا كانت هي
عارضا غير محمول عليهما بل موجودا فيهما بالقياس الى موضوعين
هما ما عنه سلب الكثرة كالبياض العارض الموجود في القطن
والجص وان كانت جهة الوحدة والهوهوية ليست هي امرا خارجا
عن ذات موضوع سلب الكثرة فالوحدة والهوهوية وحدة و
وهوهوية لا بالعرض بل بالذات والواحد والهوهو واحد
وهوهو بالذات لا بالعرض فاذا كان لم تكن جهة الوحدة
هي تمام ذات ما عنه سلب الكثرة بل هي بعضة من ذاته

بالجمع

فان كانت هي جنسه القريب او جنساً ما من اجناسه كانت الوحدة
والهوهوية وحدة وهوهوية بالجنس والواحد والهوهو واحداً
وهوهو بالجنس كالانسان والفرس بالحيوانية او بالجسمية او
بالجوهرية وان كانت هي فصله او فصلاً ما من فصول اجناسه كانت الوحدة
والهوهوية وحدة وهوهوية بالفصل والواحد والهوهو واحداً
او هوهو بالفصل كزيد وعمرو بالناطقية او بالحساسية وان
كانت هي قوام مهيته النوعية كانت الوحدة والهوهوية وحدة
وهوهوية بالنوع والواحد والهوهو واحداً او هوهو بالنوع
كزيد وعمرو وليست هوهويتهما بالعدد بل بالنوع اي
بالانسانية واذا كانت هي ذات موضوع سلب الكثرة
بتمامها لا عرضية من ذاته فان كان سلب الكثرة عن تمام الذات
من حيث انها حال شيئين عند شيء او نسبة ما بعينها لها اليهما
فالوحدة وحدة بالنسبة والواحد والهوهو واحد وهوهو بالمناسبة
كحال الربان عند السفينة او حال الملك عند المدينة و
حال النفس عند البدن فهما حالتان متفقتان بتمام جوهرهما بما ان
تمام جوهر كل واحدة منهما حالة ما بعينها هي نسبة تسخيرية بين

فوحدتها

فوحدتها بالمناسبة وحدة بالذات ومن حيث تمام الذات
بما انها بنفسها حالة بعينها نسبية لا وحدة بالعرض بل انما هي
بالعرض هي وحدة ما يتحد بها اعني وحدة الربان والملك
والنفس بها اي بالحالة المشتركة التي هي النسبة التسخيرية
وان كان سلب الكثرة عن تمام ذات موضوعه من حيث انه الاتصال
بما انه هوية متصلة فالواحد واحد بالاتصال والوحدة وحدة
اتصالية وان كان سلبها عن تمام الذات بحسب انها في حد
نفسها متميزة عن غيرها غير مشاركة فيها في قوام التجوهر
والتقرر فالواحد واحد بالعدد والوحدة وحدة عددية
فان كان الواحد في وحدته العددية بحيث ما يمكن ان يشارك
فيه هويات فوق واحدة تكون هو الطبايع المشتركة فيها
اشتراكاً حملياً فهو الواحد بالشخص ووحدته الوحدة العددية
الشخصية اما مبهمة في تشخصها كوحدة الهيولى المبهمة في
حد ذاتها الشخصية اذ انما فعليتها فعلية استعدادية
واما محصلة معينة بالقياس الى الاشياء مطلقاً كوحدة
الذات الشخصية من ساير الطبايع غير الهيولى وان كان هو

في حد ذاته الواحدة بالعدد بحيث لا يتأتى الاشتراك
الحملي من هويات فوق واحدة على ان يكون هو بعينه تلك في الوجود
وهو على وحدته التي له بعينها فهو الواحد بالطبيعة المبهم التحصيل
والهوية ووحدة الوحدة العددية المبهمة التي هي
للطبائع المتقومة المتمايزة في انفسها المبهمة بالقياس الى
ما تحتها من الحقائق والهويات فكل طبيعة فانها واحدة في
حد نفسها بالوحدة العددية الغير المحصلة بالقياس الى
تحصلات ما تحتها ومتطرفاتها وان كانت وحدتها العددية
تلك ليست هي من حيث نفس طبيعتها المرسلة بما هي هي
وجوهرياتها فهي بما هي واحدة تعين الوحدة العددية التي
هي بحسب نفسها المرسلة بالقياس اليها كما شاكله الامر
بالنسبة الى الوجود والى المجعولية فاعلمن ان الوحدة العددية
التي تكون للطبيعة المرسلة بالذات هي هذه الوحدة والكثرة
العددية التي بالذات للطبائع هي متقابلتها واما الوحدة
والتعدد من تلقاء الافراد فانما للافراد بالذات وللطبيعة
المرسلة بالعرض فهذا قسط الحق وسهم الحقيقة هنالك من الفحص

والذي

والذي سامحنا في هذا العلم من قبل قد تولى البسط في الشفاء بقول
مستوفى موزون فيه المتفلسفون والمتكلفون من بعده عن آخرهم عن بُعدهم
خط استوار التحصيل على عرض سبعين درجة من درجات الابعاد
مطلق الوحدة والكثرة من ثواني المعقولات التي
على الاصطلاح الشائع في هذه الصناعة لا من المعقولات الثانية
الميزانية التي انما موضعها المعقولات في الدرجة الاولى
بحسب خصوص وجودها في الذهن ومن حيث حالها في تقررها الذهني
فاما الوحدة العددية المتقومة من تكرارها الاعداد فهي
موجودة في الاعيان عند كل من يعد العدد من الموجودات العينية
ليس بين الوحدة والكثرة تقابل جوهري ذاتي بلا ان المتقابلان
تقابلا جوهريا لا يكاد يصح ان يحمل شيء منهما في قوام حقيقة شقيقه
وتحصل قوام ذات شقيقه من تكرره بل تقابلهما بالعرض من حيث
اضافتيهما المكيلية والمكيالية والمؤتلفية والمؤتلف منهية كما
سائر المتقابلات لا بجوهر الذات بل بما هي متضايفات مشهورة
ان الوحدة العددية المتشخصة بجوهر طباعها و
بنفس مفهومها تأبى الا ان يكون زوال الهاء في قوة زوال موضوعها

بالذات ولو في الوهم فلا يكاد يصح بالنظر الى جوهر نفسها
ان تعقب وتعقب شقيقها المقابلة لها على موضوعها ولا
في الوهم فنفرض تعاقبهما على الموضوع مع زوالها ولو في التصور بحسب
متهافت غير متيسرة لقوة التوهم والا لتصحح التوارد لتعقب
والاستعقاب بين الشخصية والاول وكذلك بين الجزئية والكلية
على شيء ما بعينه وكذلك حال الوحدة العددية المبهمة مع مقابلتها
عند القياس الى الموضوع والا لكان مصير الطبيعة الواحدة
الى ان يكون هي في جوهر ذاتها بعينها طبيعتين متباينتين واما
الوحدة الاتصالية فليس لها ذلك الحكم بالذات من حيث
جوهرها بل انما من جهة ما يقتضي البرهان عليها بالمساوقة للوحدة الشخصية
والوحدة بالمناسبة انما تأباه من جهة استلزام انسلاخ
ما هو موضوعها بالذات عن الوحدة العددية التي له بتعاقبه
بعينه والوحدة بالنوع او بالفصل او بالجنس انما تقتضي عليها
تلك المشاكلة لا من جهة نفسها بالذات بل انما من جهة ما انها
مساوقة في التحقق للوحدة العددية المبهمة المتحصلة والمتشخصة
التي هي الطبيعة النوعية والفصل والجنس بل منبعثة عنها

انهاتا اوليا وان زوالها من موضوعها لا يصح الا عند زوال
تلك عن موضعها بتة فاما الوحدة بالمحمول او بالموضوع او بالعرض
فقد درت انها وحدة لا بالذات بل بالعرض فامرها لا محالة
فرع امر الوحدة العددية للمحمول وللموضوع او للعارض
ان من ضروب الوحدة ما سلب الكثرة من لوازمها
ومنها ما هي من لوازم سلب الكثرة فما عدا الوحدة العددية على
السبيل الاول اما اذا ما كانت جهة الوحدة خارجة عن جوهرها
عنه سلب الكثرة او عينه من جوهر ذاته فالامر منصرح واما الوحدة
بالمناسبة والوحدة بالاتصال فجهة الوحدة فيها وان كانت
هي تمام ذاتها عنه سلب الكثرة الا ان الذات بما هي الذات
الموضوع سلب الكثرة وبما انها حالة ما نسبتها لشيئين عند شيئين
او بما انها هوية اتصالية جهة الوحدة وانما سلب الكثرة
بحسب هذه الجهة ومن لوازمها التابعة المتأخرة تأخرا بالذات
فسلب الكثرة ليست في نفس الذات بما انها غير مشارك
فيها بل في الذات بما انها حالة لشيء عند شيئين او بما انها
هوية امتدادية متصلة والوحدة العددية الشخصية

ولا سيما العددية الشخصية على السبيل الثاني اذ هي ليست الا
سلب الكثرة عن الذات في نفس جوهر الذات ومفادها
ان الذات بما هي الذات في حد جوهرها غير متشارك فيها
فجهة الوحدة هي بعينها ما عنه السلب الكثرة ووحدتها المحصلة
وتحصلها الوحداني من لوازم سلب الكثرة

لا تحتبس عن فطانتك انه وان استوى لك ميزان العرفان
من الوحدة العددية وسائر الضروب الا ان هناك ايضا
فرقانا من جهة الوحدة وما عنه سلب الكثرة وفي اللحاظ الفحصي
التحليلي من سبيل آخر اذ الماهية يكتنفها اللواحق وتحف بها المشخصات
فيتحصل متممة الوحدة العددية الشخصية وايضا الهوية الجوازية
انما تقع لها الوحدة الشخصية من حيث يقع لها الوجود لا من حيث
نفس الذات التي هي وراء الوجود والمشخصة وما عنه سلب الكثرة
مرتبة نفس الماهية واما ان جهة الوحدة حيثية الاستناد الى الواحد الحق
وموضوع سلب الكثرة نفس الهوية الشخصية المستندة و
وحدتها الشخصية ظل وحدة جاعلها التام بالذات وكذلك الطبيعة
الواحدة بالعدد في حد نفسها وحدة عددية مبهمة بالقياس

الى ما يقع تحتها انما لها الوحدة من حيث هي مجعولة جاعلها التام
الواحد اذ الواحد لا ينبعث عنه انبعاثا اوليا الا الواحد فموضوع
سلب الكثرة نفسها وجهة الوحدة استنادها الى جاعلها الواحد
ووحدتها ظل وحدة الجاعل فاذن الوحدة في عوالم الجواز مطلقا
وحلية على جوهر الذات وقماقد غشيها اذ جهة الوحدة وحملها
على موضوع سلب الكثرة وماقد غشيه

فاذن يجب ان يستبين ان الواحد الحق وهو باري الماهيات
والانيات على الاطلاق تعالى مجده تقدس الذات عن
ان يكون وحدته الحقة وحدة عددية فالوحدة العددية ما من
تكررها قوام حقيقة الكثرة وهي قائمة بالموضوع خارجة عن
جوهره ماهية عارضة اياه بعد مرتبة نفس الماهية ومعقولة الذات
غير مجهولة الكنه والوحدة الحقة وحدة قائمة بذاتها هي وحدة
نفسها لا وحدة شيء وحقيقتها وجود قائم بالذات هو تشخص
نفسه ووحدة نفسه وسادة بجلال كنهها ومجد ذاتها على القوى
العاقلة والعقول القادسة التي ايتها سبيلا الى قرع باب
الكنه وغير سائغ امكان تكررها لا في الاعيان ولا في تصور العقل

وفرض الذهن اصلا اذ كل ما يوضع بالفرض ويخمن بالظن اثنان
لها فهو بعينها عند التدقيق والتحقيق لان صرف اى
شيء كان وقراح اية طبيعة كانت لا يحتمل ميزا وتعددا ولا
في فرض العقل بعتوة وانما احتمال التمييز والتعدد وتحمل الكثر
والكثرة من تلقاء امكان مخالطة الزوائد والعوارض والوحدة
الوجوبية مجرد صرف الوجود بشرط سلب جملة الزوائد والعوارض
اى سلب اعدام مرتبة ذاته مطلقا فاذن ليس ثم ما يحل الوحدة بحسب العدد
العددية مضاهيا لغيرها وجل قدرها ارفع واقدس من ان
سبيل ثم ان الوحدة الوجوبية ليست شيئا من الوحدات التي
تتألف منها كثرة ما اية كثرة كانت اذ لا يعقل كثرة من الكثرات
متحصلة القوام منها ومن وحدة اخرى غيرها لما قد دريناك
ان الوحدة العارضة لاية هوية جائزة وطبيعة جوازية فرضت
ليست هي وحدة حقة بل انما هي ظل وغشي وتأحد اكتنفها قد
اظلالية الوحدة الحقة ولم تترحل من ذاته الى ما هي موطن الكثرة
ضروب الاشوب فاطلاق الوحدة عليها للذوات الجائزة
قول متوسع فيه لا حمل على الحقيقة ومن غريزيات الفطرة الصحيحة

ان العدد لا يتحصل الا من وحدات متشاكلة اذ لا مفهوم من الكثرة
وهي جملة الوحدات الا الوحدة المتكررة فما لم يتكرر وحدة
باخرى مشاكلتها ومماثلتها لم يكن كثرة اصلا فاذن ليس الوحدة
الحقة من جنس الوحدة العددية التي هي مبدا [illegible]
للكثرة بل هي خارجة عن اجناس الوحدة التي يعلم كنهها وانما
الوحدة الحقة الخارج كنهها عن طوق العقل وعن وسع الادراك
هي المبدا الصمد وراء للوحدة المعروفة والكثرة المتقومة منها
جميعا ومن سبيل ثالث اولات المهية ليس معنى الوحدة فيها
بعينها سلب الكثرة بل كل ذي مهية فان الوحدة مطلقا فيه معنى
وجودي غريب عن ذاته ويدخل على مهيته من لوازمه سلب الكثرة كالانسان
فيه امر غريب ويدخل على مهيته المستفادة بعض جوهرها من جانب الجاعل
والوحدة هنا من وحدته والمعنى الوحدة فيما له ماهية ما به يصير جملة معان
متعددة طبيعة متاحدة ثم تلك الطبيعة المتاحدة شيئا واحدا
بالشخصية غير مشارك في ذاته المتشخصة من جهة ما تخصه من نحو الوجود المتخصص
المستفاد من تلقاء الموجد والواحد المتشخص بنفس ذاته فان
كل ما له مهية انما هو واحد بوحدة وجودية دخيلة على انها هي جهة تأحده

وتوحده فلك شاكلة الوحدة العددية فاما الموجود الواحد
وحدة حقة فالمفهوم من وحدته انه لا ينقسم في ذاته ولا يتكثر ذاته
بحيثية وحيثية ولا ينتقطع من ذاته حيثية وراء نفس ذاته اصلا ولا تصور
سهم له في حقيقته ولا نظير له في كماله ولا وجود في رتبة وجوده فهو
بحت مسلوب عنه كل كثرة وشركة وازدواج من مهيته وانيته
ووجوده ووجوبه وتسمّى حقيقته انه لا اسم له يدل به على كنه الحقيقة وشرح
اسمه انه يجب وجوده وتشخصه ووحدته بلا علة لا ما يجب وجوده
تشخصه ووحدته فاذن الوحدة التي لذاته سبحانه ليست هي معنى
وجود يا يجب تيحى الذات سلب الكثرة كما للذوات الفاقرة
والموجودات المازية اذ تحتها وحدة فيكون هي واحدة
بتلك الوحدة بل معناها انه غير مشارك في وجوده وفي حقيقته
في كمال وجوده ومجد ذاته ورتبة بهائه فهذا سلب محض الا انه
يلزمه في العقل وجود وهو انه واحد محض بذاته فاذن المبدأ الاول
ذات الواحد بما هو نفس الواحد وصرفه لا شيء هو الواحد
وعرض له الواحد وهذه النسبة الكمالية في كمال الواحدية ليست
بسيطا واشبه شاكلة الوحدة العددية وليس تحل في قالب العقل

وفي مذهب الفحص البرهاني ان حق القيوم الواجب بالذات
واحد اول وثانيه العقل الاول وثالثه كذا ورابعه كذا فهو
موصوف بالوحدة التي هي مبدأ العدد واذا اخذ مع
اعداد الوجود لانه واحد منها كما حرك به لسان قلمه موسس كتاب
حكمة الاشراق وحق ثابت ما قاله فيثاغورس واستمر عليه العشاق يونان
تارة ان الوحدة اما وحدة قائمة بالذات غير مستفادة من الغير
ولا تقابلها ولا تاتلف منها كثرة اصلا وهي وحدة المبدأ الحق
الاول وحدة الاحاطة بكل شيء فهو بوحدة ذاته بكل شيء
محيط واما وحدة قائمة بالغير مستفادة من الغير فهي المبدأ
لائتلاف الكثرة تقابلها الكثرة ثم تاتلف منها الاعداد وهي
وحدة المخلوقات وتارة ان الوحدة على الاطلاق تنقسم الى
وحدة قبل الدهر ووحدة مع الدهر ووحدة بعد الدهر و
ووحدة قبل الزمان ووحدة مع الزمان فالوحدة التي
هي مع الدهر وحدة العقل والوحدة التي بعد الدهر وحدة
النفس والوحدة التي مع الزمان وحدة الاسطقسات
والمركبات وبالجملة فلم تنفك الوحدة عن الموجودات والموجودات

عن الوحدة فقط وهذه وحدة مستفادة من الوحدة الباري تعالى
لزمت الموجودات كلها وان كانت في ذواتها متكثرة
وانما شرف كل موجود بغلبة الوحدة فيه وكل ما هو ابعد من الكثرة
فهو اشرف واكمل ومن سابقينا في هذا العلم من قبل حقق في
استحقاق هذه المسئلة مستمر معهم في الشفاء والتعليقات
والمباحثات على تحصيل هذه الحقيقة وانما افسد عليهم ما لهم
هناك بعد ذلك من سقيم الاقاويل ولعل تلك منهم كلمات
مرموزة يستقيم اذا ما استالها النظر الغاير في عمق الفحص و
والتحصيل خطائي ان هذا التقديس مما قد تصنوع
مسكه في نصوص الاحاديث عن مولنا وسيدنا كلام الله
الناطق وميزانه الفاروق وعن تراجمة الوحي وخزنة السر و
حفظة الدين من اولاده الطاهرين صلوات الله وتسليماته
عليهم اجمعين وما في بعض ادعية الصحيفة المكرمة السجادية لك يا
الهي وحدانية العدد ومن سواك مختلف الحالات متنقل
في الصفات انما يرام به توحيد الوحدانية الحقة وادخال واخراج
من سوى الواحد الحق في آيات شوايب التكثر والاختلاف وعن

ساحة حريم الثبات الخالص فاما في التنزيل الحكيم من قوله الكريم
تعالى من قائل ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم
فلا تحسبن معناه رابع الثلثة وسادس الخمسة بالعدد بل انما الله
تستحله مذهب العرفان في تفسيره انه سبحانه رابع كل ثلثة
وسادس كل خمسة بالاحاطة وبالمعية الاحاطية على ما هو المقترح
من صريح قوله تعاظم سلطانه ولا ادنى من ذلك ولا اكثر
الا وهو معهم انما كانوا فان وقع اليك من بعض اقاويل السالفين الفضلاء
من سلاف مشاركينا في تعليم الفلسفة الاولى وتقويمها
ان الباري سبحانه واحد بالعدد فلا يكونن ممن تطفى فيه
الواحد من اعداد الوجود بل تيقن ان المقصد نفي الكثرة العددية
عن الحقيقة الوجوبية اذ على تقدير تعدد الواجب بالذات
تعالى عن ذلك كليه يكون كل واجب من اعداد وجوب الوجود
والكثرة العددية متحصلة من تكرر الوحدة الوجوبية فليما
استوى امر التوحيد على عرشه استبان امتناع فرض الكثرة العددية
في الحقيقة الوجوبية فاما الذي رامه الرائم بقوله انه تقدس
شانه واحد بالعدد في حقيقة الوجوبية لا انه احد ما منه ابلا في الكثرة

حيرانفا رحمة السطر الكلي تحقق القول في التقابل
فاعلم الان على سبيل الاقتراض والاستعارة من هناك
الا ان الاصطدام اما من حيث بحسب حمل على بالنسبة الى موضوع
بعينه وراء الاصطدام منهما بحسب حودفي بالنسبة اليه من جهة المفهوم
فاما من جهة التحقق الاخير مستلزم للاول من دون العكس اذ
المصطدمان ان يكونا في موضوع يصطدمان في ان يتقالا
على موضوع ليسا يصطدمان في ان يكونا فيه كالرائحة واللارائحة
يكونان في التفاحة ولا يحمل عليها الا اللارائحة فلفظ التقابل
في الاصطلاح السوي الفلسفي بالوضع الاول لمفهوم التصادم
بين مفهومين في الحمل الهو هوي بالقياس الى موضوع بعينه بالذات
اجتماعا وارتفاعا ويقال له التقابل الايس والليس ولن
يكون احدهما الا سالب الاخر وهو النقض من طريق حمل المواطاة
والاخر الا ايجابيا اضافيا بالقياس اليه وسواء عليه اكان في
نفسه مفهوما ايجابيا على الحقيقة كالانسان واللاانسان ام
مفهوما سلبيا بالقياس الى شيء اخر كاللاانسان واللاانسان

دبانقى

وبالفعل لمفهوم التصادم من شيئين في الاجتماع بالحمل الهو هو
هوي بالقياس الى موضوع بعينه بالذات من جهة واحدة فان
كان المتصادمان معنيين وجوديين ليس احدهما معقول الماهية
بالقياس الى الاخر ومنهما المرتبة القصوى من الخلاف كالسواد
والبياض فهما المتضادان ويقال لهما تقابل التضاد وان كانا
معقولي الماهية كل بالقياس الى الاخر فهما المضافان ويقال لهما
تقابل التضايف كالابوة والبنوة وان لم يكونا كلاهما وجوديين
بل احدهما في قوة رفع الاخر فان كان ليس معتبرا فيه مجرد السلب بما هو السلب
فقط بل من حيث هناك زيادة معنى ما المالي اي من حيث هو في قصد الموضوع
ما في قوته ان يكون له اما بحسب شخصيته كالعمى والبصر او بحسب نوعه كا
لذكورة والانوثة او بحسب جنس المادة او من اجناسه المترتبة كا
للحية والنطق والفردية والزوجية فهما العدم والملكة ويقال لهما
العدم والملكة وان كان المعتبر مجرد رفع الاخر بما هو الرفع فقط فهما
المتقابلان بالاثبات والنفي ويقال لهما تقابل السلب والايجاب
والسالب هو النقض من طريق حمل الاشتقاق اما بسيطا لا صدق
فيه ولا كذب كمفهوم السواد ورفع السواد او مفهوم ما ليس بسواد ما

لكن مفهوما رفع السواد ووضع السواد ومفهوما ليس باسود وليس
ليس باسود او مركبا قولا وعقدا كما زيد اسود وزيد ليس باسود ولكن
زيد ليس هو باسود وزيد ليس ليس هو باسود وبالاصطلاح المشهور في
القاطيغورياس لا يعتبر في الضدين وجوديتهما ولا اقصوي الخلاف
بينهما ويعتبر في العدم والقنية كون العدم فقدان شيء من
شأنه فاقده من الموضوعات بحسب شخصه ان يكون له في الوقت
الذي من شأنه ان يكون له لا من قبل او من بعد وكون الموضوع
غير صحيح الانتقال من العدم الى القنية ان من شرط
مطلق الضدين ان يشتركا في موضوع بعينه بحيث لا يابى كل منهما
بطباعه ان يعقب الآخر ولا ان يتعقبه عليه وذلك ما ينبغي مكان
الزوال والتعاقب فيكون لا محالة يصح للموضوع بالنظر اليهما وبحسب
مقتضى طباعهما ان ينتقل من كل الى الآخر وان كان بعض الموضوعات
بخصوصية ذاته وبطباع صورته المنوعة يكون قد لزمه احدهما
بخصوصه وعيق عن الآخر بخصوصه لعارض لازم وبالجملة الاضداد
بما هي اضداد متعاقبة بالامكان على موضوع واحد
والضدان قد يكون منهما متوسط محصل بالحقيقة لا باللفظ فقط

كما

كما يقال هذا الماء لا حار ولا بارد ويعني به الماء الفاتر وهو داخل
في الجنس وقد لا يكون منهما متوسط الا باللفظ فقط لا بالحقيقة
وبالمعنى المحصل كما يقال الفلك لا خفيف ولا ثقيل ولا يعني
الا الخروج عن الجنس مطلقا ومن خواص التضاد انه لا يتصحح الا في
مقولة يتصحح فيها الشدة والضعف والاشتداد والتنقص ولا
يتصحح الشدة والضعف وسلوك من احدهما الى الآخر في قوله الا
والتضاد فيها يصحح وتضاد الطرفين اللذين بينهما قصوى الخلاف
يستحق في الاوساط وينطق بعينه على تقابل الاوساط وليس يلزم
للاوساط تقابل خارج على الانواع الاربعة فمن حيث يتصحح
التخالف يتصحح الخلاف الذي هو على قصوى المراتب فان السواد
الحق مثلا لا يقبل اشد واضعف بل انما الشيء الذي هو سواد
بالقياس عند شيء هو بياض بالقياس الى آخر واي سواد يعرض
في مرتبة تامة من الشدة فانه لا يقبل الاشد والاضعف في حق نفسه
بل بحسب القياس والاضافة فاذن من هناك بسبب التضاد
الحق لا يكون من اكثر شيئين ولا يصح لشيء واحد يدخل في التضاد
والاضداد واحد كالتضايف ليس يكون الا بين مفهومين ولا يتصور

للمتضايف واحد الا المضايف واحد وكما مطلق التناقض سواء
اخذ بحسب تقابل الايس والليس او بحسب تقابل الايجاب والسلب لا
يكون بين اكثر من مفهومين اذ لا يعقل لشيء واحد بحسب كل من الحملين
الا نقيض واحد اذ لا يعقل لشيء واحد بعينه الا ليس واحد في نفسه
ورفع واحد عن شيء وكذلك تقابل العدم والملكة اذ لا يكون
للملكة واحد الا عدم واحد ومن خواص تقابل التضايف انه
لا يكون حاشيتاه متشاركتين في موضوع واحد بالعدد بل انما
في واحد بالعموم وبالارسال حيث يكون موضوعاهما واحدا في الطبيعة
وانهما معا بالتلازم في درجة التحقق والمهية في درجة التعقل وذلك
من تعاقد الاستناد الى علة واحدة في علية واحدة يتوقفه منهما
احتلاقا افتقاريا متكررا من الجنبين لا على الوجه الدائر كاسناد
الابوة والبنوة الى الولادة والى عليته والمجعولية لا اضافتين
الى ذات الجاعل والى جاعلية الغير الاضافية اعني كون الجاعل
في ذاته بحيث تترتب عليه بتصور عنه ذات المجعول وان المتضايفات
متكافيات في العدد على الاطلاق ومن خواص تقابل العدم
والقنية تشاركهما في موضوع بعينه غير صالح بالنظر الى اقتضاء

بحلی

طباعها للانتقال من العدم الى الملكة بل انما للانتقال من الملكة
الى العدم فقط وذلك اذا كانت القنية من الملكات الغريزية
وانهما لا يكونان ذوي واسطة بينهما ولا يصح ان يعرى منهما جميعا
الا الموضوع الغير القابل فنسبتهما الى الموضوع القابل كنسبة النقيضين
الى الوجود كله ومن خواص التناقض انه كما لا يعقل طرف فيه متوسط لا
يعقل الا انهما نقيضا على الاطلاق اجتماعا وارتفاعا ولا يتصور خلو
مفهوم ما ومرتبة ما عنهما جميعا اصلا ففي تقابل الايس والليس
بحسب حمل على وفي تقابل الايجاب والسلب بحسب وجود في
اذ ليس النقيض مطلقا الا الليس او السلب البسيط والتقابل
في العقود على الحقيقة وبالقصد الاول بين الايجاب والسلب
واما بين العقد من الموجب والسالب فمن جهتهما وبالقصد الثاني
قد قال خاتم من شاركنا من السالفين في قاطيغورياس
الشفاء ان من احكام المتقابلات ان وجود احدهما مطلقا لا يوجب
وجود الآخر بوجه من الوجوه وايجاب المتضايفات والمتضايفات
اما مطلقا فيوجب وجود احدهما الآخر واما في شيء بين وجه
فلا يمنع ان يكون ما هو ايجاب الآخر واما في شيء واحد فلا يمنع الى

اتّصافهما ولكن ليس من المتقابلين تقابل التضايف ما في
موضوع واحد لانهما ليسا من جهة واحدة وتقابل واحد بل من
جهتين وبحسب قياسه الى مختلفين ولعل مشهور الفرضية للتشكك
تشكك فنقول ان الابوة والبنوة اللتين في انسان واحد
بحسب قياسه الى انسانين مختلفين والعلية والمعلولية المتقضي
الاجتماع في شيء بعينه بالقياس الى شيئين مختلفين لم يمكن
يتصحح اجتماعهما في موضوع واحد من جهة واحدة فيصدق عليهما
انهما متمانعتا الاجتماع الزماني تمانعا بالذات في موضوع
واحد من جهة واحدة فاذن هما متقابلين تقابلا بالذات
لا محالة اذ ليست حقيقة التقابل الا ذلك وايضا ان لم يكونا
من المتقابلين لا ينتقض بهما الحد في طرده ثم قد تفطن جمله
والفلسفة من بعده ان التقيد من جهة واحدة انما زيد لئلا
ينتقض الحد بهما في عكسه ذهابا من المتضائفات وقد اتفقا
في موضوع واحد فاستقسنه ظنهم بانهما ليسا من المتقابلات
وليس منهما قياس التضايف خذ عنهم بان مطلق الابوة
والبنوة او مطلق العلية والمعلولية من المتقابلات تقابل التضايف

ومما هو حاصل في الموضوع بحصول اللتين ليس منهما تقابل التضايف
لتحقق المطلق بعين تحقق المقيدتين فاذن لولا ذلك التقيد لتم الاعتراض
بهما ولعل المتشمر للبحث يقول ليس شيء من مطلق الابوة والبنوة
المتضايفين مطلقا بالقياس الى الابوة والبنوة اللتين
ليس منهما قياس التضايف انما المطلق بالنسبة الى الابوة والبنوة
المقيدتين اللتين ليس منهما قياس المضايفة مطلق الابوة والبنوة
اللتين ليستا على قياس المضايفة فبحق نقول قولا فصلا باذن الله
تعالى لقاء التشكك فمنحل اساس اساسه قانونا ضابطا
للحيثيات في الصحف الملكوتية تحاشت عنه شعوب من السلوك
والاعضلات في مقامات متشتتة اما هنالك غرضك ان
الحيثيات المتعددة المتحد لها سواء عليها اكانت متقابلة ام لا
متشاركة في ان شيئا منها لا يكون الماهية من حيث الاخرى
وانها لا تكاد تعرض لمعروض واحد في درجة واحدة الا من تلقاء
حيثيات تعليلية مختلفة وان الحيث بها تكثر ذات المعروض
ويجعلها في لحاظ العقل امورا متكثرة ثم المتقابلات منها تخص
بانها لا يتصحح بالتهما بموضوع واحد الا من بعد الحيثيات تقييدية

سابقة بكثرة او لا ذات الموضوع وتخللهما عند العقل اشياء
مختلفة فان الابوة والبنوة اللتان في انسان واحد بالقياس
الى شيئين اثنين والعلية والمعلولية اللتان في شيء واحد
بالقياس الى شيئين ليستا من الامور المتقابلة اذ ليس عروضهما
يحوج الى تكثر ذات الموضوع او لا باختلاف الحيثية التقييدية
بل انما يستوجب الاستناد الى اختلاف الحيثية التعليلية ثم الحيثية
بهما تكثير الذات من حيث اختلاف الحيثية التقييدية واما القول
الصحيح فمضروم بان الابوة والبنوة اللتين في انسان واحد
وان كانتا لم يكن منهما قياس المضايفة فهما لا محالة على قياس
المضايفة بالنسبة الى ما بازائهما من البنوة والابوة اللتين في
انسانين فان هما بما هما متقابلتان الى مضايفيهما ابوة مقيدة
بعينها متقابلة لبنوة مقيدة بعينها وبنوة مقيدة بعينها مقابلة
لابوة مقيدة بعينها فهما بما هما على هذا القياس فردان من افراد
مطلق الابوة والبنوة المتقابلين لا بما احدهما مقيسا الى الاخرى
فاجتماعهما من تلك الجهة ملزوم اجتماع المطلقين المتضايفين
لا محالة لكن النظر الغائر يقضي بالفحص البالغ انه كما المضاف المقيد

بخصوصه

بخصوصه ليس يمكن انسلاخ ذاته عن القياس الى غير مخصوصه بتغاير
وتغاير معروضه وتغاير معروضه فكذلك مطلق المضاف ليس يمكن
انسلاخ جوهره عن القياس الى غير الخصوصه بتغايره وتغاير معروضه
تبه فان الابوة المخصوصة هي ابوة انسان ما لا بعينه بالقياس
الى بنوة انسان ما آخر لا بعينه ومطلق البنوة المقابلة لها هي
تلك البنوة المعتبرة لذلك الانسان الآخر لا بعينه وبالجملة كما يمتنع
تشارك المضافين المقيدين المتقابلين بخصوصهما في موضوع واحد بالعدد
فكذلك يمتنع تشارك المضافين المطلقين المتضايفين بالاطلاق في
موضوع واحد بالعدد بالضرورة العقلية وفرقان ما بين
بين الشيئين المتقابلين ومن الشيئين المتقابلين اي كل منهما مقابل
لمقابله الذي هو شيء آخر ومباين لها وراءهما فان الابوة
والبنوة المطلقتان متقابلتان ليس يتصور حصولهما الا في موضوعين
متباينين بالشخص واما مطلقتان الحاصلتان في شخص واحد فانما
هما اللتان ليس منهما قياس المضايفة كالمقيدتان به وانما التقييد
في التحديد من جهة واحدة لتحديد الا من حيثيتها خلا التضايف
فالمتقابلان تقابل السلب والايجاب مثلا كثيرا ما يتفق اجتماعهما

في موضوع واحد بالعدد ومن حيثية مختلفة كالانسان الواحد
بالعدد متحرك بما هو ذو طبيعة حيوانية ليس متحرك بما هو ذو نفس ناطقة
مجردة فاذن لو لم يعتبر وحدة الجهة لم يكن الايجاب والسلب متقابلين
او كان طرفا النقيض مجتمعين في موضوع واحد كما لا يتقيد بالذات
للتحرز عن الملزوم ونقيض اللازم كالانسان واللاناطق
او اللاقابل لصنعة الكتابة وكذلك الامر في الموجب الكلي
والسالب الكلي اذ لا تضاد بينهما بالذات تضادا فلسفيا و
انما التمانع بينهما لكون كل منهما يلزمه نقيض الآخر وكالموجب الكلي
والسالب الجزئي انما الموجب منهما نقيض للسالب بمعنى
انه لازم للنقيض بل سمعت حزب التشكك
يقولون الحرارة مثلا بما هي حرارة لا يكون ضدا بل حرارة
فقط اذ الماهية من حيث هي ليست الا هي وانما تصير ضدا اذا
اخذت بالقياس الى البرودة فهي بما هي مضادة مضافة
ايضا فهي بما تدخل في المضادة تدخل في المضايفة وكذلك
الليس معقول الماهية بالقياس الى الايس هو ليسه والسلب بالقياس
الى الايجاب هو سلبه والعدم بالقياس الى الملكة هو عدمها فاذن بحصر

مصير زمام الامر في التقابل مطلقا الى التضايف لا غير فلا سبيل
ما علمناك من قبل ان مطلق النسبة غير مستوجبة الدخول في الاضافة
بل انما النسبة المتكررة فقط وقل لزمرة المشككين ان الحرارة بما
هي هي حرارة فقط لا مضادة ولا شيء من الاشياء الآخر وبما هي
ملحوظة بالنسبة الى البرودة مضادة لها لا غير مضافة بالقياس
اليها وبما هي ماخوذة من حيث المضادة مضايفة للبرودة
لا من حيث هي برودة بل من حيث هي مضادتها وذات العلة
بما هي هي ليست الا نفسها وجوهر ذاتها وبما هي ملحوظة بالنسبة
الى ذات المعلول من حيث هي في نفسها بحيث يصدر عنها ويترتب
عليها ذات المعلول علة للمعلول علية غير اضافية بالقياس
الى ذات المعلول بل متقدمة على ذاته تقدما ما على بالذات
وبما هي ماخوذة من حيث هي علة له مضايفة له لا من حيث ذاته
بل من حيث هو معلولها ومعروضة لعلية مضافة بجوهرها بالقياس
الى معلولية المعلول وفي درجتها ومتاخرة بالذات عن نفس
ذات المعلول كما عن نفس ذات العلة المعروضة لها والسقف من
حيث النسبة التي له الى الحائط مستقر على الحائط ومن حيث هو

مستقر على الحايط مضاف الى الحايط لا من حيث هو حايط بل
من حيث هو مستقر عليه وكذلك الليس بما هو ليس منسوب الى
الايس لا مضاف اليه والسلب بما هو سلب منسوب الى الايجاب
لا مضاف اليه والعدم بما هو عدم منسوب الى الملكة لا مضاف
اليها ان هنالك شكا معضلا هو ان التقابل من
حيث هو تقابل من المضاف ثم المضاف تحت التقابل
واخص منه وذلك مع سواء كان دخولا كما تحت الجنس او دخولا
كما يكون تحت معان ليست اجناسا ولكنها لوازم المهية او كما
يكون تحت معان ليست لوازم ممتنعة التشكك وانما هي عوارض
مشككات الاسماء وكذلك الاعضال في الجنس والكلي اذ الجنس
تحت الكلي مع ان الكلي احد الاجناس لكونه جنس الخمسة فاعلمن
ان ملاك الانفكاك في اشباه هذه المضايق ما علمناك
في سائر كتبنا ان الطبيعة بلا شرط شيء اخص اعتبارا هو الجملة
ما وراء اعتبار نفس الطبيعة بما هي هي وان كان اعتبار اللا شرط
شيئية ليس الا حكاية عن نفس جوهر الطبيعة بما هي هي وبالجملة للطبيعة
بما هي هي شان بحسب نفسها وان كانت هي فيما قد لحقته من المخلوطية

وشان بحسب نفسها متحازة عن جملة ما قد خالطها فاعتبار اللا
شرطية هو لحاظ جوهر الطبيعة بما هي هي من شان نفسها المتحازة
المتمازة عن جملة ما هي مخلوطة به في الوجود او في العقل واعتبار الماهية
بشرط هي هو لحاظ جوهر الطبيعة بحسب نفسها بما هي هي سواء عليها اكانت
في شان متحازيتها التي هي حال نفس جوهرها بما هي هي ام في شان
مخلوطيتها اللاحقة الغير المخرجة اياها عن حالها البما هي هية اعم نحو
انا من الاعمية من نفسها باعتبار حال جوهرها اللا بشرط
شيئية فاعتبار اللا بشرط شيئية كانه ازيد من اعتبار نفس الطبيعة بما
وحدها بما هي هي واعتبار البما هي هية كانه اوسع وان
كانت اللا بشرط شيئية واعتبار الارسال البحت لا اعتبار الكلية
اصلا لا بالفعل ولا بالقوة اذ ليست لحاظ انتقاع شركة في الطبيعة
بالفعل او بالقوة ولا لا شركة فيها كذلك فلا هي لحاظ خصوص
ولا عموم ولا لحاظ صلوح لشيء منها اصلا والا انقلبت الى البشرط
شيئية المتحازة المتمازة بجوهرها في تلك اللحاظ صالحة في نفسها
لانتقاع الشركة فيها في الوجود وبالحمل على الآحاد والخلط ما كثر
فالبشرط شيئية والبشرط لا شيئية واللا بشرط شيئية والبما هي هية

هيئة اعتبارات متغايرة والمفهومات متمايزة والموضوعات
متخالفة والاحكام في لحاظ العقل التحليلي والماهية بشرط شيء
اخص من الماهية هي الخصية نحو من الاعتبار على خلاف
شاكلة الاخصية المشار اليه التي هي سنة بشرط شيء والشرط
لا شيء ثم الامر فيها انه مختلف على آخر ولقد احسن التاسيس
على هذا الاساس جماعة من قد شاركنا من السلاف في رياسة
العلم وتصحيح الفلسفة في فنون الشفاء في مواضع شتى وقال في
سابع تاسعة الفصل الرابع في انولوطيقا الاولى وهذا الفن من العموم
هو الذي عمومه ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد
فهمت هذا مرارا وفي ثاني عشر اولى الفن الاول في مدخل العموم
قد يختلف بالاعتبارات التي في الامور العامة فمن العموم ما يكون
بحسب الموضوعات الجزئية كالعموم الذي الحيوان اعم به
من الانسان ومنه ما قد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة
كالعموم الذي الحيوان اعم به من الحيوان هو ماخوذ جنسا و
من الحيوان هو ماخوذ نوعا ومن الحيوان هو ماخوذ شخصا اذا
ادركناك فقد استبان لك انه كما يكون يلحق الموضوع الاخص

بالتناول

بالتناول بخصوصه لا يلحق الموضوع الاعم بالتناول بعمومه فكذلك
يكون قد يلحق الاعتبار الاخص بخصوصه ما لا يلحق الاعتبار
الاعم بعمومه كالنوعية الطبيعية مثلا للانسان لا بشرط شيء المتمايز
عن جزئياته وافراده وخصيصة وليست للانسان بما هو هو كذلك
يحمل على الافراد ويخالطه الجزئيات وكذلك الجنسية الطبيعية للحيوان
لا بشرط شيء وليست للحيوان بما هو هو فلذلك كان موضوع العقود
الطبيعية هو الطبيعة بحسب الاعتبار الاخص وموضوع الحاصرات
المتنوعة هو الطبيعة بحيث يستوجب سراية الحكم الى قاطبة ما تحتها
من الاحصاءات التناولية والاحصاءات بالاعتبار وموضوع
الحاصرات الجزئية هو الطبيعة بحيث يستوجب سرايته الا الى الاخص
بالاعتبار فقط او الى الاحصاءات بالتناول بحسب بعضه منها
فقط او جملتها وموضوع المرسلات هو نفس الطبيعة بما هي
وبحرمها اما حاضرة كلية او جزئية ما البتة سواء عليها اكان
صدق الحكم بحسب الاخص بالاعتبار فقط ام بحسب الاخصات
بالتناول فقط شيء منها او كافتها واما التشخصيات فانما
الموضوع فيها الهوية الشخصية بشخصيتها وانه فيه والى حيث

فارقناه فنقول ان النفس مفهوم التقابل او المقابل من حيث هو
تقابل ومقابل لا بشرط شيء اي بحسب اعتباره الاخص وهو
حال نفسه متحاز امتيازا عن افراده تحت مقولة المضاف
ثم التضايف او المضاف تحت مفهوم التقابل او المتقابل
بحسب اعتباره الاعم وهو شان نفسه بما هو هو وان كان في
مخالطة الافراد فكل تقابل من حيث هو تقابل او متقابل من
حيث هو متقابل فانه مضاف وليس كل متقابل بمضاف وكذلك
مفهوم الكلي لا بشرط متحازا عن افراده جنس ما من الاجناس
الطبيعية اذ هو جنس الخمسة ثم الجنس تحت الكلي بما هو هو ومن افراده
وانواعه فهذا هو القول الفصل في ممتن هذا الوضع ولقد سار
شريكنا السالف هذا المسير في قاطيغورياس الشفا فاما الكاتبون
من المتفلسفين والمحدثون من المتشبهين باهل العلم والمقلدون
لاشباههم فقد البحت هناك لهم اقاويل لجهة غير محصلة والآن
فلنرجع الى تقويمات تقدسات نحن في سبيلها
سبحان القيوم الواجب بالذات جل سلطانه عن ان يتصور له
دخول في جنس التقابل او ولوج في اشياء المتقابلة فاذ تقدس عن

ان

ان يتوهم له موضوع او محل وتعالى عن تصور له نسبة الى شيء
ما اصلا بوجه ما ولا يقول على فلا يكاد يعقل او يوهم ان له مضادا
او مضايفا او مقابلا كالعدم للملكة ونقيضه في نفسه ممتنع بالذات
اذ لا يتصور لذاته عدم اصلا ولا يصح ان ميت ذاته ووجوده
ولا شيء من كمالات ذاته وصفات وجوده التي بعينها نفس
مرتبة ذاته الى شيء ما من الاشياء هو سواه بحمل هو هو او
اشتقاق او بوضع اصلا فكل نور سواه ظلمة ممحوة في نوره وكل
موجود دونه ظل مقهور في سلطانه لا يقال من بالشبه عزه ولا
يرام بالكنه مجده   واذ تعاظم جل مجده عن
ان يصح له مكافؤ في الوجود ودرجته ومقادم في مرتبة ما
من المراتب التي هي بهاء الحقيقة وجمال الذات وزينة التقرر
وحلية الوجود فكيف يصح له ضد او ند او شبه او نظير او
شريك او وزير تعالى الله الملك الحق الاحد عن الاضداد والانداد
والامثال والاشباه علوا كبيرا   واذ كل ما يجوز به
مجده وعلاؤه فانه له عز قدسه بذاته وفي مرتبة ذاته فليس يصح
ان يكون لذاته عارض ما من العوارض التي هي من باب الاضداد

او من باب الملكات واعدامها وبالجملة اذ هو متقدس المجد من كل
جهة عن غواشي المادة وغواسقها وعلائق الطبيعة وعوائقها و
عهدة القوة وعدمها فلا محة لا يعتريه العوارض ولا تكتنفه اللواحق
ولا ينبغي لحقيقته الحقة ان يكون في مخالطة الباطل ولا الفعلية المطلقة
ان يكون في ملابسة ما بالقوة بجهة من الجهات اصلا
تعالى من حيز الجوهر وكمم الكم وكيف الكيف ووضع الوضع وأين الاين
ومتى المتى وفعل الفعل والانفعال وخلق الحركة والسكون
عن ان يحسب محلا للجوهر وموضوعا للكم او كيف او وضع او
اين او متى وبحيث يجري عليه حركة او سكون وعثور ثباته
الحي تجدد وتصرم وتعاور قرار والمحض زمان ومكان وتحدد
وسبحان الله ان يتوهم ذلك متوهم لا استاظن عاقلا يستحله
وهو على جبلة ما عليه وبصيرة ما كليلة وكشف يسوغ ان يكون الحكم
عالمي الزمان والمكان عليه سلطانا البتة وهو الذي منع المكان
والزمان وخلق الحركة والسكون وتولى الابداع والتكوين
وابدع العقل والنفس وفطر السموات والارض وجعل الظلمات
والنور والذي فلق الفلق وانبت الايس وسلق العدم وذرأ الوجود

دفي

وفلق الحبة وبرأ النسمة في نفسي انه ليس في منه بحسم ان تحشم
هذا التوسع وقت نفقه ملاؤه من الاوان مما فرض عليه في
دين العقل وحرم عليه في ملة البرهان فاما الاضافة
فانها تعرض ذاته الحق لا محة بكالجاعلية والصانعية مثلا ولكن
على نسبة اخرى غير سنتها المعروفة التي لها في عروضها للذوات
من سبيلين احدهما بالنسبة اليها بقبالتها كافة والآخر بالنسبة
الى بعضها من شعوبها فقط اما الاول فلان كل جائز الذات
فان نفس مرتبة ذاته صنع الجاعل وجعله فكل مجعول تعرض
اضافة المجعولية جوهر ذاته في درجة الوجود بل في مرتبة نفس الماهية
بما هي هي فاما الجاعل الحق فلا تعرض اضافة الجاعلية في مرتبة ذاته
التي هي بعينها نفس الوجود المفاصل في الاعيان الخارجة
انما عروض الاضافات بحسب مرتبة صدور المجعولات عنه
وهي متاخرة لا محة عن مرتبة ذاته القدوس الحق سبحانه بل وانما
عروضها اياه من بعد اللاعروض بحسب متن الواقع اذ
ليست الاضافات تلحق ذات الجاعل الا في درجة وجود المجعولات
وهي بقضها وقضيضها لا تدخل ولا واحد منها في الوقوع في

الممكنات

فی مبتنی الاعیان الخارجیة او فی شیء من الاذهان الا من بعد
صریح العدم وسنبین لک انشاء الله العزیز العلیم واما
الثانی فلان کل زمنی ومکانی فان الاضافات العارضة
ایاه بالقیاس الی غیره من الهیولانیات والکیانیات
متعاقبة الحصول بالنسبة الیها لامحة لکونها فی اقلیمی الزمان
والمکان ومتخصصی الهویة لشیء من حدود الامتداد المکانی
القار ولشیء من حدود الامتداد الزمانی الغیر القار مختلفة النسبة
الی السموات والابعاد والایون والاوضاع والشهور
والاعوام فاما القدوس الحق فاذ هو من وراء الکل وللکل محیط
فلیس فیه مبدأ لتصحیح تعاقب الاضافات المختلفة بحسب نسبة
حصولها الیه سبحانه اذ سواء علیها اکانت هی من الاضافات
المتکثرة العارضة لذاته الحق بالقیاس الی معلولاته ام من
الاضافات العارضة لذوات مصنوعاته ومجعولاته فنسبته
نسبته جل سلطانه الی ما شئت لاخلقته مما سواه قاطبة مستویة
ثابتة متقررة غیر متبدلة ولن تجد لسنة الله تبدیلا
ولن تجد لسنة الله تحویلا

کما ان الاضافات فی العروض له ومن حیث نسبتها فی الحصول
الیه سبحانه فکذلک امر السلوب بالنسبة الیه عز شانه فی الحکمین
ومن السبیلین جمیعا اذ کما الاضافة لا تتغیر ولا یحکم بها الا اذا
ما دخل المسلوب عنه والمسلوب جمیعا فی نحو ما من انحاء الوجود
ولو فی لحاظ ما من لحاظات العقل تبه فاذن لا یتصحح عروض السلوب
المتکثرة بالنسبة الی ذاته سبحانه الا بعد مرتبة الذات بل وفی
درجة وجود المسلوبات عنه ولذلک لا یتصحح عروض السلوب
لذاته علی سبیل التعاقب والتلاحق ولا تعاقب السلوب العارضة
لذوات المعلولات من حیث النسبة الیه اذ لا یعقل فی
جنابه مبدأ لتصحیح التعاقبات والتلاحقات بالقیاس الی
جنابه اذ استوی علی کل شیء واستوی من کل شیء فلیس شیء
اقرب الیه من شیء بالحری ان نذکر ذکرا ام مسلانه
یمتنع ان یکون له عز مجده وصفة حقیقیة زائدة علی نفس ذاته فکل حیثیة
کمالیة هی بهاء الحقیقة وجمال الذات وزینة التقرر وحلیة الوجود
فانها متضمنة فی حیثیة الوجوب بالذات علی وجه ان هی بواحدتها
الحقیقة واحدیتها الحقة بعینها حملة الحیثیات الکمالیات

المطلقة جميعا اى مستحقة زمرة الاسماء التقديسية والتمجيدية
التى هى الصفات العزة الكمال الاثباتية والسلبية قاطبة
ولو كان يصح للقيوم الواجب بالذات صفة ما كمالية زائدة
على نفس ذاته فاما ان يكون هى واجبة بذاتها وقد تحققت
انه لا واجب بالذات الا واحد واما ان يكون من الجائزات
وقد قرع سمعك وستبين تعقلك ان شاء الله وحده ان القضاء
الفصل على زمر الجائزات انها غير متمردة اصلا وقد
برهنا فى صحفنا على ان طباع الجواز ما فى الازلية السرمدية
فلزم ان يكون هو جل ذكره عز وامتنها فى السرمد ثم اذا هى
لمبوسة اخيرا بعد ولوجها فى وعاء الحصول المعبر عنه بالدهر فيكون
تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا ممنوا بالنقص اولا ثم اذ
هو متكمل بالكمال اخيرا وذلك المستحيل وان كان بالاولية الذاتية
فى لحاظ العقل بحسب مرتبة ذاته والمرتبة المتاخرة عن
مرتبة نفس الذات فكيف اذا ما كان بالاولية السرمدية والاخرية
الدهرية فاذن كل بهاء وكمال وجمال وجلال فانه عين ذاته
جل مجده والواجب الوجود بالذات واجب بالذات

من جميع جهاته فاما ما ليس من جهات نفس الذات ولا
من الصفات الكمالية للذات بل هو مما لزم نفس الذات
ويتبع جهاتها الكمالية فانه يزيد على نفس الذات ومتبعها
لامحة من بعد فى المرتبة الاخيرة لوازم الصفات
الكمالية هى عين الذات وتلك تزيد على نفس الذات هى
كالماهيات المعلولات التى هى من المراتب المتقدمة على
وجوداتها تقدما بالذات وهى متكثرة حسبما تكثرت
المعلولات وكذلك الاضافات التابعة اللاحقة العارضة
كالايجادات الاضافية التى انما عروضها مع المعلولات
وفى درجة وجوداتها وهى متوقفة على فاتى الطرفين ومتاخرة
عنها تاخرا بالذات فمن المستبينات السبيل ان المضاف الحقيقى
مع مضايفه بحسب التعقل فى درجة واحدة وبحسب الحصول معلول
لعلة مضايفه بعينها ومفتقر الى موضوع نفسه والى موضوع مضايفه
جميعا وبما لذاتان العارضتان بما هما معروضا المضاف الحقيقى
مضايفين مشهورين ولا كك امر سائر الاعراض اذ ليس
شئ منها الا المضاف الحقيقى يستوجب بطباعه البتة ان

نفتقر الى ذات ما اخرى مباينة لذات معروضة هي
معروض عرض آخر هو في ازاء وعلى شاكلته فاذن
قد آن لك ان تقول اذا ما اتخذت عقلك لسانا في
تقدس ربك سبحان من تقدس عن شوائب شعوب الكثرة قبل الذات
وضروب الكثرة قبل الذات وضروب الكثرة مع الذات و
قطوف الكثرة بعد الذات فشعوب الكثرة قبل الذات هي الكثرة
بالاجزاء المعنوية الخارجية وبالاجزاء المتباينة العقلية والكثرة
بمقومات الهوية الشخصية وهي النوعية ولواحقها المشخصة وضروب الكثرة
مع الذات هي بالمهية والانية والكثرة بمفهومي ما بالقوة وما
بالفعل وهي مخالطة الايس والليس وملابسة الفعل بالقوة و
والكثرة بالوجوب والجواز والكثرة بالاضافات العارضة
للذات في مرتبة جوهر المهية وفي درجة نفس الوجود والكثرة
بمشاركات الذات ولو بالامكان في الاندراج تحت
جنس ما مرسلة وكذلك كثرة الذات بالاضداد والانداد
والمكافئات في درجة الوجود وهي معلولات علتها الواحدة
في درجة واحدة وقطوف الكثرة بعد الذات هي الكثرة الاجزاء

الكلية

الكلية المقدارية والكثرة بالوقوع على ذوات متكثرة بالعدد
وقوعا حمليا ولو بالصلوح والامكان والكثرة بلوازم
نفس الذات وبلوازم جوهر المهية والكثرة المتقررة بالصفات
الحقيقية القارة اللاحقة والكثرة بالادوات الجسدية و
والالات الادوية وقد تحققت لك قدوسية السبوح
الحق عن ضروب تلك كلها وبالجملة عن شوائب القسمة وشوائب الكثرة
كلها فلن يتطرق الى صقع قدسه من حيث ومن حيث وباعتبار
وباعتبار ابدا فاما الكثرة التي تلزم من بعد الذات
في لوازم الصفات الحقيقية الكمالية التي هي عين نفس الذات
وفي السلوب والاضافات المحضة التابعة العارضة لا في
درجة واحدة ولا في لحاظ العقل بل في درجات عقلية مترتبة
فليست هي كثرة في الذات وفي جهات الذات بعد الذات
بل انما هي كثرة من بعد الذات في امور ليست هي من جهات الذات
ام تغير طفيف الفرقان من الكثرة بعد الذات سنخي
كالطفيليات على مجرد التابعة الى لحصة خارجة عن جهات
الذات طفاة الاعتبار بالنسبة الى الذات من كل جهة

ان هذا غير ثالمة في وحدة الذات من جميع اه

واذ قد تحققت ان الوحدة في الواحد الحق ان معناها البحت

مخصوصة بسلب الكثرة عن ذاته من كل جهة وخلوص انه غير مشارك

ولا مشابه في ذاته ووجوده ورتبة وجوده ولا في صفات حقيقية

وجهات ذاته وبالجملة في شيء من المراتب الكمالية المتصورة

للجمال الحق والجلال المطلق اذ قد استأثر بها جميعا حسبي

صقع مجده وعلوه وحريم حرم عزه وبهاؤه في وترية حقه واحدية

مطلقة وتعرفت ان السلوب لا تحصل وتعين الا عنه تعين المسلوب

عنه والمسلوبات جميعا فقد تكشف لك سر قول الذين مضوا

في العلم من شركائنا من قبل ان المبدأ الاول يزدادوا

منه بساطة ووحدة عند ازدياد معلولاته تركيبا وكثرة

ولقد توغل فيه رأس المشائية ومعلمهم في كتاب طاطاوسين

وقال في اثولوجيا في الميمر الثامن ونشتاق الى

ان نعلم هذا الذي قد اكثرت فيه الحكماء الاولون القول

واضطربوا فيه وكيف صار الواحد المحض الذي لا كثرة فيه البتة

بنوع من الانواع علة ابداع الاشياء الكثيرة من غير ان يخرج

من وحدانيته ولا تكثر بل اشتدت وحدانيته عند ابداعه الكثرة

لو اضيف الاشياء كلها الى شيء واحد لا كثرة فيه فنحن نطلبون

هذه المسئلة ونبتغيها غير انا نضرع الى الله تعالى ونسئله العون والتوفيق

لايضاح ذلك ولا نسئله بالقول فقط ولا نرفع اليه ايدينا الداثرة

فقط لكننا نبتهل اليه بعقولنا ونبسط انفسنا ونمدها اليه ونتضرع

اليه ونطلبه طلب ملحاح ولا نمل فانا اذا فعلنا ذلك انار

عقولنا بنوره الساطع ونفى عنا الجهالة التي تعلقت بنا من

هذه الابدان وقوانا على ما سألنا من المعونة على ذلك فبهذا النوع

فقط نقوى على اطلاق هذه المسئلة ونتهي الى الواحد الخير

الفاضل وحده مفيض الخيرات والفضائل على من طلبها حقا

فنحن مبتدؤن وقائلون من اراد ان يعلم كيف ابداع الواحد الحق

الاشياء الكثيرة فليلق بصره على الواحد الحق فقط وليخلف

الاشياء كلها خارجا منه وليرجع الى ذاته فليقف هناك فانه

سيرى بعقله الواحد الحق ساكنا واقفا عاليا على الاشياء

كلها العقلية منها والحسية ويرى سائر الاشياء كانها

اصنام مثله وما ئلة اليه فبهذا النوع صارت الاشياء

تتحرك اليه ثم ساق النظر الى كيفية ابتداع الآنيات الحقيقية
الشريفة القادمة من المبدع الاول وكونها منه بغير زمان وقال وكيف
يكون كونها بزمان وهي علة الزمان والاكوان الزمانية و
نظامها وشرفها فعلة الزمان لا تكون تحت الزمان بل تكون
بنوع اعلى وارفع كنحو الظل من ذي الظل اعلمن
ان القيوم الواجب بالذات جل كبريائه لا يسوغ ان يتقرر في
ذهن من الاذهان ويتمثل في مدرك من المدارك اصلا
حتى يكون موجودا وجودا ظليا مورا او الوجود في الاعيان
على الاصالة اما استحقت ان الوجود المتاصل في الاعيان
ووجوبه هو عين حقيقته ونفس هويته ومرتبة ذاته ومن المستبين في
قوة انسلاخه عن ذاته وانخلاعه عن جوهر حقيقته ومن مرتبة ذاته
يمتنع لا محالة ان يوجد في الذهن ولو كان وجود الانسان مثلا في الذهن
لا يتصور الا بانسلاخه عن الجوهرية وانخلاعه من الانسانية
لم يكد يمكن ان ترتسم في الذهن اصلا اليس من المتصرح ان الارتسام
في الذهن لو كان بطل جوهر ذات الشيء لم يمكن ان ترتسم ذلك الشيء
بل شبح من ماهيته فلم يكن التقرر في الذهن يلحق تلك الحقيقة

بل انما حقيقة ما مباينة لها وبذلك يتحرر الغرض فاذن يجب ان
يكون الذات والذاتيات ولو لازم الماهية محفوظة في ظرف
الوجود اوعية جميعا وان تبدلت الاوصاف والعوارض الغير
اللازمة لنفس جوهر الماهية فاذن لو ارتسم القيوم الحق في ذهن
لكان بما هو موجود في الذهن وجودا غير اصيل هو هل الوجود
في الاعيان الخارجية هو بعينه موجودا متاصلا الوجود والذي
هو نفس الوجود في الاعيان الخارجية على الاصالة فيكون بما هو
حاصل في الذهن واقعا في الاعيان الخارجية فيكون لا في الاعيان
الخارجة وفي الاعيان الخارجة معا وبالجملة الذي يكون التقرر على الاصالة
الحقة نفس حقيقته وبه قوام جواهر الحقائق المتاصلة جميعها كيف يرجع
عن سنخ حقيقته فيصير ظلا للعين قائما بالذهن وهو نفس الاصالة
الحقة من كل جهة ومن حيث انصرح ذلك انصرح ايضا
انه ليس يحل ان يظن ان الله سبحانه كما الاذهان العقلية والمدارك
الذهنية تتمثل فيه الاشياء والصور ظلية غير عينية فيه حاصلة على الظلالة
لا على الاصالة فقد استبان لك انه عز مجده كل الوجود و
كله الوجود وكل التاصل وكله التاصل انما الحقائق بزمرها اظلال

حقيقة الوجود ات ظلال وجوده والانوار ظلال نوره والصفات
ظلال صفاته والاسماء ظلال اسمائه وهو نور الانوار ومنبوع الاصول
وبالجملة ان في صقع جلاله وجناب مجده الا التاصل المحض والاصالة
الحقة والنورية المطلقة من كل جهة فكيف يستحل العقل الصريح ان
يكون قد استظل نور بظلية او اظل ظل نوراً بظلية ولا سيما نور الانوار
بنوريتها ظلال عند ضيائه وظلمات بالقياس الى نوره فاذن
لا يعقل في القيوم الواجب بالذات جل ذكره وجود ظلي لشيء
كما لا يعقل له جل ذكره وجود ظلي في شيء فاذن لا يعقل صورة
متقررة في ذاته تعالى ليست هي من اوصاف ذاته وبالجملة
لا يعقل فيه سبحانه امر لا يوصف ذاته به ولا ينتزع هو من ذاته
لو كان في وسع عقل ما ان ينال ذاته فاما مفهومات العقلية
فان شأنها بالقياس الى صور معلوماتها الحالة فيها انها
لا يوصف بها ولا ينتزع هي منها بما هي معلومات متقررة
فيها بل انما يوصف بها بما هي علوم لها بتلك المعلومات و
لو ان المعلوم علما امر عرض للماهية لا امر داخل في ماهية
وسط في ذلك بسطا وسطا او دون الوسط انما المعلوم

بالحقيقة

بالحقيقة في العلوم الانطباعية الصورة المنطبعة في الجوهر العاقل
اما الشيء العيني الموجود في الاعيان الخارجة فمعلوم بالعرض
فالصورة المنطبعة في النفس علم بالعين الخارجية ثم هي من حيث
جوهر حقيقتها بما هي هي المعلوم بالذات ومن حيث هي
موجودة منطبعة في النفس هي العلم بمعنى الصورة العلمية
ثم الصورة العلمية هي المعلوم بمعنى متعلق العلم والعلم الحق
المتعلق بها هو نفس وجودها انطباعها في النفس وهو حال النفس
بالقياس اليها فالحقيقة المنطبعة في النفس بحسب جوهر ذاتها
عين من الاعيان متاصلة في ترتب لوازمها عليها واقتضاءاتها
بها وان لم تكن هي من الاعيان الخارجة وبحسب انها منتسبة
الى النفس بالوجود والانطباع فيها صورة ظلية غير متاصلة ولا مؤثرة
في الاقتضاءات فلذلك ما ان شركائنا الدارجين في العلم
ليشرا اما اذا عبروا عن الاشياء الخارجة لم يهملوا التقييد بالاعيان
بالخارجة وكان الوجود الذهني على ضربين احدهما حاذ ود
شاكلة الوجود الخارجي في استيجاب اللوازم والاحكام
مثلا للاربعة الزوجية وجود في الذهن بحسب ما هو بحسب قياس

احدهما الى الآخر وذلك على شاكلة الوجود خارج الاذهان
فى التاصل المترتب عليه استيجاب الخواص واللوازم فالاربعة
فى الذهن انه زوج والزوجية صحيحة الانتزاع منها ووجود
فى الذهن بحسب قياسها الى الذهن بالحصول الانطباعى فيه
انما شاكلة الطارية العرضية الغير المستوجبة للاتصاف والانتزاع
فليس الذهن اربعة اذهان لا زوجا وكذلك حال الجسم والحركة
فى الاذهان فالحركة فى الذهن انه كمال الجسم وليس الذهن متجسما
ولا الحركة كمالا له وفقه المسئلة ان ميزان تصحيح الاتصاف
هو ان يكون الصفة بحسب نفسها المرسلة بحيث حق جوهرها ان
يكون وجودها فى نفسها فى اى نحو كان من انحاء الوجود فى
نفس الامر هو بعينه وجودها الرابطى للموصوف بها بعينه فهذا
حد حريم طباع الناعتية فاذا كان شيء بالنسبة الى شيء
على هذه الشاكلة ولكن انما يجب تشخص بعينه ووجوده بخصوصه
فهو خارج بالقياس اليه عن حريم سنة الناعتية ومن البين الجلى
ان الزوجية بالقياس الى الاربعة والحركة بالقياس الى
الجسم على هذه الحسبة واما الاربعة والزوجية والجسم والحركة

بالقياس اليه فكذلك من حيث خصوص اوقاتها وتقررها
فى الذهن وتشخصاتها الذهنية نعم هى بما هى صور علمية و
علوم اعنى العلم بحقائق الاربعة والزوجية والجسم
والحركة بالقياس الى الذهن على هذه السنة فلاجرم كان
يصح اتصاف الذهن بالعلوم بالمعلومات ومن
سبيل آخر لو كان للقيوم الواجب بالذات مثل فى الذهن لكان ماهية
مرسلة غير ممتنعة الوقوع على تشخصات عديدة ضرورة انحفاظ
نفس الحقيقة بجوهرياتها فى ظروف الوجود واختلاف تشخصاتها
الذهنية والخارجية اليس اذا ما قد اختلف الوجودان فقد اختلف
التشخصات تبه لا تحسبن الذات الجائزة المعلولة
ذاتا فى سنة جوازها وفى وحدة استحقاقها الفيض صلوحا ان
يتصحح لها تسرمد فى التقرر ابدا او لا تشركن بالربك الفرد سبحانه
فى مرتبة الفعلية وفى درجة الوجود واحدا او تستيقن ان الجاعل
الحق تعالى سلطانه مستاثر بالسرمدية مستبد بالازلية جردا
فهل انت ممن حقق موضوب التقدم والتاخر وحصل ان المعنى
الذى فيه السابقية والمسبوقية فى القيوم بالمهية هو قوام سنخ المهية

وبجوهر نفسها وان العلة الجاعلة متقدمة لا محة على مجعولها لتقدمها
بالمهية على ان لنفس ذاتها المتجوهرة مرتبة متقدمة في لحاظ العقل
على مرتبة نفس الذات المتجوهرة التي هي مجعولتها سواء في
ذلك كانت الذات الجاعلة متجوهرة في الاعيان قبل الذات
المجعولة او كانتا من حيث التقرر في الاعيان في درجة واحدة فان
كنت فاستشعر انه اذا كانت نفس مرتبة ذات الجاعل العقلية
هي بعينها درجة وجوده المتاصل في الاعيان الخارجة اذ حقيقة
ذاته بذاته هي عين الوجود المتاصل الموجود في الاعيان نفسه كان
لا محالة تقديم الجاعل بمرتبة مهيته في العقل هو بعينه تقدمه بدرجة
وجوده في الاعيان فكانت المسبوقية بمرتبة ذاته العقلية هي
بعينها المسبوقية بدرجة وجوده المتاصل العيني فكان التقدم بالمهية
هناك هو بعينه التقدم السرمدي لا يعقل هناك للمتقدم تقدم
بالذات هو وراء التقدم في درجة الحصول في الاعيان الخارجة
الذي طباع معناه تخلف المتاخر عن المتقدم في الاعيان اما
من جهة الزمان او بحسب متن الواقع وهو الدهر فالتقدم
بالمهية لا ينفصل عن التقدم الذي طباعه تخلف المتاخر عن المتقدم

في الوجود

في الوجود والا فيما مرتبة ذاته وراء الحصول بالفعل في الاعيان
فاما فيمن مرتبته مهيته نفس الوجود بالفعل في الاعيان فلن تحال ان
اسماء التقدمات من حيث المقايسة الى امور تحقق فيها صور
تقدمات مختلفة كما ستة تبيار اسماء الصفات الكمالية
للذات الاحدية وبالجملة الان اشبه
ان يكون وراء الجبلة الحدسية والغريزية القدسية يقتضي بقضاء
العقل الصريح انه كما يمتنع ان يكون المجعول الجائز الذات مع الجاعل
الواجب بالذات في مرتبة الذات فكذلك يمتنع ان يكون
الذات المفعولة الباطلة الهالكة بحسب نفسها مع فاعلها القيوم
الحق بنفس ذاته في درجة الوجود وكيف يكون درجة الباطل بجوهر ذاته
في الوجود هي بعينها درجة الحق بذاته من كل وجه القيوم
من كل جهة كان الفطرة العقلية لا تحتمل تسويغه فاذن الجاعل الحق
قبل زمر المجعولات قاطبة قبلية سرمدية وزمر المجعولات قاطبة
بعد الجاعل الحق بعدية دهرية ولا تقرر ووجود في الاعيان
في درجة تقرره ووجوده تعالى انه كان الله ولم يكن معه شيء
واذ كنت من قبل قد تحققت ان من خواص الشيء الجائز بالذات

ان يفتاق في جوهر ذاته الى الشيء الواجب بالذات ذو فاقة
او شيء شيئية يكون نفس مرتبة ذاته بعينها درجة الوجود المتأصل
في الاعيان وقد بزغ لك الآن انه مهما يكن الامر كذلك
يكون المسبوقية بالذات هي بعينها المسبوقية الدهرية فاذن
قد استبان ان طباع الجواز الذاتي هو الذي يثبط الذات
ويعجزها عن قبول السرمدية فاذن الحدوث الدهري وهو ان لا
يكون دخول الذات في الوجود الا من بعد عدمها الصريح في الدهر
من لوازم الماهية بالنسبة الى جملة الجائزات من حيث طباع الجواز
الذاتي المشترك كالحدوث الذاتي وهو مسبوقية الذات
بليسيتها البسيطة بنفس جوهرها حين ايسيتها بالفعل من الجاعل مسبوقة
بالذات في لحاظ العقل ايضا كذلك بالنسبة اليها جميعا وكما
الحدوث الزماني وهو ان لا يكون دخول الذات الزمانية في
الوجود الا من بعد العدم الزماني المستمر في الازمنة الخالية بعدية
بالزمان من لوازم الماهية بالنسبة الى الذوات الكيانية الفاسدة
من حيث الطباع الذاتي المشترك بين قاطبتها اعني الهيولانية
فهذا برهان آخر وراء ما قومناه باذن الله سبحانه في الصحيفة الملكوتية

في

وفي غيرها من صحفنا الحكمية فما من مستغن بالزمان في هذه الصناعة
ممن يتسقف بالمعرفة وتمهر في الفلسفة اني قد جاءني من العلم
ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا ومن حجة اخرى
انبجناها واوضحناها في صحفنا من قبل لو كان تشاطرت الجاعليات
بالحدوث والسرمد لكان للجاعل الحق جاعلية اولى في متن الواقع
بالقياس الى المجعول السرمدي فقط ومعية في صريح الوجود بالفعل
بالقياس اليه غير متخلفة عن ساهرة الواقع اذ ثم من
بعد جاعلية ومعية اخرى زمانية متأخرتان عن الاوليين لا محة
بالقياس الى المجعول الحادث فكان يقع في الدهر الذي هو
وعاء صريح الحصول ومتن صرف الواقع امتداد وللقدس الابدي
الحق الى ما سواه في الوجود نسبة متقدرة امتدادية ولا يتوهم
في امتداد ونسبة الابديات المفارقة لا يعقل ان يكون نسبة متقدرة
ولا يتصور تدرج وتعاقب في اقليم الثابت الحق اصلا ولا
في الاضافات المحضة فهذا البيان وثيق البنيان في الجاعلية التي
هي من المراتب المتقدمة على ذات المجعول وفي الجاعلية الاضافية
المتأخرة بالذات عن الشيء سواء عليها اكانت هي

من الاضافات العقلية فالحق على ما قد ذهب اليه كثير مما
السالفون ان من الاوصاف ما هي موجودة في الاعيان
ثابتة كالفوقية للسماء والابوة لزيد واضافة النبات الى ما يطلبه
من الغذاء مثلا لان من المستبين ان السماء في نفسها
فوق الارض والارض تحتها ادركتا او لم تدركا وزيد في حد
ابو عمرو وعمرو ابنه عقلا او لم يعقلا والنبات في حد
يطلب الغذاء لحظا او لم يلحظا ولا محة مع الطلب اضافة ما
وبالجملة هذه الاحكام صادقة بحسب الاعيان الخارجية فلا بد ان
يكون بازائها امور في الاعيان فتلك الامور هي الاضافات
الوجودية وكذلك حكم الجاعلية والمجعولية الاضافيتين المعقولتين
اذا ما كانتا بحسب الاعيان الخارجية والاضافة الوجودية العينية
هي العرض الموجود الذي حده انه بحسب نفسه في جوهر ذاته
بحيث اذا ما عقل كان معقول الماهية بالقياس الى غيره
فذلك المعنى الموجود الذي هو في حد نفسه بهذه الحيثية هو المضاف
بذاته في الوجود واما القول بالقياس فانما يحدث في العقل
ويكون ذلك هو الاضافة العقلية واذن فكما الفوقية معنى موجود

في السماء والابوة معنى موجود في الاب فكذلك الجاعلية معنى
موجود في الجاعل فاما الذين يضاجروننا في وجود المضافات الحقة
في الخارج ويظنون ان وضع السماء في الخارج بالنسبة الى الارض
هو الذي بازائها فوقيتها الموجودة في العقل المشعر
من وضعها الخارجي وتلك هي الاضافة المضاف فانهم لكانهم
ليسوا يشعرون الفرقان بين مصححات الحكم وشرائطه وبين مطابقه
وما في ازائه ولا يعقلون ان شيئا من الامور المتباينة المهية لا يكون
مطابق الحكم باخر منها وما في ازائه وان صح ان يكون من
مصححاته وشرائطه وان الوضع والمضاف لمن المهيات
المتخالفة والمقولات المتباينة محاققة   فان
تشوقت للاشارة بان الحكماء الالهيين قد حققوا التقدم
بالعلية وحصلوا انه تقدم بالذات في قياس وجوب الوجود
وحصوله مع معية بالوجود بالفعل اما في الزمان او في الدهر
فالمتقدم بالعلية هو احد المعين بالوجود في الزمان او
لا في الزمان الذي لا اخر معه وبه اذ منه يصل اليه حصول الوجود
الذي هو لها بالفعل البتة والمتاخر بالمعلولية هو احدهما

علة المعلول

الذی الآخر معه لا به اذ لیس منه یصل الیه حصول الوجود
بالفعل بل ان ذلک له اما من تلقاء نفسه او من شیء
ثالث فالفقهی لا یجوز ان یکون متقدما بالعلیة الا و یکون
معه ای الذی یصح ان یکون متاخرا بالمعلولیة منه وقد
نطق بذلک ونهض باثباته الشفاء والافق المبین و
والایماضات والتشریقات وغیرها من الکتب التی
فی مرتبتها والتقدم بالعلیة هو تقدم الجاعل التام
ومن المتبین ان القیوم الواجب بالذات جل ذکره
هو الجاعل التام للجائز الاول وللنظام الجملی لزمر الجائزات
لا محة فکیف تصح له التقدم السرمدی علی جملة ما سواه
فی الوجود وتوشناطر تفکیک الی الحق وردعناک عن الزیغ
عن السبیل بان البرهان قد قضی قضاء فصلا ان الامکان
من المراتب المعتبرة فی جنبة المعلول المنزوع عنها
عند ما ینظر فی استناده الی العلة وانما افاضة الجاعل
التام علی طباع منه المجعول ملأ قوة قبول جوهره فالجاعل
الملأ بالکسر اسم ما یأخذه الاناء اذا امتلأ التام المتقدم

بالعلیة

بالعلیة انما لابد وان یکون معه المجعول المتاخر بالمعلولیة
معیته لا بایا باطباع جوهره وتبعها مقدرة منته واما ان یکون
معه معیته لا تجایها قوة طباعه ومنته ذاته فالکیف بمنه
وقد نطق بذلک الشفاء ونهض باثباته الشفاء والتعلیقات و
والافق المبین وخلسة الملکوت والایماضات والتشریقات
وما فی مرتبتها من الکتب فاذ قد بزغ ان من لوازم المهیة
للجائزات طرا وهی جملة الحوادث الدهریة ان لا یکون
لها دخول فی الوجود الا اذا ما کان ذلک بعد العدم الصریح
البتة بعدیة دهریة اذ منته طباع الجواز قاصرة عن قبول الازلیة
السرمدیة کما الکون بعد العدم بعدیة فی الدهر وبعدیة فی الزمان
من لوازم المهیة للحوادث الکونیة من اقتضاء جواهرها لا من
صنع الفاعل وکما کون الایس بعد اللیس بعدیة بالذات من
لوازم المهیة للحوادث الذاتیة من تلقاء انفسها لا من اقتضاء
الجاعل فقد استتب اذن ان التقدم بالعلیة الذی هو منته
ذات الجاعل الموجب التام والتاخر بالمعلولیة الذی هو
شاکلة ذات المجعول الواجبة لیسا بصیادمان القبیلة

العريجة الغير المتكلم للمتقدم والتخلف الصريح الغير المتكلم من جه
حيثما ذلك من قبل استحقاق ذات المتأخر الفايض
لا من تلقاء ضنانة المتقدم المفيض او عدم استتمام شرائط
الافاضة فهذا التخلف الصريح في متن الواقع شقيقه في انه
من قبل استحقاق طباع جوهر المجعول لا من تلقاء ضنانة
من الجاعل او رهانه بشيء من منتظرات الجعل تخلف المعلول
عن مرتبه ذات علته التامة فان له في تلك المرتبة العدم
بمعنى السلب لا بمعنى العدول مع تمام العلة واستتمام
حصول المنتظرات باسرها وانما ذلك من قبل استحقاق
طباع جوهر المعلول لا غير وكذلك ليسية ولا وجوده في
مرتبه نفس ذاته الواقعة في الايس بالفعل من تلقاء جعل الجاعل و
وتاتيه اياه وذلك بحسب ماله الحدوث الذاتي باستحقاق
جوهره وطباع ذاته هذه سبيل ادعوا الى الله على بصيرة انا
ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين
وان ازعج سرك التشكك فقلت اليس التقدم السرمدي من
صفات الجاعل الحق وشؤونه واذا ما صنع الحوادث

نقوالام

في الدهر واخرجها من القوة المطلقة الى الفعل الدهري
انقلب لا محالة تقدمه السرمدي الى المعية الدهرية لوقوع وجود
المتأخرات في الدهر في حيز عدمها الدهري السابق بدلا
عنه فقد لزم التبدل في صفاته سبحانه وتخلعه سبحانه من صفة
قد كانت له ولا محيص عن ذلك سواء استوعب الحدوث
عوالم الجائزات اولم يستوعبها جميعا فنقول ذلك للحق وشاكلتها
ان الصفات الاضافية ولا سيما الاضافات المحضة لا
يكون لها حصول الا عند حصول حاشيتي الاضافة المتضايفين جميعا
بالفعل فالمتقدم لا يكون له اتصاف بالتقدم الا اذا اوجد موجود
والمتأخر معا اما في الاعيان او في العقل فاذن اذا ما دخلت الجائزات
في الوجود الدهري صح لها اذا بالقياس الى فاعلها السرمدي
التأخر الدهري والمعية الدهرية جميعا اما التأخر فبحسب عدمها
من قبل واما المعية فبحسب وجودها من تلقاء افاضته واما كونه سبحانه في
وعاء الحصول اياها كما يتعالى القيوم الواجب بالذات
وعلاه عن الزمان والزمانيات فكذلك يتعالى عن الدهر
والدهريات فهو المستوي على العرش السرمد فوق الزمان والدهر

فی افق الزمان محیطة به والسرمد فی افق وعاء الدهر ومحیط به
وافق الزمان کمعلول لوعاء الدهر ووعاء الدهر کمعلول
لعرش السرمد وقد الحق حصر المجعولات طرا فی مبدعاتها وکائناتها
معا بالقیاس الی اخراجه سبحانه ایاها من حوف اللیس المطلق الی صرحة
الایس الصریح بالفعل فی الدفعة الواحدة الدهریة فی مراتب مترتبة
عقلیة لا مدرجات وجودیة مترتبة المبدعات جمیعا ففی
تمن الوجود مطلقا واما الکائنات باسرها ففی الازمنة و
والآنات کلا منها بعینه فی وقته بخصوصه فالمرة الواحدة الدهریة
بالنسبة الی الکائنات هی بعینها المرات الکثیرة الزمانیة لا
الی ما نهایة فاما هؤلاء المشترکة ضربا ما من الاشراک فیجعلون للمبدعات
کافة الدفعة الواحدة السرمدیة فی مراتب عقلیة مترتبة وللکائنات
باسرها الدفعة الواحدة الدهریة المتضمنة فیها بعینها المرات
الزمانیة التی هی الی ما لا نهایة او الا ما نهایة ولذلک کلمات
فی بطاطافوسیقی واثولوجیا وفی الشفاء والتعلیقات وفی
مکافوتهاس کتبهم توصیة انما الحکمة شداها ولحمتها نقض غشاوة الوهم
ورفض کورة الطبیعة والاستضاءة باضواء عالم القدس ومن البیت

تمک شاکلته فهو فی سبیل العلم کالاکمه فی سیاحة الارض او
کالزمن ضرب ان یکون فخاه وهؤلاء الحکارون ولو الجبلات المؤتفکة
شکیمتهم فی مذهب الجدول غیر شکیم آبائهم فی فن المجادلة من الاولین
واسلافهم فی صناعة المماراة من الاقدمین فهؤلاء یرقصون
علی صنج الوهم ویعضون بنوح الظن فایاکم الی العقل و
حزب الیقین والاکثار من مخاطبتهم ومخالطتهم فعاکم قد اعدائکم
منهم بعض الطباع وانتم لا تشعرون فان للنفوس حرصا بکما للابدان
وللقلوب وضی کما للعیان وانی وان کنت بفضل الله علی
ورحمته لا اوجس فی نفسی خیفة ان حکمة استخفها وعرفة اشبهها
ثعلب عرضة لمخالب وهام المفسدین ولو اجتمعت لها امم المراء
المبطلون من کل فان وحی ومنظر الی یوم الدین لکن الحجج والبراهین
وان کانت ارسی فی العقول من الجبال الرواسی فی الارض
الا انها اذا ما تنا وشتها النفوس بسمع الاستکبار
کان الشک الیها اسرع ذهابا من الماء الی الحد ورتم والذی
نواصی العقول بیده وفی قدرته ووجوه الذوات بمم
مجده وتجاه سلطانه ان اولئک لاقوام الذی مبلغهم من العلم

ونصيبهم من العقل ان يشركوا بالفاطر الواجب الحق في السرمدية
شطرا من مفطوراته الجائزة اولات الذوات الهالكة والمهيات
الباطلة الذات ليستبيحوا على القدوس الثابت الوجود ثباتا
بحتا وقدوسية حقة نفذ حكم الاستبداد الزماني الذي هو افق العالم
التغير والتجدد فيستحلوا ان يتوهم ان زمانا من الازمنة مما يصحبه
من الحوادث اشد تاخرا لكلم السيال بالقياس اليه من زمان
تاخر قبله انما مغلب عقولهم ومثوى قرائحهم من التنائي
والسقوط عن الافق الاستواء الى العلم والحكمة في حضيض
تستعين درجة اشعارية اما من درجات الضلالة واما من درجات
الجهالة واستعاذة من الشقاوة والغواية بالله رب العالمين

ان العلم

انما اختفاء مهيته من شدة وضوحها وكان العقل اذا ما تضرع
بلبته لكنه جوهره قضى ان ليس مطلق حقيقته المرسلة الا كون الشيء
الموجود وجوده بالفعل لشيء موجود بالفعل بالظهور لديه المشتمل
هي مديه اياه بجوهر هويته الموجودة بعينها واما صورة منها
مساوية اياها في نفس المهية منطبعة في ذاته والاول هو العلم

بهويته الحضوري والشيء الحاضر المشرق يحب ذاته في جوهرها
ووجوده في نفسه المعلوم وتحب مضايفه ذاته بالقياس
رابطية وجوده عنه الصورة العلمية والثاني هو العلم الصوري
الحصولي والصورة الحاصلة بالانطباع بماهي شيء جوهر ذاتها
في حصول نفسها هي المعلوم بالذات المنكشف بالحقيقة وبماهي
منطبعة في جوهر ذلك الموجود بالفعل مضافة الذات والهوية
اليه بالحصول الانطباعي فيه هي العلم بمعنى الصورة العلمية والمعلوم
بمعنى المتعلق للعلم المخلوط به وانما العلم الحق على الاطلاق
نفس وجودها الانطباعي المتعلق بها وهو الذي هو حال الجوهر
المنطبعة هي في ذاته ومعبر عنه بالحالة الادراكية للنفس واما الشيء ذو الصورة
فليس المعلوم بالحقيقة وانما له المعلومية بالعرض للعلاقة
المصححة للاثبات انما التقسيم الى التصور
والتصديق للعلم الانطباعي واما العلم الحضوري فمقدس
عن ذلك كله ثم انما المقسم منه العلم بالمعنى الاخير والصورة
العلمية ليست تصورا او التصديق بل هي المتصورة او المصدق
بها وهي المعني بالعلم عند ما يحكم باتحاد العلم والمعلوم بالذات

ولا يخفى ظاجوهريات الحقيقة في انحاء الوجود وظروفه وادعيته
كلها ثابتة والتصور والتصديق مخالفا الحقيقة للمتصورات
والمصدقات بها من الهيآت والنوعان مختلفان من التمثل
الذهني وحالتان ادراكيتان للنفس العاقلة متباينتان بالحقيقة النوعية
واذا ما تصور كنه المصدقات فانما تحمل التصديق على المتصور
منه بالحمل الاولي لا بالحمل الشايع كما اذا تصور كنه مفهوم الجزئي
مثلا وليس التصور الا لحاظ صرف نفس الشيء المبسط المنطبعة
في الذهن لا بما هي منطبعة فيه ولا بما له حيثية او لاحقية وحصول او لا حصول
في نفس الامر او في الاعيان او في لحاظ ما من اللحاظات بخصوصه
اصلا بل انما بساطتها الساذجة على الارسال المطلق لحاظ مثلا
على خلاف سنة التصديق فلذلك كانت العلوم التصورية بما هي
علوم تصورية لا تمشي فيها مطابقة ولا لا مطابقة على ان تعتبر
من الملكات ولم يكد يستتبع ان يكون ادراك تصوري بحسب ادراكا
تصديقيا اصلا وانما ذلك كله المحاورات العلوم التصورية من العلوم
التصديقية والاحكام الاذعانية اذ قد بان ان انما
المعلوم بالحقيقة في العلوم الارتسامية الصورة التي في الذهن فاذا

ما علم الشيء بوجه من وجوهه كان انما المعلوم على الحقيقة ذلك الوجه
بجنبه والتمادي الامر الى لا نهاية ولم يحصل هناك علم على الحقيقة
ابدا فلم يمكن تحصيل علم مطلق اذ ما لم يكن بالذات لم يكن ما
بالعرض ثمة فاذن ليس افتراق العلم بالشيء بالوجه عن العلم
بوجه الشيء الا بضرب من الاعتبار وليس المعلوم بالحقيقة
في الصورتين الا كنه الوجه الا انه ربما كان كنه شيء ما وجها لشيء
آخر منطبقا عليه فاذا اعتبر بما له صلوح الانطباق عليه كما في
عقد الوضع في موضوعات الحاصرات من العقود قيل ان
معلوميته انما بالذات اي وجوده في الذهن حقيقة معلوميته
ذلك بالعرض كما وجود ذلك في الخارج بالذات موجوديته ذا
في الخارج بالعرض فالوجه وذو الوجه متعاكسان في ذلك
بحسب الوجودين فاذن قد استبان انه لا علم بالذات الا بالكنه و
لا معلوم على الحقيقة الا الكنه والعلم بالشيء بالكنه لا يصح الا بالعلل
الجوهرية الحاطة بالكنه واما الطبايع الجوهرية فانها وان كانت
افرادها بالذات عرضيات بالقياس اليها والحكم الكلي
عليها على الاحاطة والاستيعاب انما سرايته الى الافراد

بخصوصيات ما بالعرض لا بالذات لكن الاحكام والخواص
التي هي لها بالذات فانها لا محالة للافراد ايضا بالذات لا
بالعرض بالضرورة العقلية وان لم يكن كونها للافراد بالذات
الا من تلقاء تلك الطبايع ومن جهة ما هي داخلة في جوهر ذواتها وقوام
حقيقتها لا بحسب الخصوصيات ومن جهتها بل ان مطلق الخصوصية
بما هي الخصوصية ملغاة الاعتبار في ذلك الحكم وفي تصحيحه الا بالعرض
من جهة المجاورة   اما عندك من المستبينات ان
الصور العلمية المنطبعة هي المعلوم بالذات معلومة بالعلم
الشي وفي الحضور لا محالة اذ هي معلومة بنفس هوياتها بعينها لا بصورة
اخرى منها مساويتها في الماهية وانما المعلوم بالعلم الصوري
الحصولي الشي ذو الصورة وليس هو الا معلوما بالعرض فاذن
كما قد استبان ان لا علم بالذات الا بالكنه ولا معلوم بالحقيقة
الا نفس الكنه فقد انصرح القضاء ان لا علم بالذات الا العلم
الحضوري ولا معلوم بالحقيقة الا الحاضر بنفس الذات وبجوهر الهوية
فعساك تكون قد استبنت ان المعقولية مطلقا
في العلم الحضوري والعقل الانطباعي هي كون الشي وجوده بعينه هو

للوجود

للوجود المفارق الذات اذ هو الموجود بالفعل الذي وجوده
بالفعل المتبرئة عن القوة بخلاف الهيولى والهيولاني اذ الوجود
هناك الفعل مضمنة فيه القوة والوجود بالفعل لها على طباع القوة
وان العاقلية مطلقا هي كون الموجود المفارق الذات له وجود
الشي بعينه وانما وجود المعقول معقول في نفسه هو بعينه وجوده
لعاقله وانما وجوده لعاقله هو بعينه عقله اياه وكذلك المحسوس
بما هو محسوس انما وجوده في نفسه هو بعينه وجوده للجوهر الحاس و
وجوده للجوهر الحاس هو بعينه معقولة لذاته وعاقليته اياها ولكن
سبيل لا اخر مطلق العلم ليس الا الوجود للعالم ولا صاد
عن المعقولية الا الهيولى وعلائقها اذ هي المستوجبة كون ما
يحل فيها من الصور والاعراض اشخاصا ذوات اوضاع
فاذا اخذت هي وجميع ما يحل فيها بما هي كذلك لم يكن منها معقولا و
اذا جردت من اللواحق المشخصة عادت باسرها معقولات
والميزان في تصحيح العاقلية كون الشي قائما بالذات
بعد تجرده التام في ذاته لا بعمل عامل فاذن فالذي ذاته له فهو
عقل ذاته ومعقول ذاته فيكون في ذاته بما هي متقررة موجودة لنفسها

عقلا وعاقلا ومعقولا فوجوده هو بعينه الصورة العقلية
من ذاته لذاته فقد استبان ان الجوهر المفارق القائم
بذاته مدرك ذاته ادراكا عقليا وادراكه ذاته ليس يزيد على
وجوده وانما يزيد على جهته اذ جهته وراء ذاته
الكيت مراتب الادراكات الثلث او الاربع التي هي
من سبيل الحواس الخمس الجسمانية الدائرة ومن سبيل الحاسة الانسانية
العاقلة الباقية مترتبة في التجريد ففي الاحساس تجريد ما عن
عين المادة الخارجية على اشتراط حضورها بعينها من حيث
علاقة وضعية بينها وبين حامل القوة الحاسة وتغشيان غواشي
غريبة عن المهية اياها وكون المدرك بها الصورة جزئية مغمورة
في تلك الغواشي الكائنة واللواحق المشخصة وقد يكون
النفس قدسية الجبلية متوكدة الاتصال بعالم الملكوت
فتتمثل لها الصورة المحسوسة منطبعة في قوتها الحاسة من باطن
ومن تلقاء واهب الصور باذن الله سبحانه لا بحضور مادة
خارجية وفي التخيل تجريد آخر عن تلك العلاقة الوضعية بالنسبة
الى المادة الخارجية اذ تكون الصورة المكنونة تلك الغواشي

واللواحق

واللواحق بعينها متمثلة في الخيال مع غيبوبة حاملها عن الحس
وفي التوهم تجريد آخر في المدرك اذ مدركات الوهم معان
غير محسوسة متخصصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة ولكن
على اشتراط باقتران الصورة الجزئية المتمثلة المحسوسة
لان الوهم لا يكون مدركا بانفراده بل انما يدرك ما يدركه
مشاركة من الخيال وذلك تخصص مدركه وتصييره جزئيا
وفي التعقل التجرد التام بنزع الغواشي والكوانف و
اخذ جوهر المهية المنفوضة عن شوائب اللواحق السائرة
والعوارض الغشائية فاذن كلما كان استتمام العاقلية و
المعقولية باستتمام التجريد والتجرد اشد واقوى
كانت العاقلية والمعقولية اتم واسبغ
أما عندك من اليقينيات ان لنا قوة نعقل بها ونعقل
هذه القوة اما ان تكون هي هذه فيكون هي نفسها
عاقلة ذاتها ومعقولة ذاتها او قوة اخرى فيكون لنا
قوتان عاقلتان قوة نعقل بها الاشياء وقوة بها
نعقل هذه القوة ثم يتمادى الامر الى لا نهاية فتكون فينا

كلما كان

قوى بلا نهاية بالفعل عاقلات فاذن لا محيد من ان القوة
العاقلة التي تعقل الاشياء هي بالنسبة الى نفسها
عقل وعاقلة ومعقولة   اذا كان الشي اذا
ما جرده العقل تجريدا تاما صار بصورته المجردة القائمة
في محلها المفارق علم المحل ومعقوله فما ظنك به اذا
ما تجرد بنفسه وقام بذاته كيف لا يتأكد فيه شان المعقولية
حتى يكون عقل نفسه ومعقول نفسه على الجهة المؤكدة بل
ان الصورة المحسوسة لو قامت بذاتها بما هي تلك الصورة
كيف يظن بها انها لا يكون حاسة لنفسها ومحسوسة لنفسها
فانها ما لم تتجرد بنفسها ليست هي المحسوسة اما ينفك ان
الحرارة التي هي حارية النار ما دامت قائمة الوجود
فيها اذا تجردت وقامت بنفسها لا ينسلخ عن كونها
حرارة ومبدأ الاستحالة السخونة بل يكون حارة بنفسها
وحرارة لذاتها وموجبة للسخونة في غيرها وكذلك
الضوء الباعث للشمس اذا ما دامت قائما بنفسه
لا ينسلخ عن حقيقة الضوئية بل يستوي ذاته بمحض حقيقة ضوء

لذاته

لذاته ومضيئا بنفسه   القدوس الحق جل ذكره
في اقصى التقدس والتجرد اذ هو وجود بحت قائم
بذاته متقدس عن المهية فضلا عن المواد والعهد وسائر
ما يجعل المهية بحال زائدة فهو لا محالة ظاهر لذاته اذ ذاته
غير محتجبة عن ذاته فهو عاقل ذاته ومعقول ذاته وعقل
ذاته ومعقول ذاته وعقل ذاته واذا ذاته هو بعينه نفس مرتبة
مهية وهو على عرش اعلى مراتب التجرد والتقدس
فعلمه بذاته كما ليس هو وراء وجوده فكذلك ليس
هو وراء مرتبة مهيته ونفس مهيته اكمل العلوم وابهاها
نورية وتقدسا وفوق الكمال والتمام مراتب بلا
نهاية وليس للعقول المفارقة في شيء من ذلك من حظ نصيب
ومن سلك آخر ان العلم كمال مطلق ليس
بل جهة للتقرر والوجود بما هو تقرر ووجود غير متخلل
في كماليته قيد وقيد وحيث وحيث حتى يكون يوجب تحتما
او تكثرا بالفعل او تركبا في لحاظ العقل او اثنينية ما بجهة
من الجهات ولو بتجليه بتحليل الى حيثية وحيثية واعتبار و

واعتبار وما كمالية على الاطلاق من كل جهة فهو غير ممتنع
على نفس ذات الموجود الحق ذاته وكل ما لا يمتنع عليه فانه
يجب لذاته في مرتبة نفس الحقيقة اذ لا جهة جوازية في الحقيقة
الربوبية بل الجواز العام هناك وجوب صرف بالذات
على الاطلاق فاذن قد وجب ان يكون العلم وكذلك
الكمالات التي هي مضاهية في الكمالية على الاطلاق عين
النفس الحقيقية الحقة الواجبية ومن سبيل آخر
مستبين فيما قد سلف ان القيوم الحق هو واهب العلوم
وصانع العلماء ولا يهب الكمال القاصر عنه ومن كمال
ما من الكمالات ليس له في مرتبة ذاته فهو قاصر عنه وبالجملة
كما الموجودات تنتهي لا محة الى وجود صرف واجب بذاته
هو وجود بنفسه لا وجود شيء موجود ولا وجود يجوز
بذاته لشيء لو لا وجود يجب بذاته لذاته شرح ذاته انه
يجب لا انه ما يجب فكذلك العلوم لا محة تنتهي الى
علم محض واجب بذاته هو علم بنفسه لا علم شيء عالم ولا
علم يجوز بذاته لشيء لولا علم يجب بذاته لذاته شرح ذاته

انه يعلم لا انه ما يعلم وفوق كل ذي علم عليم وكذلك
سبيل القول في الارادة والقدرة والحيوة
وسائر كمالات الوجود وهم فان اعترك
الوهم بالتشكيك فطنت ان العالمية والمعلومية اعتباران
متغايران ضرورة ان حصول الشيء للشيء واضافة الشيء
الى الشيء يستوجب تغاير الشيئين ولو بالاعتبار كما
ايجاد الشيء من الشيء فيلزم تكثر الحيثية التقييدية بالذات في
الاحدية فلا تستنكرنها اقرارنا كل بأذن الله سبحانه ان
مطلق العالمية اعتبار الموجود المفارق بما ان له هوية
شيء اعم من ان هو هو او آخر غيره ومطلق المعلومية اعتبار
الشيء بما ان هوية لموجود مفارق سواء عليه اهو هو او آخر
غيره فليس نفس كون المفارق عاقلا ومعقولا يوجب
اثنينية ما لا في الذات ولا في الاعتبار اذ
ليس هناك الا اعتبار ان نفس هوية مجردة لذاتها
المجردة وهو العاقلية وان هوية مجردة لنفسها وهو
المعقولية فانما في تحصيل ذلك تقديم وتاخير في الترتيب التعبير

والذات واحدة والاعتبار الكم واحد والغرض المحصل
شيء واحد بلا كثرة ولا قسمة اصلا وما من الموجود المفارق الذات
بازاء اسم العاقل واعتبار العاقلية هو بعينه ما هو بازاء
اسم المعقول واعتبار المعقولية وبالجملة اعتبار عاقلية الشيء
لذاته هو بعينه اعتبار معقوليته لذاته وانما التعبير عن ذات واحدة
في حيثية واحدة هي الوجود وهوية الموجود وهو النفس فانها
المفارقة الموجودة بالفعل لذاتها لا للهيولى ولا لمحل اصلا
ذواتها اذ اما قوليس منها ومن ذوات العاقلة المعقولات
هي مغايرة ما صودفت تلك الحيثية بعينها مستحقة الهوية
لا يسمى العاقل والمعقول ولا اسم العقل ايضا لما لها في نفسها من
تلك الحيثية وحدها ما للذوات العاقلة وما للحقائق المعقولة
وما للنفس العاقلية وما للنفس المعقولية جميعا فهي بما يكون وجود
هويتها لا لمادة تعقل وبما ان انها المجردة القائمة بذاتها
لها هويتها الموجودة عاقلة وبما ان هويتها الموجودة لذاتها
المجردة القائمة بذاتها معقولة ومعنى القيام بالذات هو
قيام الذات بالفعل لا بالغير اذ لا يعقل قيام الشيء بذاته

حقيقة

حقيقة لا مجرد سلب القيام بالغير اذ ذلك لا يأتي الصدق
على المعدوم بما هو معدوم وليس للقيام اصلا فضلا عن القيام
بالذات فاذن انما المغايرة المستدعاة لطباع الاضافة
هناك فيما اليه المقايسة المصححة لتكثر التسمية واطلاق الاسمين
اعني الذاتين العاقلة والمعقولة المتغايرتين لا في الذات الواحدة
المنطلق عليها اسمان بالاستحقاق عند المقايسة فاما ايجاد الشيء
من الشيء فلا يكاد يتصور الا بتغاير الشيئين البتة لافتقار ذلك
افتقار الموجد الى الموجد وتقدم الموجد على الموجد بالذات
فاذن انما العاقلية والمعقولية مسدا الاستيجاب تكثر الحيثية
في الموجود المفارق الجائز الذات من جهة التغاير بين مهيته و
وجوده وكون العاقلية والمعقولية عين الوجود المجرد القائم لا في
محل لا من جهة انما اعتبار ان يتغاير البتة والجوهر المفارق
الذات كما تجوهره وتأنيته اي مهيته وذاته ووجوده من تلقاء
الجاعل فكذلك عاقليته بالفعل لذاته ولجاعله ولاي شيء كان
واما القدوس الحق فاذ هو نور متقدس ووجود متمحض فهو علم محض
بذاته وبكل شيء ولا يلزم فيه كثرة اعتبار من جهة العلم

لا بحسب العالمية والمعلولية ولا بحسب الوجود والمهية

اذا انت صدقت ان نفس ذات المعلول

ظل ذات علته التامة الموجبة اياها المنبعثة هي عنها انبعاثاً

اوليا حتما ايسر لك ان تصدق انه مهما عقل السبب الموجب التام

من كنه الحيثية التي بها السببية الايجابية التامة فقد عقل لامحة

كنه مسببه المنبعث عنه انبعاثا اوليا بانيته ومهيته عقلا تاما فانه

بانيته ومهيته من لوازمه الاولية فكل من لا تحتجب عن علمه الجاعل التام

المجعول بما هو جاعله التام الموجب اياه اى بكنهه وبعقله

من حيث كنه الحيثية التي منبعث عنها جوهر ذات المجعول و

وجوده انبعاثا اوليا فلامحة لا يعزب عنه ذلك المجعول لا

بانيته ولا بمهيته بل انه بكنهه ويعقله من جميع الجهات عقلا تاما

فلذلك كان اتم العلوم بذي السبب هو العلم به من تلقاء العلم

باسبابه المتأدية اليه من الحيثية التي عليها بنفسها تترتب

المتأدية وكان كون الشيء مدركا لعلته افضل من كونه مدركا

لمعلوله او بما هو شقيقه في المعلولية لعلته

ان العلم منه فعلي يفيد وجود المعلوم ومنه انفعالي مستفاد

من وجوده ومنه خارج عن القبيلين فالاول كما اذا كان

في العلوم الحصولية الصورية ذو الصورة المتأصل بالوجود

في الاعيان المعلوم بالقصد الثاني مسبوق الحصول بصورته العلمية

الظلية الوجود المعلومة بالذات وبالقصد الاول المنبعث الذات

عنها المترتب الوجود عليها كما بالنسبة الى الصورة الصناعية

السابقة او لا الى ذهن من يصنع شيئا مصنوعا وكما في العلوم

الشروقية الحضورية فاذا ما كان العلم بالهوية العينية مثلا

بنفسها وبجوهرها بعينها من جهة العلم بسببها الوحداني التام

وبجملة اسبابها المترتبة المتأدية اليه والثاني ما اذا كانت

الصورة العلمية المعلومة بالقصد الاول مستفادة الحصول

من جوهر الهوية المتأصلة العينية المعلومة بالعرض كما علمنا بالسماء

مثلا اى بالموجودات التي ليست بصنعنا وهو منحط في درجات

الفضل والتمام عن العلم الفعلي لامحة والقبيلان مع المعلوم

العيني على التطابق بحسب المهية وربما يقال المعلوم مطلقا

هو الاصل في سنة التطابق والمحكي عنه لكونه المتأصل بالوجود

ان كان قد يكون من حيث وجوده المتأصل متأخرا متأخرا بالذات

فقط او بالزمان ايضا والثالث الخارج عن القبيلين ما اذا
كان جوهر المعلوم الموجود وذاته المتقررة العينية هو بعينه
صورته العلمية ولا صورة له في العلم وراء هويته في نفسه بل نفس العلم
نفس هويته العينية من سبيل العلم باسبابها المتأدية اليها كا
علم الذوات العاقلة بانفسها الذي لا يعقل فيه فعل ولا انفعال
والعلم تقع على الثلثة يقع على الثلثة بالاشتراك ثم كل يختلف
الموضوعات التشكيك انما النظر في كتاب
الاشارات من قسمة اخرى لكل واحد من قسمي العلوم الانطباعية
الفعلي والانفعالي بهذه العبارة كل واحد من الوجهين قد
يجوز ان يحصل من سبب عقلي متصور لموجود التصور في الاعيان
او غير موجود بها بعد في جوهر على قابل للصور المعقولة ويجوز
ان يكون للجوهر العقلي من ذاته لا من غيره ولولا ذلك لذهبت
العقول المفارقة الى غير النهاية من جهة ان علوم العقول
فاطبة باسرها من تلقاء المفيض الحق جل سلطانه على ما
قد بين في تلك التعليقات فالعقل الاول لم يكن تصور
سبب عقلي له ولعلومه الا انه سبب التام من كل جهة من الاسباب

على الاطلاق من غير سبب وايضا من جهة انه انما المعتبر
في كون العلوم فعلية او انفعالية القبلية لذات او البعدية
بالذات وسواء في ذلك اكانت هناك قبلية او بعدية
افتراقية في الوجود بالفعل ام لم يكن فاما ما اورده الشارح
المحصل بهذه العبارة واعلم ان في وجود الصور المعقولة
في ذات العاقل من ذاته نظرا لان الفاعل وفي وجود الانفعاليات
منها ايضا نظر آخر لان العقل بالقوة لا يخرج الى الفعل من
غير مخرج خارجي كما مر في النمط الثالث فانه ليس مما سبق
الى سبيل بعد تحصيل معاني الفاعل والقابل الثلثة و
بعد تحصيل الفرق بين ما بالقوة بحسب الوجود بالفعل في الاعيان
وبين العقل بالقوة بحسب مرتبة نفس المهية
استدراكا على الشيخ قد كنت علمناك من قبل ان كل ما هو كمال
مطلق الموجود بما هو الوجود فان سنخ الوجود في ذاته
يمتنع ان يكون من لوازم المهية لموجود تام اذ لا يجب الوجود
ولا كمال الوجود من شيء قاصر عنه وكل من ليس الوجود وكمال الوجود
عن مرتبة مهيته فهو القاصر عنه وسواء في الامتناع اكانت المهية

والاستیهاب من الشیٔ ولنفس ذاته ام من الشی وشیٔ اخر
مباین لذات لذاته فاذن لیس یخلو فی حکم العقل ای موجود کان
من لامحة اما ان یکون الموجود عن مرتبة ذاته بذاته او مفاضا
علی ذاته هو هو بالها من تلقاء مفیض واهب هو غیر ذاته و
کذلک القول فی ای من کان ذا کمال مطلق للوجود فاذن عقل
کل عقل لذاته ولما عدا ذاته بالفعل لیس یتصحح ان یکون هو من
لوازم المهیة لذاته بل یجب به ان یکون مفاضا علی جوهره
هو هو بالذاته بل یجب به ان یکون مفاضا علی جوهره هو هو بالکن
من تلقاء مفیض جوهر ذاته وواهب نفس وجوده وایضا من سبیل
اخر اما ادریناک ان العقل بالفعل بل العلم مطلقا انما حقیقته
وجود شیٔ بالفعل من الموجود بالفعل لیس ذاته لما ذاته ولا فی
محل اصلا فما وجوده بالفعل من غیر لامن ذاته فعقله بالفعل ایضا
لامن ذاته بل کذلک الغیر تبد بالجملة انما ینبوع العلوم باسرها
من منبع الوجودات باسرها وینبوع الکمالات باسرها من منبع
الذوات باسرها وکل ذات فانها ظل الذات الحقة وکل
وجود فانه ظل الوجود الحق وکل علم فانه ظل العلم الحق وکل نور

فانه ظل النور الحق فهو تقدس سلطانه ذات الذوات وحقیقة الحقائق
ووجود الوجودات وعلم العلوم ونور الانوار وفی
جعل المرآة للذات الجوازیة تحجب نفسها نصیبا من افادة الوجود
وافاضة العلم آیة منه علی سخافة عقله وشناعة حمقه اذا ما لم یکن الیسر
صفر الکف من الغریزة العقلیة فارغ الفؤاد من الحیلة القدسیة
فاذن انما الذی من لوازم المهیة للعقول الفعالة هو کونها فی انفسها
بحیث انها من حیث ما یستحق الوجود بالفعل یستحق العقل بالفعل
انضلبر انها عن مخالطة طباع ما بالقوة ولیس العقل بالفعل لها من
تلقاء انفسها کما الزوجیة للاربعة اذ انما افاضة الوجود بالفعل
مطلقا فی الاعیان وفی الاذهان اثرة الوجود الحق والمفیض
المطلق تعاظم کبریائه الست قد آنست ان القیوم
الحق هو الجاعل التام بنفس ذاته لنظام الخیر فی عوالم التقرر
النظام الجملی للمتقررات بقضها وقضیضها المتعین الشخصیة من
تلقاء ذاته بذاته ولا ثم اجزاء النظام الشخصی حریة واقربها منه
مرتبة المتحصص الذات العقلیة المتعین الهویة الشخصیة من
تلقاء ذاته الاحدیة البحتة ثم لما یتلوه فی المرتبة علی الترتیب

الترتب المتنازل طولا وعرضا فنظام الخير واجزاؤه لوازم الذات
الاحدية ولوازم لوازمها على الترتب السببي والمسببي المتدرج في
في التنازل الى اقصى الوجود والنظام الانس بما
تحفظ اجزاؤه وهي اعداد الوجود من حيث طباع الجواز سلسلة
عرضية متساوية الآحاد في الافتقار والاستناد الى الذات
الاحدية الواجبة بالذات وبالقصد الاول من بدو الامر
على سُنّة واحدة وبما تحفظه من خصوصيات الحقائق
وتعينات الهويات سلسلة طولية مترتبة بعضها كالكليات
على بعضها كالابداعيات متشبهة الترتب الى الواحد الحق
مختلفة مراتب الفاقة اليه سبحانه عدة وشدة على حسب
اختلاف مراتبها في الترتب وان القدوس الحي العليم
ذاته الاحدية اتم العلوم واقدسها والاعلى من مناسبات
ان يقاس والاجل من ان يوصف فاذن من المحقوق بك ان تؤمن
انه عز مجده يعلم الكل ما بعد ذاته وهو سائر الاشياء
وهي لوازمه ولوازم لوازمه الى اقصى الوجود من حيث وجوداتها
عن نفس ذاته في سلسلة الترتب النازل طولا وعرضا علما تاما

وفوق التمام ووراء النهاية تقدسا وتمجدا الا يعلم من
خلق وهو اللطيف الخبير والست قد امن عقلك
ان يكثر اعتبارات ذات الجاعل فالمجعول بما هو مجعول من
شئون جاعله التام ومن نعوت ذاته ثم من فطريات الجبلة العقلانية
ان حصول الشيء القابل هوية فتقرر المجعول في نفسه بما هو مجعول
هو بعينه تقرره الرابطي لجاعله فاذن انما المجعولات بما هي
مجعولات حقائق رابطية وذوات ناعتية بالقياس الى
جاعلها الذي يفعل جوهر كل ذات ووجودها وثبات ذاتها و
بقاء وجودها ابدا وان كانت غير رابطية بالقياس الى موضوع
ولا في محل واذ قد ثبت واستثبت ان وجود الشيء بالفعل
للذوات المجردة عن المادة هو بعينه معقولية لها سواء عليه
اكانت الذات المجردة هي هو او غيره فاذا كان وجود المجرد
عن المادة لذاته هو بعينه عقله لذاته ومعقوليته لذاته ووجود
الصورة في الجوهر العاقل المفارق لذات للهيولى هو بعينه
معقوليتها له فما حسبانك اذا كان تقرر الجائزات ووجوداتها
بالفعل انما هو لجاعلها القدوس الذي هو الوجود المحض والفعل

المتمحض المتقدس عن ملابسة المهية وعن ممازجة ما يعتري المهيات
فضلا عن مخالطة الهيولى وعوارض فكيف لا يكون هو بعينه معقولية
ذواتها له سبحانه وحضور هوياتها لديه ومطالعته ومشاهدته اياها
وعقل الشئ لذاته المجردة هو بعينه وجوده في ذاته لذاته وعقل
ذاته المجردة بغيره هو بعينه وجود هويته الغير عنده
ومن مسلك آخر ثالث ليس لمارٍ ان يماري في ان القدوس الحق
جل مجده وكما ليس يحتجب عن علمه التام وفوق التمام شئ
من جهات ذاته واعتبارات حقيقية ولوازم وجوده بل كل ما هو من
انه عز مجده يعلم ذاته من جميع جهاته ولوازمه علما تاما وفوق التمام
نه وان من جهات ذاته فاطر مفطوراته وصانع مصنوعاته التي هي
جملة ما عدا ذاته فاذن لا محة علمه التام بذاته من جميع جهاته
يتضمن علمه بجميع المجعولات والمصنوعات قاطبة على
اتم الوجوه وابلغها اتمية وابلغية لا تحداو لا يكتهان
اما تعتبر من نفسك المجردة المدركة لبدنك
بما هي قاهرة اياه بالتدبير ولقواك بما هي واليه
عليها بالاستخدام ولصورها العقلية المتقررة فيها

بما لها على حصولها سلطان ما يضرب من العلية وانه
اذا كانت قاهرية الذات المجردة على المادة
على الجسد قاهرية المدبرية وسلطنتها عليه سلطنة الربان
على السفينة وقاهريتها لقواها الجسدانية التي هي ضرب
من الملائكة الابدانية والجنود الربانية قاهرية المستعملية
والمستخدمية وتسلطنها عليها تسلطن الولاة على العبيد
وقاهريتها للصور العقلية قاهرية العلية غير الاتحادية
وسلطانها عليها سلطان العلة الغير الموجبة مثمرة
لها العلم الشروقي بالحضور لديها والمثول بين يديها
وعدم التمكن من الاحتجاب عنها فما ظنك بقاهرية الوجود
الحق المتقدس عن المهية وعما يعتري المهيات بالنسبة
الى الذوات الوجودية التي هي قاطبة صغارها
وكبارها معقولة ومصنوعة قاهرية الصنع والابداع
وسلطانه على جواهر حقايقها سلطان المبدع الجاعل
الصانع قاهرية لا تحد ولا تكتنه وسلطانا لا يقاس ولا
يوصف فلعل هذا السر مما اكتنانه في جملة من عرف نفسه

فقد عرف ربه   هل طالعت ايها الغافل الذات
وصانع الوجود على الاطلاق من اصطباغات الرحمة
في العالم الصغير الذي هو انموذج الانسان الكبير ونسخة
ونخبة عالم الكون وفذلكته وهل تلمحت من افاعيل حكمته
في سائر العوالم العلوية والسفلية من بدائع الصنع
وعجائبه وروائع التقدير وغرائبه ما لا انسان المكتنة
في المعرفة مبهور العقل من التوله في تعرفه مع ان قسط الموتى
اياه من العلم لقسط طفيف ونصيبه المكتوب له من الخبرة
لنصيب خفيف وهل تدبرت ترتب البدايات والنهايات
وتوجه المبادي شطر الغايات وتعلق السفليات بالعلويات
وتاثير العاليات المبدعات على السافلات الكائنات
وتسخر العلويات السماوية للسفلانيات الارضية ثم
السماويات والارضيات جميعا للهويات البشرية و
والذوات الانسية وهل تفكرت في طرائف افاضة المفيض
الحق على الذوات المستفيضة ولطائف اغاثته عند الشدائد
للنفوس المستغيثة واذا لغايته سعتنا غير مصروم لا لشتى الاستعدادات

في اجابة دعواتها لا عن تسويف وتاجيل ولرافته متناه غير
محدودة على الايس الاجسادية بابتائه سؤلاتها من غير تخيب
وتعطيل لا موائد النعمة من صعقة عن المستطعمين ملغوة ولا
عوائد الرحمة من سمته على المسترحمين متبوتة فويلك آمن انه
هو العزيز الحكيم وانه سبحانه لهو الذي بكل شيء عليم
لا يحل في ملة العقل ان نظن ان العليم الحق
يعلم الاشياء من الاشياء فذلك علم انفعالي وجناب القدوس
الحق لقدوس الساحة عن الانفعال واذا كان تعقيل الاشياء
من الاشياء على ان يكون تلك الامر في الانكشاف
ذوات الاشياء ووجوداتها كان لا يكون ذاته واجبة الفعلية
متاكدة الحقية بنفس الذات من كل جهة وكان يكون لو لا
امور من خارج لم يكن هو بجال هو بها ذاته وجال وجوده
ويكون له حال من الاحوال الكمالية لا يلزم ذاته من ذاته بل
عن غيره فكان يكون لغيره فيه تاثير وكان يكون بحسب
مرتبة الذات عريا عن العلم بالاشياء وهو من اجل
الجهات الكمالية للوجود وابهاها والاصول المعطاة اياك

[illegible]

ما نقضه بابطال ذلك كله كما فعله لك باثبات ان الواجب الوجود
بالذات واجب بالذات من جميع الجهات وتثبت فوادك
عليه وكذلك لا يجوز في دين البرهان وشريعة
العرفان ان يكون للاشياء صورا متقررة في ذاته وان
لذاته علما صوريا انطباعيا تعالى عن ذلك قدسه
الكنا قد علمناك بضوابط تلوناها عليك ان الصقع
القدوسي والاقليم الوجوبي والعالم الربوبي معدن
محوضة التاصل المطلق من كل وجه ومنبع حقية الوجود على الاطلاق
من كل جهة وانه لا سبيل لما وراء الاصالة الحقة الى ذلك
العالم الحق اصلا وانه لا يصح في ذاته سبحانه ما لا يصح اتصاف
الذات العالمة بها بما هي لها صور علمية ومن سبيل اخر ان
اما نتر من لك في متلو اتنا عليك من غير وجه واحد ان الله
سبحانه يعلم الاشياء بقضها وقضيضها قاطبة عند وجودها
بالعلم الشروقي الحضوري لديه والمثول بين يديه فاذا كان
له لشيء ما علم صوري حصولي وللشيء ما صورة حاصلة في ذاته
كان سبحانه يكون يعلم ذلك الشيء عند وجوده علمين علما

صورتا

صوريا ما وضرورة ان علمه الصوري به من قبل وجوده لا
يسوغ ان يزول عنه سبحانه عند دخوله في الوجود ثبته ومن المشتبهات
المستبين سبيلها ان شيئا بعينه يمتنع ان يكون معلوما للعالم
بعينه بالصورة وبالحضور ولا سيما معا في حالة واحدة
اذ المعلوم بالعلم الصوري ما لا يكون هو المعلوم بالحقيقة
وبالقصد الاول بل صورته العلمية لا غير والمعلوم بالعلم
الحضوري ما هو بهوية ذاته المعلوم بالحقيقة وانهض من سبيل
آخر ثالث اما تلك الصور مقومات ذاته سبحانه فيكون تقومه
سبحانه بالاشياء واما هي عارضة لذاته فيكون بعرض ذاته
بعد مرتبة الذات ان يعقل فكان لا يكون في مرتبة ذاته عالما بالذات
بالاشياء ولا واجب الذات من كل جهة بذاته واذ هي
امور وراء نفس ذاته وهي التي بها ينكشف الاشياء لذاته
فكان يكون لها لا امور من وراء ذاته لم يكن هو بحال هو كمال ذاته فيكون
لما وراء ذاته تاثير في تحقق هويته واستكمال ذاته تعالى
مجد ذاته عن ذلك كله وانهض من سبيل اخر اذ على هذا التخمين
يكون مناط علمه سبحانه بما يفيض عن ذاته تقرر الصور في ذاته

لتصحح فيضان الاشياء عنه منكشفة غير محجوبة بل مسبوقة بعلم سابق
اما مسبوقية بالذات في لحاظ العقل فقط او مسبوقية في تخلخله
متن الوجود ايضا ثم لا يصح ان يكون تلك الصور صورا اخرى
متقررة في الذات حتى يتمادى الامر الى لا نهاية ولا يصح
الى شيء من المراتب اللامتناهية معلوم بالذات وبالحقيقة
اصلا فان اذا اوجب التخطي تجاه الصور لزم ان يكون فيضان الصور
عن نفس الذات وتقررها فيها غير مسبوق بعقل الذات
اياها مسبوقية بالذات فكان يكون تفيض تلك الصور عن
الذات المحجوبة غير منكشفة ويكون نفس الذات مبدأ افيضانها
لا عن علم كما الامر في الطبائع العديمة الادراك في حد ذواتها
بالنسبة الى لوازمها وايضا من سبيل آخر حاصل سبيل هذا التحصيل
ان الاشياء قبل وجودها في الاعيان انما هي معلومية سبحانه
بتلك الصور فاذن كان يكون الاشياء بهوياتها العينية
غير معلومة له بالحقيقة بل انما بالعرض اذ تلك شاكلة
العلوم الانطباعية وقد كنت استيقنت بما اتيناك
باذن الله سبحانه من البراهين ان الله سبحانه هو الجاعل التام

نظام

نظام جملة الموجودات على الترتيب آخذا منه في الاتساق
الى اقصى الوجود وانه سبحانه بعلم ذاته اتم العلوم وان العلم
التام بالجاعل التام لا ينسلخ عن العلم التام بهويات لوازمه
وذوات مجعولاته علما بالذات بانفسها بالحقيقة وايضا
من سبيل آخر السادس على هذا التحصيل يكون الجاعل الواجب
بالذات محلا للمجعولات الجائزة والوجود الحق المحض محلا للذوات
للماهيات الباطلة والهويات الهالكة وتكون المتكثرات منطبعة
في الاحد الحق من كل جهة وكانك بالاصول السالفة مستبصرة
بالامر وتمكن من احالة ذلك كله وبالجملة الضوابط المسلفة
تقضي لك ابطال تلك التوالي واللوازم وما ضاهاها
من المتطلعين في غامضات المسائل
الفلسفية من ظن ان شطط في ابطال الصور المتقررة فقال
انه يلزم من ذلك ان يكون الواحد الحق الاحدي الذات من
كل جهة فاعلا وقابلا معا وظن انه من هنالك تبرا من شرية الذات
الاحدية الحقة من كل جهة عن الصفات الحقيقية الزائدة و
ان الحكماء العظام سبيلهم هنالك هذا السبيل ثم استقر وكذلك

منقطع في بعض النسخ

في الاسماع الجمهورية والاذهان المشهورية واستمر على التصحيح
امه عاقبة ينطقون وامم لاحقة يتشقون ولعلك بما افدناك
فيما قد اسلفناك لتصحيحه وتقويمه غير مرتاب في انه الى التقشع
اقرب منه الى التشطع والى التسقط اقرب منه الى التقشف
فقد اوريناك انطلاق لفظي الفعل والقبول بالاشتراك الصناعي
على المعاني الثلثة وان الفاعل والقابل بالمعنى الثالث
ليصدقان على الذات الاحدية من حيثية واحدة كما ليصدق العاقل
والمعقول ليصدقان على الذات المجردة من جهة عاقليتها ومعقوليتها
لنفس ذاتها الواحدة من حيثية واحدة وقد بسطنا القول في
ذلك واوضحنا حقه وحللنا وابطلنا شكوكا عقدت
واقوالا فيه في المطارحات وفي المباحث المشرقية وفي كتاب
الايماضات والتشريقات وفي صحفنا الملكوتية وشريكانا
السالفان قد نص كل منهما على الحق تنصيصا شبعان
في مبين مسنوي في غير موضع من تعليقاته وصحايفه واوضحان البسط
عنه وفيه واحدة ولذلك لم يمكن الشفا والنجاة والتعليقات
وفيما رتبناها عنه ماقد جرد لاحالة تقرر الصور في ذات الباري

سبحانه من سبيل البراهين سلوك من هذا السبيل الصلاو
كذلك لم يقع الا فيما بلغني عن اكارم الحكماء ان احدا منهم كان
قد سلك في التنزيه انما سبيلهم في ذلك انه لو لم يكن صفات
الباري تعالى هي نفس ذاته وانيته بل كانت لذاته سبحانه
صفات حقيقية زايدة على نفس ذاته لزم استناد الكثرة
الى الوحدة الحقة من كل جهة في درجة واحدة ضرورة ان
صفاته سبحانه لا يصح ان يكون مستندة الى غيره فيكون
انما علتها ذاته لا غير وهي كالعلم والقدرة والارادة
مثلا معان مختلفة هي في درجة واحدة لا في درجات مترتبة
الترتب السببي والمسببي فاما الصور العلمية المتقررة
في ذاته سبحانه لو تصححت فليس يستقيم فيها هذا البيان اذ لا يكون
مترتبة بما هي صور علمية لا ولا بما هي حقايق الاشياء الموجودة
في مرتبة واحدة بل يكون لا محالة مترتبة الدرجات العقلية
الترتب السببي والمسببي كما اولات الصور مترتبة الدرجات
ذلك الترتيب واقصى سبيلهم ان تسوغ زيادة الصفات
الحقيقية تعري نفس الذات في حد مرتبتها عما هو زينة الحقيقية

وبهاءه لان تكمل الوجود فيلزم النقصان اولا في مرتبة الذات
ثم التجمل بحلية الحقيقة في مرتبة اخيرة وايضا يستلزم ان تجرد التام
سبحانه عن المادة وعلايقها وتقدسه عن هيئته ورداءاته
وكون نفس حقيقته التي هي بعينها صرافة وجوب التقرر وتأكد
الوجود ومحوضة تمامية الفعلية بحيث نفسها ينبوع الخير
على الاطلاق من اوثق البراهين القاضية ان نفس مرتبة
ذاته سبحانه هي بعينها العلم التام بذاته وبلوازم ذاته التي
هي جملة مجعولاته ومصنوعاته على ابسط الوجوه [illegible]
في الظهور والانكشاف ومع القدرة البالغة على كل شيء
اشد المراتب واقواها والحيوة القصية على اتم الانحاء
وابهاها والارادة المتأكدة لنظام الخير على اجمل الطرق
واكملها لم ثم ازدد في التطلع فحب
مما يلزم من تقرر الصور العلمية في ذاته سبحانه منزهة عن الترتب
السببي والمسببي ان الصورة الاولى منها التي هي صورة الاول
كون ذات الباري الحق تعالى باعتبارها علة لحصول اللازم
المباين الذي هو صورته وموجبه ذات المجعول الاول

ويكون

ويكون مع ذلك باعتبارها ايضا علة لحصول صورة اخرى
في ذاته سبحانه هي صورة ذات المجعول فيلزم ان يكون الجاعل
الحق سبحانه باعتبار صورة واحدة تتعقل معقولين مختلفين
من جهة واحدة في درجة واحدة وكذلك في كل صورة اخرى
من ساير الصور المترتبة في مراتب المتتالية المتعالية و
ليس بقويم اذ الصورة الاولى التي هي صورة ذات الصادر
الاول متكثرة لامحالة في لحاظ العقل بحسب الجواز بالذات
والوجوب بالعلة الموجبة كما هو جوهر ذات الصادر الاول
متكثر بهما ولها ايضا تكثر آخر بالحيثية من جهة ما هي صورة علمية
وحقيقة المعلوم باعتبارين نعم يلزم ان يكون لتلك الصورة
وهي امر غير ذاته تعالى تأثير في حصول ساير الصور العلمية
التي هي علومه في ذاته وان يكون له سبحانه صفات حقيقية
متكثرة هي علومه المنطبعة في ذاته الاحدية الحقة من كل جهة
ذاتية ومن كل حيثية كمالية العلم ورأس الكمال وعين البهاء
واجمل الحيثيات الكمالية وابهاها وان لا يكون ذاته
سبحانه هو الجاعل التام بنفس مرتبة ذاته الاحدية لجوهر ذات

المجعول الاول الذی هو اکرم الهویات الجواریة
وان لا یکون الصادر الاول مباین الذات لذات
مبدعه الحق منفصل الهویة عن هویته وان لا یکون ما یعقبه
اجماع الحکماء علی انه الصادر الاول هو الصادر الاول
وان لا یکون الصادر الاول علی الحقیقة فایضا عن ذاته
سبحانه فیضانا مباینا لذاته سبحانه وان لا یکون
فی الصدور صادرا اول الا ان یستحیل القول بصدوره
لا عن علم ولا محیص عن شیء من ذلک کله اصلا
ان من ساهمنی فی رایته هذا العلم من
قبل لم یزن فی کتبه فی ذکر هذا التحقیق ففی کتابیه الشفاء والنجاة
مثبت علی اثبات الحق واحال الصور المبرهن علی استحالتها
بعضه مما تلونا علیک من البراهین وقال فی غیر موضع
بعینه ان الواجب الوجود سبحانه هو فاعل الکل بمعنی
انه الموجود الذی یفیض عنه کل وجود فیضانا مباینا لذاته
وفی کتابه التعلیقات قال یعقل الاول تعالی بعقل بسیط
لذاته وللوازم عنها وللموجودات کلها حاصلها وممکنها

ابدیها

ابدیها وکاینها وفاسدها وکلیها وجزویها ای
اقصی الوجود معا لا بتباین وفکر وتنقل فی المعقولات
فانه یعقلها کلها معا علی الترتیب السببی والمسببی وهو
یعقلها من ذاته لانها فایضة عنه وذاته مجردة فهو عاقل
ذاته وذاته معقولة له فهو عاقل ومعقول والموجودات کلها
معقولة له علی انها عنه لا فیه ثم قال فی تعلیق بعده وهو تعقل
الاشیاء لا علی انها تحصل فی ذاته کما تعقلها نحن بل علی انها تصدر
عن ذاته سبب لها وقال فی موضع آخر وجوده تعالی
مباین لسایر الوجودات وتعقله مباین لسایر التعقلات
فانه یتعقله علی انه عنه ای علی انه مبدا فاعلی وتعقل غیره
علی انه فیه ای علی انه مبدا قابلی له ثم قال فی تعلیق بعده وجود کل
موجود هو للاول لانه فایض عنه ووجوده هو له فوجوده مباین
لسایر الوجودات وان کل شیء هو له من ذاته لا من غیره
وان صفاته التی یوصف بها هی له علی وجه اعلی واشرف من المفهوم
من تلک الصفات فالحیوة له علی وجه اعلی واشرف من المفهوم
من معنی الحیوة وکذا العلم فانه له وجه اعلی واشرف من المفهوم

من معنى العلم فان العلم فينا عرض وهو من صفات ذاته بل هو
ذاته ولذلك يوصف بانه العلم والعالم وقال في تعليق آخر
من موضع آخر لوازم الاول يكون صادرة عنه لا حاصلة فيه
فلذلك لا يتكثر بها وهو موجبها وقال في تعليق آخر منه
كما ان وجود الاول مباين لوجود الموجودات باسرها فكذلك
تعقله مباين لتعقل الموجودات وكذلك جميع احواله فلا يقاس
حال من احواله الى ما سواه فلهذا يجب ان يعقل حتى يسلم من التشبيه
تعالى عن ذلك علوا كبيرا وفي المبدا والمعاد وقال فعقله للكل
على الجهة التي تخصه هي ارادته لا لشيء آخر وهذه الجهة هي ان يعقل
ذاته مبدا للكل فيعقل الكل بالقصد الثاني ومعقوله بالحقيقة واحد
منسوب الى الكل بنسبة المبدا وفي كتابه عيون الحكمة قال وهو
عالم لا لانه مجمع المهيات بل لانه مبداها وعنه يفيض وجودها وهو
معقول وجود الذات وليس انه معقول وجود الذات غير ان
ذاته مجردة عن المواد ولواحقها التي لاجلها يكون الوجود حسيا
لا عقليا فاما عبارته في كتابه الاشارات فان المحصلين في
نيل مغزاها واللاحقين في اخذ معناها يظنون ان سبيلها الرجوع

عن طريقته المستقيمة في ساير كتبه الى اثبات علم صوري
لله سبحانه على ان يكون للموجودات صور علمية منطبعة في
ذاته سبحانه غير ثالمة في وحدة ذاته الاحدية تعالى عن ذلك
علوا كبيرا وانما تلك الحيرة وقعت الاولها ووقعت لصاحب الاشراق
في كتاب المطارحات حيث ظن به ذلك الظن فغيره بذلك
تغييرا مستطيرا ثم سرت تلك الشكيمة في افهام المقلدين ووقت في
افهام المقلدين واذهان المتعلمين فان كلام الاشارات كانه كفى
براءة عما رمي به وليس مساقه الا الى ان العليم الحق يعلم جملة
ما بعد ذاته من حيث يعلم نفس ذاته اذ نفس ذاته هو الجاعل التام
الموجب لما بعد ذاته فذاته بذاته نفس العلم التام لكل شيء
هو غير ذاته كما هو نفس العلم التام بنفس ذاته وكثرة معلوماته
التي هي لوازم ذاته وصادرة عن ذاته لا تثلم في وحدة علمه المحيط
التي بعينها وحدة ذاته الاحدية الحقة اذ كثرة اللوازم والمعلومات
انما تستوجب كثرة الاضافات العارضة للذات الاحدية
وان كثر السلوب والاضافات العارضة للذات لا تثلم
ثلمة في وحدة الذات وفي احديتها اصلا بل انما غايتها ما تستوجبه

للذات لكثر الاسماء لا غير ومن حيث انفصح امتناع انطباع
عليه في ذاته تعالى انفصح ايضا انه لا يسوغ ان يكون سبيل
علمه سبحانه بالاشياء ومرصاد انكشاف الاشياء له سبحانه
ان يكون للاشياء صور مرتسمة في عقل او نفس فيكون الهما
كان كالموضوع لتلك الصور المرتسمة وهي معقولة على انها
فيه ومعقولة الفياض الحق على انها صادرة عنه وهو تعقل من ذاته انه
مبدا لها جاعل اياها او لزوم ان يكون الذات عرية الحقيقة
في مرتبة نفسها عن علم بالاشياء وان يكون غير واجبة بالذات
من كل جهة وان يكون مستكملة بغيرها متاثرة في كمالها وفيما هو كمال
لها وفي تحليتها بما هو كمال لها على هذا التقدير الزم واوضح
ثم ايضا يكون ذلك من المجعولات والمعقول منه ان الجاعل
الحق مبدا له لا بتوسط صورة علمية متسبقة بالذات
بل انه فايض التقرر والوجود عنه اولا لا عن علم له قبل الافاضة
قبلية بالذات وهو ذلك العقل او النفس وما المعقول منه مبدا
له بواسطة صورة علمية سابقة بالذات فهو يفيض عنه في الدرجة
الثانية وهو ما بعد المجعول الاول الذي هو موضوع تلك الصور

بغيرها م

الصور

الصور العلمية المرتسمة ايضا تدخل في جملة ما الجاعل الحق يعقل ذاته
مبدا له وهي لا محالة ليست مسبوقة بصور اخرى قبلها فاذن يلزم
ان لا يكون صدور تلك الصور وصدور المجعول الاول الذي هو
محلها عن الجاعل الحق على سبيل انها عقلت فجعلت ومن المقررات
في مقار حكم العقل بالبرهان ان مرصاد الجود الواجب في السنة
الالهية ان يؤتى بجوده ورحمته كل ممكن الوجود الخير وجوده الحكمي
وان سنة الجواد الحق والمفيض المطلق في افاضته لاي شي كان
انه اذا عقله خير العلم الحق جعله وافاضه بجوده المطلق فكل ما
قد علمه خيرا في نظام الوجود فقد جعله عن علمه بوجه خيريته فالاشياء
باسرها عقلت من ذاته سبحانه خيرات في نظام التقرر
فجعلت وفيضت من تلقاء صنعة الحكيم بجوده التام ورحمته
الواسعة   ومن هذه السبيل يستبين
ايضا ابطال التصحيح العلم بالاشياء من الصور الافلاطونية
ان يكون علمه تعالى بالاشياء من حيث كون لها وجود مفارق
لذاته سبحانه ولساير الذوات كصور معلقة ومثل معلقة
على ترتيبات موضوعة في صقع الربوبية على انها في انفسها

تجشم القول بمعادله الى التحصيل ولا سبيل له الى الصحة
هل ان سبيل الفصل الذي به يصاب مفصل المسئلة
ويقال مخ المعرفة انما هو ممشاة ومسعاة التحقيق ونقول ان العلم
بالشيء بالذات وان هو الا العلم الشروقي يصحح بان يكون
صورته العلمية البازغة الحاضرة بالذات انما هي بعينها جوهر
هويته العينية ونفس ذاته الوجود على الاصالة واما هي ما ليس هو
دون نفس هويته وجوهر ذاته هل انه الذي منها وابلغ في
تصحيح الانكشاف البتة اذ هي بعينها نفس ذات جاعلها
التام من كنه الحيثية التي منها يجب نفس ذات المجعول وجوهر
هويته انجابا اوليا فقد تلونا عليك غير تارة ان هوية
المسبب من اللوازم الاولية لمهية السبب التام وان ذات
المجعول من ذات الجاعل التام في الارتباط التابع
كنحو الظل من ذي الظل كلا ان ههنا لك من التباعد والصراحة
والافتراق والارتباط والانجاس والانفتاق والابراز ولا
يقاس ولا يشبه ولا يكيف ولا يحد ولا يجوز وكانكم معشر المتعلمين
الا المطبوع على قلوبهم متبصرون بما بصرناكم ان القيوم الحي الجاعل التام

نفس ذاته الاحدية للشخص الانساني الكبير وهو نظام الجبر الجملي
بعوالمه الجائزات باقطارها الطولية والعرضية سرها قاطبة
فاذا احدقت فيه بالتشريح اشرف اعضاءه النورية القدسية
هو اسبق اجزائه في سلسلة البدو والطولية اول المنشبات
والصوادر والمبدع الاول المنبجس عن نفس مرتبة الذات الاحدية
الحقة السبحانية بنفس الذات ثم ما يتلوه في المرتبة العقلية بالنسبة
في درجة الانبعاث والمجعولية وهكذا على الترتب السببي والمسببي
المتنازل طولا وعرضا في كل من سلسلتي الوجود البدوية والعودية
الى اقصى النظام وقد كنا اغنينا اسماعكم وافئدتكم بما احدثناكم
من القول في انه انما سبيل صدور الشيء الواحد المركب عن
جاعله التام صدور اجزائه بالاسر عنه وليس لذاته الوحدانية
المركبة الموجودة صدور مستأنف وراء صدورات الاجزاء
بالاسر فاذن قد ان لعقولكم ان يستيقن ان العليم الحق يعلم
من نفس ذاته الاحدية ما ذاته مبدأ له وذاته مبدأ لكل تقرر و
وجود وكل كمال ونظام فهو سبحانه يعلم من نفس ذاته كل هوية
شخصية وكل طبيعة مرسلة فذاته الاحدية علم بسيط تام بكل شيء

وكل مرسل وتخصصي وكلي وجزئي ظاهر له مكشوف عنده بـ
نفس ظاهريته الاولى فكذلك يعلم جملة الاشياء دفعة وحد
من غير ان تتكثر ذاته بها او يتقرر صورها في ذاته فالعالم الربوبي
واسع عظيم جدا ليس في وسع العقول اكتناه سنه واسعيه وعظمته
اصلا وهو بحت ذاته الا الحق من كل جهة لجملة الاشياء كما
الصورة العلمية للمعلوم ولكن لا على شاكلة الصور العلمية
مفقودة ولا على الشاكلة المكنونة بل على الاطوار السبع السنن
المتعالية عن فرجار التحديد والتكيف في تصحيح الانكشاف
والعلم بالاشياء المتقدم على تقررها بمعنى الصورة العلمية
ومعنى مناط الظهور وملاك الانكشاف ومعنى ما به الظهور
والانكشاف مطلق بالنسبة الى ذاته سبحانه هو الكل في
وحدة من حيث الظهور والانكشاف وان كانت الكل من
حيث الحقيقة واللوازم فصيانته السقوط عن جناب
قدسه وحريم كماله وذاته وعن علمية ذاته بالنسبة الى كل شيء
وهذا باب فسيح الساحة كما كنا قد اوفينا حقه من الاستقصاء
في كتاب التقديسات فاذ قد اتى لديك

ان مناط الظهور وملاك الانكشاف في العقل التام وهو العقل
الفعلي من تلقاء عقل الاسباب ظهور تاديه الاسباب وظاهرية
الجاعل التام من حيث كنه ذاته ومن كنه حيثيته التي هو بها
جاعل تام وانه مهما يمن ذلك لم يكن لوجود المعلوم حظ ونصيب
من المدخلية في تصحيح اصل الانكشاف او اشديته واشتداده
اصلا بل هنالك يكون اذا ما كان المعلوم داخلا في التقرر
بالفعل وجوده بالفعل من الامور الملغاة الاعتبار راسا
في امر الانكشاف ويكون انما هو الداخل في الشيء المعلوم المنكشف
لا المعتبر فيما هو مناط الانكشاف وملاك المعلومية وحيث قد تم
عندك نور برهانه انه لا شيء الا القيوم الواجب بالذات
جل ذكره يعقل شيئا ما عقلا فعليا تاما من جهة الاحاطة
بجملة الاسباب المؤدية اليه والعلم بها بجوامع دواتها
الى حقايقها واتم سلطانه هو الذي يعلم كل ما عدا
ذاته علما فعليا تاما على تلك السبيل من تلك الجهة واذن
عساك لم تك تعتريك ريبة في ان العليم الحق جل مجده
ليس هو من يكون تحقق علمه بالفعل امرا منوطا بوجود معلوماته بالفعل

فان ذاته الحق الذی هو نفس الحق و ینبوع الوجود کله هو العلم التام
و ما به العلم التام بکله الاشیاء قبل وجودها و مع وجودها فهو جل
سبحانه یعلم جملة الاشیاء عند وجودها بعللها و اسبابها عند
وجودها کما کان یعلمها قبل وجودها من غیر ان یستفید من وجودها
معرفة نظریة و عقلا جدیدا و علما طارفا او یشهد عند تقررها
علمه السابق و تزداد خبرته القدسیة تعالی عن ذلک کله علوا کبیرا
انما المتجدد و الطارف معلوماته لا علمه و جمیع علومه بما عدا ذاته
علوم فعلیة من سبیل الاحاطة بالعلل و الاسباب قبل وجود
المعلومات و مع وجودها علی سنة واحدة غیر متبدلة و لا
متحولة فهذا مصاص المعرفة و صرح الحق و صراح القول القراح فی
هذه المسئلة من صلب الحکمة و قد تساطعت بذلک نصوص الاحادیث
عن ساداتنا المقدسین و لاسیما امام الائمة و سید الامة
امیر المؤمنین صلوات الله و تسلیماته علیه و علیهم اجمعین علی
ابلغ الوجوه عرفا فی البلاغة العقلیة و شرکائنا الدارجون
فی الفلسفة و هم الثقات و الحکماء الاثبات و لاسیما الذی
شانهما منهم فی ریاسة هذا العلم من قبل قد بلغت اقاویلهم

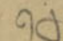
فیه من طرق التحصیل النصاب الاتم و القسط الاوفر
هل سفقت فی کتاب النفس من علم
ما سست علیه الطبیعة فتحققت ان الادراکات النفسانیة
احساساتها و تخیلاتها و تعقلاتها المبتداة المباوی المناسب
اما اثرا لحمها و رسمها عن رسم هیولانی هو شاخص حسی او لعشائها
عن روشم قدسی هو طالع عقلی علی انه من مختلف اجمالی بسیط
تصوره وحدانیة جامعة و تفصیلی کثرانی لصور متعدده
مختزلة و الصورة الواحدة الجملیة مشروح و محدود بالتفاصیل
المتکثرة او مبداء و ینبوع لها و الاجمال و التفصیل شانان
من شئون الادراک مختلفان فی الانکشاف و الشیء ذو الصورة
العقلیة المدرک المنکشف بها امر مشترک فی الصورتین منحفظ
بعینه من غیر تفقد و تزید فیه اصلا و لذلک ان الجملة هو بعینه الحدود
بحسب الملحوظ المدرک لا بحسب نحو التلحاظ و الادراک فالعقل
الیقینی المضاعف البسیط العاقل بالرشح او الانعکاس عن
عالم الانوار العقلیة علی النفس فی المرتبة التی هی العقل بالفعل
صورة وحدانیة مبداء التفاصیل المرتبة الفکریة المتقررة

في النفس لا دفعة ومعا بل صورة صورة على التدريج والترتيب
ومن ذلك اذا ما نوظرت في مسئلة فتجس في نفسك علمها اليقيني
المضاعف دفعة بصورة بسيطة ثم اذا اخذت تفصيلها فتتفقش في
نفسك التفاصيل المتناسخة لك شيئا في ترتب الاجوبة من
غير ازدياد واشتداد منك في تفصلك في تفتيشك
فتلك المرتبة البسيطة عقل اجمالي هو الراسم للمراتب الاخيرة
المتتالية التي هي العلوم التفصيلية وهو علم بتلك المفصلات
لا محة لا بالقوة بل بالفعل ولكن بصورة واحدة بسيطة كانه
علم بالمسئلة بالفعل لا بالقوة وكيف لا وانت في حالتيك
على تيقنك بعينه وانه لا محالة احق بالعلية من المراتب
المفصلة التي هي مرسومة ومنقوشة لكا القوة والقدرة على
حمل مرتبة مرتبة بعينها من نقش بعينه قوة وقدرة بالفعل على
حمل كل من شخصيتها المعينة بحسب موادها المتكثرة فان لا لجاج في اللجوح
في الاستنكار من المتكلفين ومن المتفلسفين ومن هم من سبق
زماننا شائخ في الفلسفة المعزية الى الرواقيين والاشراقيين
ان المرتبة الاجمالية عقل لا بالفعل بل بالقوة القريبة من الفعل

فقل يا قوم الستم تفقهون وتفرقون منها بالنسبة الى تفاصيلها
من العلم بالاصل لكل انسان حيوان بالنسبة الى الفروع كزيد حيوان
وعمرو حيوان فهناك انما العلم بالقوة القريبة من الفعل الشديد
من جهة الافتقار الى ان يعلم امر آخر مستتير التعريف هو الصغرى
المستهلة الحصول اما المرتبة البسيطة الاجمالية ففيها من دون
اعتناق امر آخر او انكشاف آخر انه ينبوع المراتب التابعة
المتتابعة الينبوع التي هي العلوم التفصيلية فالعقل الاجمالي
كانه هو بعينه جملة تلك العلوم التفصيلية في وحدة
فاما نفس تلك الصور العلمية المتتابعة الينبوع فليست هي
بكثراتها التفصيلية حاصلة الانكشاف في المرتبة البسيطة
انكشافها الحاصل في المراتب التفصيلية بل انما انكشافها
بنحو آخر وحداني بسيط اذ ليس في منة النفس البشرية بما هي نفس
اعني ما دام الروح البخاري بسيرها بسحرها والغمور في الاشتغال
البدنية والادراكات الحسية تعيقها عن صرح النور و
صرح القدس بعوقه ان تعقل المفصلات المتكثرة معا وتنطبع
بصورها تنطبعا ما دفعة بل غاية ما تستتب لها من الاستكمال

ما دام فی مکثها فی ارض الغربة ولبثها فی دار الجسد وعلقها
باقی النقص والتجدد ان لا یحصل الاستعداد التام
للاتصال بالعقول الحقة فتخلص من هناک جمیع فیفیض منه الصور
المفصلة فی ذاتها بتوسط الفکرة فتبصر اذ ما قد استکملت
بالفعل بحیث اذا ما اقبلت علی جهة النظر وجهة النظری الاتصال
لعالم القدس والرجوع الی المبدا الواهب للعقل جل مجده
اتصلت بذلک العالم فاشرق علیها نور القدوس الحق
مفاضت بالفعل من ضوء عالم العقل قوة العقل المجرد الذی
متبعه فیضان التفصیل واذا اعرضت عن تلک الجهة العالیة
واستغرقتها الجهة السافلة الجسدانیة عادت فصلت تلک الصور
البسیط لها بالقوة لکن بقوة قریبة جدا من الفعل الاول لا علی
شاکلة ما قبل الاستعمال والتعلیم اذ هی بحیث کلما شاءت
کان لها ان تتصل بعالم النور اتصالا لا تستوجب التطبع
بتلک الصورة من غیر تجشم اقتباس واستیناف استکمال اصلا
فاما اذا تخلصت عن سجن البدن وبالة عن محبس الهیولی
وکانت متقدسة طاهرة عن شوائب الطبیعة وعوارضها فهناک یحق

لها ان تتصل بصقع القدس تمام الاتصال وتعتنق اعناق الاضواء
العقلیة صراح الاعتناق فتلقی هناک الجمال العقلی والبهجة
الحقة واللذة السرمدیة کما سیلقی علیک من ذی قبل انشاء الله
العزیز فان النفس ما دام غیر مستحقة اسم العقل انما تعقل التفصیلیة
نفسانیة علی سبیل الانتقال من معقول الی معقول علی التدریج
والترتیب وان کان کلما تحرزها عن بحر الطبیعة اکثر وقسطها
من رفض البدن اوفر واتمامها بالانوار القدسیة اقوم
واتم فعقلها للمعقولات بعلوم العقول الفعالة التی
هی ظلال العلم الحق وفیوضات نوره واشراقات اشعته
اشبه علک اذن ان اهل ان یوح لک بالصدق
فاقول بعلی الستن الفلسفة ان فی علم العلیم الحق تکشف الاشیاء
له غیر عازب عنه صغیرها ولا کبیرها اجمالا وتفصیلا وان
العلم الاجمالی بجمیع الموجودات هو الجهة الکمالیة وهو عین
ذاته سبحانه والعلم التفصیلی هی الموجودات وهو مغایر
لذاته سبحانه ونحو الانکشاف الذی فیه هو من تلقاء وجودات
الاشیاء ومن اللوازم الغیر الکمالیة اللاحقة لذاته سبحانه علی



سبيل صرف اللزوم ومجرد اللتباع من دون تحمل واستكمال
به وان نفس ذاته جل مجده علم تفصيلي بالنسبة الى الصادر الاول
بخصوصه واجمالي بالنسبة الى الجميع تماما مساق له الى الحكمة ولا
معادله الى الصحة وعند تحققت ان الاجمال والتفصيل نحوان مختلفان
من الانكشاف والعليم الحق جل سلطانه لا يختلف نحو ظهور
الاشياء وانكشافها له ابدا وان انكشافها له عند وجوداتها
هو بعينه انكشافها الذي هو له في نفس مرتبة ذاته من تلقاء ظهور
ذاته سبحانه وانما اللاحق الداخل في الوجود من بعد اللادخول
بعدية بالدهر او بالذات ذوات الاشياء المنكشفة و
هوياتها لا انكشافها له ولا نحو ما من انحاء انكشافها له اصلا
وبهذا التفلسف ليس له اثنة في اقاويل وسائر الفلسفة وكبرائها
انما الذي جرى واستمر في افاويلهم انه ذاته سبحانه هو العلم
الحق البسيط بكل شيء وانه هو الخلاق الفعال لتفاصيل ذوات
الاشياء المعلومة الموجودة والفائضة عن خلاقيته وفعاليته
معلومة منكشفة انكشافها الذي هو بعينه حاصل بالفعل قبل
وجودها عند وجودها من غير اختلاف وازدياد والذي

شارح قبل انما قال في كتبه الشفاء والنجاة والمباحثات
والتعليقات وغيرها تمت بالخير والسعادة





